27

مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان

منتدى المستقبل

خطوة إلى الأمام من أجل الإصلاح الديمقراطي

عز الدين سعيد الأصبحي

منتدى المستقبل

خطوة إلى الأمام من أجل الإصلاح الديمقراطي

عزالدين سعيد الأصحي

الطبعة الأولى

٢٠٠٨م

جميع حقوق الطبع محفوظة

لمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان

الجمهورية اليمنية - تعز

تلفاكس : ٢١٦٢٧٩ ص.ب ٤٥٣٥

البريد الإلكتروني : HRITC@y.net.ye

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	٥
أولا : منتدى المستقبل خطوة إلى الأمام	٧
- قمة سي ايلاند وانطلاق الفكرة	٩
- اجتماع نيويورك التحضيري	١٤
- منتدى المستقبل الأول -الرباط	١٥
- منتدى المستقبل الثاني - البحرين	١٧
- منتدى المستقبل الثالث - الأردن	٢٠
- الطريق إلى صنعاء	٢٥
- منتدى المستقبل الرابع -اليمن	٢٦
- تطور أداء منتدى المجتمع المدني -اليمن	٢٨
- التحضيرات للمنتدى الخامس بالامارات العربية المتحدة	٣١
ثانياً : الوثائق الأساسية	
- نص وثيقة شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا -سي ايلاند ٢٠٠٤/٦/١٠	٣٥
- نص وثيقة خطة مجموعة الثمان لدعم الإصلاح- سي ايلاند ٢٠٠٤/٦/١١م	٤٥
- برنامج حوار DAD	٦٧
- الوثيقة الختامية لمنتدى المستقبل الأول بالمغرب- ديسمبر ٢٠٠٤م	٧٥

الموضـــــــوع	الصفحة
-بيان مؤتمر المجتمع المدني الموازي الأول لمنتدى المستقبل " الرباط ٨-٩ ديسمبر ٢٠٠٤م	٩١
-كلمة وزير الخارجية البحريني الختامية في ختام منتدى المستقبل الثاني بالبحرين - نوفمبر ٢٠٠٥م.....	١١٧
- بيان ختامي لمنتدى المجتمع المدني الموازي الثاني لمنتدى المستقبل بالبحرين - نوفمبر ٢٠٠٥م	١٢٣
- بيان الرئاسة الختامي لمنتدى المستقبل الرسمي الثالث بالبحر الميت - الأردن ديسمبر ٢٠٠٦م.....	١٤٣
- البيان الختامي لمنتدى المجتمع المدني الموازي لمنتدى المستقبل الثالث - عمان الأردن -نوفمبر ٢٠٠٦م	١٥٥
- البيان الختامي لمنتدى المجتمع المدني الرابع الموازي لمنتدى المستقبل الرابع بصنعاء-٣٠نوفمبر-٢ديسمبر٢٠٠٧م.....	١٦٥
- ملخص التقريرالخاص عن حالة الديمقراطية في المنطقة والمقدم في المنتدى الموازي بصنعاء ديسمبر ٢٠٠٧م.....	١٧١
- آلية العمل ا لمقترحة للمنتدى الموازي والمقترحة من المنتدى الموازي الرابع في صنعاء -ديسمبر ٢٠٠٧م	١٩٣
-مخرجات ورش العمل في المنتدى الموازي الرابع بصنعاء -ديسمبر ٢٠٠٧م.....	١٩٧

تمهيد

رغم أهمية مبادرة الشراكة الخاصة بالإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط والاهتمام الواسع التي حظيت بها هذه المبادرة منذ نهاية عام ٢٠٠٤م إلا أن الكثير من الغموض بقي محيطاً بهذه الخطوة مع عدم توفر المعلومات حولها والوثائق التي خرجت بها الملتقيات المختلفة التي تشكل محطات أساسية في مسيرة المبادرة من أمريكا إلى المغرب إلى البحرين والأردن واليمن .

هذا الكتاب الذي أعده الأستاذ/ عز الدين سعيد الأصبحي هو المرجع الأساسي للمبادرة ،ولأول مرة يقدم فيه شرح وافي للخطوات الأساسية التي تمت ابتداءً من قمة سي ايلاند في يونيو ٢٠٠٤م بولاية جورجيا الأمريكية والتي خرجت منها الخطوة الأولى بحضور زعماء الدول الصناعية الكبرى الثمان (دول G8) وبعض زعماء الشرق الأوسط ،وانتهاء بالملتقيات المختلفة التي عقدها منتدى المستقبل بصفته الإطار الذي ينظم اللقاء السنوي والدوري لهذه المبادرة . مع التركيز على أهم الجوانب التي بقيت في الظل ونعني بها دور المجتمع المدني في هذه اللقاءات والمشاركة الفاعلة للمجتمع المدني في وضع الرؤى المختلفة من أجل الإصلاح الديمقراطي المنشود .

لقد بقي الأستاذ/ عز الدين سعيد الأصبحي واحداً من الذين ساهموا بجدية واضحة لتعزيز دور المجتمع المدني في التحولات الديمقراطية بالمنطقة

ومشاركاً فاعلاً في كل هذه اللقاءات التي تمت خلال السنوات الماضية .

ولهذا عندما أعد هذا الكتاب وقدم له فإنه قدم لنا وللمكتبة العربية خلاصة تجربة هامة ،وتوثيق هام نحن بحاجة إليه ولا يمكن إلا أن يكون عوناً لكل باحث ولكل متابع لقضايا الإصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية ليطلع على مجريات مبادرة هامة احتلت صدارة الاهتمام خلال السنوات الماضية .

إنه كتاب يضم لأول مرة ما تحتاجه من معلومات ووثائق حول مبادرة الشرق الأوسط الكبير ،ومجريات منتدى المستقبل في الشرق الأوسط منذ لحظة البداية الأولى.

مركز المعلومات والتأهيل

لحقوق الإنسان

منتدى المستقبل

"خطوة إلى الأمام من أجل الإصلاح الديمقراطي"

عز الدين سعيد الأصبحي

شكل منتدى المستقبل واحدة من المبادرات الدولية الهامة التي تعمل من أجل خلق نقاش واسع حول أهمية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط ومنذ انعقاد المنتدى الأول في المغرب ديسمبر ٢٠٠٤م والجدل الواسع حول هذه المبادرة قائماً وأثار الكثير من الأسئلة حول أهمية المبادرة ومدى نجاحها ومدى قدرتها على الاستمرار ؟! وهل منتدى المستقبل مجرد (منتدى للحوار السياسي بين الدول العظمى ودول المنطقة) يناقش الأوضاع السياسية ومبادرات الإصلاحات الديمقراطية ؟! وينتهي به الأمر في بيان ختامي بروتكولي ؟! أم أنه وقفة مراجعة للتعاون الدولي ولوضع رؤى مشتركة تحدد المسؤوليات المناطة بالدول الكبرى في العالم وبدول الشرق الأوسط حول ضرورة العمل من أجل تعزيز العملية الديمقراطية وإحداث تحول جذري في الوضع السياسي الراهن للشرق الأوسط نحو الديمقراطية واحترام الحريات ؟!

إن الأسئلة كلها ستبقى تراوح في مكانها ويصعب إيجاد إجابات شافية لصعوبة التقييم خلال سنوات قليلة لا تتجاوز حتى الآن الأربع سنوات ،ولكن يمكن القول أن مبادرة منتدى المستقبل هي خطوة متقدمة عن كثير من المبادرات السابقة سواء المبادرة الأمريكية أو مبادرة برشلونة الخاصة بالاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط ويكفي أن نشير إلى ميزتين رئيسيتين لمنتدى المستقبل وهما :

١- التأكيد على ضرورة إحداث تحول جذري للعملية الديمقراطية في المنطقة بما يصون حقوق الإنسان والحريات العامة واحترام الأنظمة لأهمية المشاركة الديمقراطية .

٢- التأكيد على ضرورة المشاركة الواسعة سواء بين الدول الصناعية الكبرى الثمانية ودول المنطقة على أساس أن إحداث التحول الديمقراطي هي مسؤولية مشتركة ولا يمكن البقاء على سياسة التضحية بالحريات من أجل استقرار الأنظمة في الشرق الأوسط لأن الأحداث الدولية الأخيرة أكدت بشكل قاطع أن التضحية بالحرية من أجل الأمن معادلة غير ناجحة .

والجانب الآخر من أهمية الشراكة في إحداث التغيير نحو الديمقراطية هي في فتح آفاق التعاون والشراكة مع الفاعلين غير الحكوميين من قطاع المجتمع المدني وقطاع رجال الأعمال .

هذه الشراكة لم تكن مطروحة في المبادرات السابقة ،ولم يكن هناك اعتراف بأهمية دور القطاع الخاص ،ودور المجتمع المدني في أحداث التغيير نحو الديمقراطية كما أن موضوع الشراكة والتكامل الممكن بقي مصطلح

ومفهوم لا يطرح من جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية ،حيث تبقى علاقة النفي وإلغاء الآخر هي السائدة ،أم كيف نصل إلى نقطة التقاء أو خلق جسور ممكنه للشراكة وتكامل الأدوار تضمن الاستقلالية والتعاون في نفس الوقت فهي خطوة جديدة على مسار عمل المجتمع المدني في الشرق الأوسط وعلى مسار الحكومات في المنطقة حيث لا يزال معظمها يقف بصلابة ضد نشؤ وتطور قطاع المجتمع المدني ناهيك عن الوصول إلى نقطة من الحوار تطلب من هذه الحكومات أن تمد يد العون والشراكة للمجتمع المدني ،أو تحفز القطاع الخاص لأن يقوم بدوره الفاعل في صنع ملامح التغيير نحو الديمقراطية المطلوبة في المنطقة .

لهذا تميزت مبادرة الإصلاحات في الشرق الأوسط - والمتمثلة بشكل أساسي في خطوة منتدى المستقبل -بهذه الإضافات التي يمكن لنا أن نبني عليها ونعمل على تطويرها ،وجعلها أكثر من منتدى للحوار السنوي بين الجهات الرسمية المختلفة والمجتمع المدني والقطاع الخاص أي جعلها محطة تقييم فاعلة لخطط وبرامج واضحة في تعزيز التحول نحو الديمقراطية والمشاركة الشعبية الفاعلة في المنطقة العربية .

قمة سي ايلاند وانطلاق الفكرة :

على هامش اجتماع قمة الدول الصناعية الكبرى الثمانية (الـ G8)في سي ايلاند بولاية جورجيا الأمريكية دعى الرئيس الأمريكي جورج بوش في ٩يونيو ٢٠٠٤م عدد من زعماء الشرق الأوسط للالتقاء بهم مع زعماء الدول الصناعية الثمانية ،من أجل مناقشة مبادرة للإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط .

وفي هذا الاجتماع انطلقت الفكرة وجرى الاتفاق على إقامة منظومة لتشجيع الإصلاح في هذه المنطقة ،لقد تميزت هذه الخطوة بجانبين :

الأول : الاتفاق الدولي بضرورة التعاون على الإصلاح الديمقراطي في المنطقة وأن المهمة تتجاوز شراكة الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها ،أو دولة أوروبية بحد ذاتها وأن المهمة لا بد لها من تعاون اللاعبين الدوليين الكبار (الثمانية)الولايات المتحدة الأمريكية - المملكة المتحدة - فرنسا ،ألمانيا ،كندا ،روسيا ،ايطاليا ،اليابان .

الثاني : تم إعادة تشكيل المنطقة المستهدفة أو ما سمي بالشرق الأوسط الكبير وهي الدول العربية وغربي أسيا (تركيا ،إيران ، أفغانستان ، باكستان) .

ومن هنا نجد أن هناك اختلافاً واضحاً مع المبادرة الأوروبية المتوسطية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في برشلونة في ١١/٢٧ /١٩٩٥م كمبادرة للشراكة الأوروبية المتوسطية أي ما بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المطلة على المتوسط + إسرائيل وتركيا ، أن الكثير من الملاحظات والنقد قد وجه لمبادرة برشلونة وأعلن البعض عدم نجاحها بوضوح ،ولكن يمكن لنا أن نتلمس التطور الايجابي والأساسي الذي استفادت منه مبادرة الإصلاح السياسي للشرق الأوسط الكبير (أو منتدى المستقبل) بسبب المبادرات السابقة وخاصة مبادرة برشلونة وحاولت ان تتجاوز نقاط الضعف الواضحة في تلك المبادرات السابقة فهي أولاً ضمنت تعاون أوروبي -أمريكي من أجل الشرق الأوسط ثانياً أضافت الدول التي أهملتها مبادرة برشلونة من الدول العربية مثل دول الخليج العربي واليمن وثالثاً نجد أن مساهمة المجتمع المدني في مبادرة برشلونة باهتاً بينما يسعى منتدى المستقبل لجعل قطاع المجتمع المدني

والقطاع الخاص شركاء أساسيين في العملية السياسية وفي وضع الرؤيا للإصلاح الديمقراطي وفي مجمل الحوار السنوي . رابعاً مبادرة الإصلاح السياسي للشرق الأوسط الكبير ، أخرجت إسرائيل من القائمة و أضافت دول غرب آسيا مثل : إيران ، باكستان ، أفغانستان ، وكذلك تركيا .

ونستطيع القول بأن هذه خطوة هامة ساعدت الدول العربية على تجاوز عقبة عدم المشاركة الفاعلة بسبب إسرائيل ،فهذه المبادرة جعلت الدول جميعها ذات الانتماء الإسلامي تلتقي بدون إسرائيل .

المبادرة وخطة العمل :

أطلق اجتماع سي ايلاند في ١٠-١١ يونو ٢٠٠٤م وثيقتين أساسيتين :

الأولى : وثيقة شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا في ٢٠٠٤/٦/١٠ (نصها ضمن هذا الكتاب).

الثانية : وثيقة خطة مجموعة الثمانية لدعم الإصلاح ٢٠٠٤/٦/١١م(وهي أيضاً مرفقة) وتعد الوثيقة الأولى (وثيقة الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك في منطقة الشرق الأوسط) وهي الوثيقة الأساسية التي أعلن فيها قادة الدول الصناعية الثمانية في هذه القمة كما جاء في البند الأول منها أن الاستقرار في الشرق الأوسط هو تحدي دولي يهم الجميع وليس شأناً داخلياً عابراً وبالتالي فإن المسؤولية مشتركة وقد ورد في نص البند الأول ما يلي : (أدرك زعماء مجموعة الدول الثمانية أن السلام والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرخاء والاستقرار في بلدان الشرق الأوسط

الكبير وشمال أفريقيا ،كل ذلك تحدياً يهمنا والمجتمع الدولي ككل ،لذا نعلن دعمنا لإصلاح ديمقراطي واجتماعي واقتصادي ينبثق من المنطقة).

ونجد في البند الثالث من الوثيقة (التزام هذه المبادرة بمبدأ الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع حكومات وشعوب الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا) وهنا إشارة هامة إلى أن الشراكة ليس مع الحكومات وحدها ولكن "شعوب المنطقة " وسندت هذا المفهوم بقية الفقرة في هذا البند حيث قالت : " ستسند هذه الشراكة إلى تعاون صادق مع حكومات المنطقة بالإضافة إلى ممثلي قطاع الأعمال والمجتمع المدني لتعزيز الحرية والديمقراطية والازدهار للجميع" .

إن السند الحقيقي لهذه الشراكة سيكون على مثلث الأضلاع الذي تشكل منظمات المجتمع المدني مع القطاع الخاص ضلعين رئيسيين بجانب الحكومات كضلع ثالث ، وهي نقلة واضحة في مبادرات الشراكة التي اعتمدت فاعلين رئيسيين في المجتمع بجانب الحكومات وجاء في البند الخامس أن هذه الشراكة تتمسك بالمبادئ الآتية :

أ - إن تعزيز التزام المجتمع الدولي بالسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا شيء أساسي .

ب - إن تسوية النزاعات المستمرة منذ وقت طويل والمريرة في الغالب خصوصاً النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ،عنصر مهم للتقدم في المنطقة .

ت - في الوقت ذاته يجب أن لا تكون النزاعات الإقليمية عقبة بوجه الإصلاحات وجاء في الفقرة هـ (أن التغيير لا ينبغي ولا يمكن فرضه من

الخارج) .

وعادت الفقرة (ز) لتؤكد أن دعم الإصلاح سيشمل الحكومات وقادة الأعمال والمجتمع المدني كشركاء كاملين في هذا الجهد المشترك .

وجاء في الفقرة (ح) من المبادئ لهذه المبادرة : أن دعم الإصلاح في المنطقة هو جهد بعيد المدى ويتطلب من الدول الثمانية والمنطقة التزاماً على مدى جيل .

لقد أكدت المبادرة على آليات للعمل من أجل تنفيذ أفكارها .. وربما أن منتدى المستقبل هو المحور الرئيسي للشراكة حيث أكد البند العاشر من المبادرة أن منبر (من أجل المستقبل) يحتل موقعاً محورياً في هذه الشراكة الجديدة وسيحوز المنبر إطاراً على المستوى الوزاري يجمع وزراء الخارجية والاقتصاد وغيرهم في نقاش متواصل مع رجال الأعمال والمجتمع المدني من أجل الإنصات لحاجات المنطقة وضمان أن تستجيب الجهود لهذه الهموم ومن أجل تعزيز هذه الخطوة الهامة ،خرج اجتماع سي ايلاند في ١١/يونيو/٢٠٠٤م بخطة لدعم الإصلاح ،تعرض الأنشطة المقررة من أجل تعزيز هذه الشراكة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،مثل منتدى المستقبل ،كمنبر للحوار المستمر والتخطيط لتعزيز التحولات الديمقراطية وتشجيع الاستثمار والصناديق الداعمة للمشروعات الخاصة ،وبرامج التدريب والتأهيل المهني والتعليم وتشجيع القطاع الخاص عبر تسريع التنمية وتوسيع الفرص الاقتصادية .

خطوات العمل نحو منتدى المستقبل :

ولأن منتدى المستقبل بقي الآلية الأبرز في المبادرة والخطوة الأكثر حضوراً في الواقع فقد حظي باهتمام واسع على المستوى السياسي والإعلامي ،حيث يمكن القول أن المبادرة وخطة العمل "برغم توسعها " اختزلت كلها في اللقاء السنوي الهام (منتدى المستقبل) والذي سار بخطوات عدة منذ عام ٢٠٠٤م وحتى الآن ويمكن أن نتعرض لها بنوع من التفصيل على النحو التالي :

١- اجتماع نيويورك التحضيري :

تم عقد اجتماع في ٢٤/سبتمبر ٢٠٠٤م بنيويورك على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة وضم وزراء خارجية الدول الثمان الكبرى ومعظم وزراء المنطقة وبعض ممثلي المجتمع المدني وفي هذا الاجتماع حسمت أولى خطوات مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط والمتمثلة في التحضير لمنتدى المستقبل الأول حيث تقرر :

١- عقد منتدى المستقبل كإطار لمبادرة الشراكة في دعم الإصلاح بالشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا .

٢- أن يكون المنتدى الأول في ديسمبر من نفس العام ٢٠٠٤م بالمغرب .

إن الآلية التي سار عليها التحضير لهذا المنتدى عبر الرئاسة المشتركة (كنوع من تحقيق الشراكة) حيث ينظم لكل منتدى دولتين الأولى تمثل الدول الصناعية الكبرى الثمانية والأخرى دولة من دول المنطقة و أنيطت الرئاسة المشتركة الأولى للمنتدى الأول بكل من المغرب ،والولايات المتحدة الأمريكية .

وتم التأكيد على ضرورة مشاركة المجتمع المدني بشكل متوازي وأن يعقد

مؤتمر يمثل المجتمع المدني في المنطقة .

٢- منتدى المستقبل الأول :

٢-١ تم عقد منتدى موازي لمنظمات المجتمع المدني في ٨-٩ ديسمبر ٢٠٠٤ بالرباط وبمشاركة ما يقارب ٥٠ مشاركاً ومشاركة من ١٢ بلد عربي وبتنظيم من مركز القاهرة لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (باريس) والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطة لحقوق الإنسان .

ويمكن القول أن أبرز التحديات التي واجهت هذا اللقاء الأول هو عدم إدراك المجتمع المدني بمختلف ألوان الطيف لمبادئ المبادرة والمهام المناطة بالمجتمع المدني والدور المطلوب ،لذلك حدث لغطاً إعلامياً وسياسياً واسعاً في الساحة وواجه الاجتماع اجتماعات واسعة وصلت على مستوى الشارع من منظمات غير حكومية حقوقية ونقابات ، وأحزاب سياسية ومؤسسات إعلامية .

وبالعودة إلى بيان هذا المنتدى الذي صدر عن المشاركين نجد أنه بيان شامل ورؤيا هامة للمجتمع المدني ، ولكن لأنها الخطوة الأولى فقد سادها صدام واسع داخل المجتمع المدني نفسه حيث بادر العديد منهم إلى رفض المبادرة والمشاركة و النظر إلى موضوع المنتدى برمته بأنه تدخل أمريكي جديد وبالمقابل كان قبول الحكومات بمشاركة المجتمع المدني في المنتدى الرسمي الذي سيحضره وزراء الخارجية و وزراء المال في المنطقة والدول الثمان (G8) كان قبول حكومات المنطقة بهذه المشاركة أمر صعب ، وحدث رفض حكومي واضح ،ولذلك كان الوفد المشارك في الاجتماع الرسمي والممثل للمجتمع

المدني محدود للغاية وغير مؤثر ،لقد وقع المجتمع المدني في ورطة الرفض من جانبين الأول الحكومات التي لم تقتنع بعد بشراكته الكاملة (رغم قبولهم بمبادرة الشراكة الصادرة عن قمة سي ايلاند ٢٠٠٤م) والثاني رفض الشارع السياسي خاصة (المنظمات الحقوقية والأحزاب والنقابات) .

لأنها ترى بالمبادرة والشراكة خطوة حكومية صرفه تلبي تطلعات الحكام نحو الشراكة مع أمريكا والغرب باسم "الديمقراطية" ومع ذلك يشكل بيان الرباط لمنظمات المجتمع المدني خطوة أساسية لعمل منتدى المستقبل .

٢-٢ عقد منتدى المستقبل الأول الحكومي في ١٠-١١ ديسمبر ٢٠٠٤ بالرباط وتميز بحضور كثيف لوزراء الخارجية ووزراء المال والإقتصاد في الدول الثمان ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ربما ما عدا إيران وسوريا وليبيا) .

وأكد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك كولن باول على انطلاق مبادرة الشراكة من أجل الإصلاح في الشرق الأوسط وأهمية تكامل الأدوار مع المجتمع المدني والقطاع الخاص .

وأكد بيان الرباط عن هذا الاجتماع على محاور عديدة من أجل الإصلاح في الشرق الأوسط وضرورة دعم المبادرات القطاعية التي ستتبناها دول محددة وخاصة مبادرة تعزيز الحوار الديمقراطية DADوالتي سترعاها كل من اليمن وايطاليا وتركيا وأعلن في ختام اللقاء استمرار انعقاد منتدى المستقبل كلقاء سنوي ليشكل إطار لمبادرة الشراكة وأن الرئاسة القادمة للمنتدى الثاني ستكون مناطة لـ البحرين وبريطانيا (المنامة ٢٠٠٥) والرئاسة

الثالثة ستكون (للأردن ٢٠٠٦ مع روسيا).

٣- منتدى المستقبل الثاني :

٢-١ منتدى المجتمع المدني :

في البحرين كانت الصورة قد صارت أكثر وضوحاً وبدأت العملية تسير بشكل واضح أمام المجتمع المدني ومشاركته في منتدى المستقبل .

وبرغم ارتفاع أصوات الممانعة الحكومية لعدد من حكومات المنطقة واعتراضها على أشياء عديدة ربما أبرزها شراكة المجتمع المدني وتعاظم دوره في المنتدى إلا أن المنتدى في هذا الإطار قد سار بشكل أقوى ،وبرغم أن المعارضة الحكومية لبعض دول المنطقة قد وصل بها الأمر إلى عرقلة صدور بيان ختامي متفق عليه في المنتدى الرسمي الثاني بالبحرين ، إلا أن مشاركة المجتمع المدني كانت أكثر وضوحاً وقوة من المنتدى الأول في المغرب . ولقد ساعد في حدوث ذلك أمرين :

الأول : إن التحضير للمنتدى الموازي الخاص بالمجتمع المدني أنيطت مهامه بلجنة من ممثلي المنظمات غير الحكومية في البحرين و بدأت تعمل بشكل مبكر بهدف حشد المجتمع المدني حول الفكرة وأهمية المشاركة الفاعلة في المنتدى الرسمي فظهر واضحاً اهتمام المجتمع المدني بالمشاركة أكبر .

الثاني : أن محاور المنتدى الثاني تم الاتفاق عليها مسبقاً أثناء المؤتمر الأول في المغرب وأنيطت المهام لدول محددة في لقاء المغرب ،ولذلك عقدت مؤتمرات إقليمية لمحاور المؤتمر دعيت إليها منظمات المجتمع المدني خلال العام وخرجت برؤيتها وقراراتها وانتخاب ممثلين عنها إلى المنتدى الرسمي .

تميز المنتدى الموازي بالبحرين :

أحدث اجتماع المنتدى الموازي الذي نظمته منظمات المجتمع المدني في البحرين يومي ٧/٨ نوفمبر ٢٠٠٥م صدى واسع في أوساط الإعلام والمنظمات غير الحكومية وبرغم التجاذبات السياسية وحصر المنتدى المشاركة على المنظمات غير الحكومية إلا أنه شكل الخطوة الأهم التي أعطت لمنتدى المجتمع المدني الموازي الصدى الواسع والمشاركة الفاعلة .

حيث شارك في المنتدى الموازي بالبحرين قرابة ٣٠٠ مندوب وأكد المنتدى على أهمية استقلال المجتمع المدني وشراكته الفاعلة في منتدى المستقبل .

ونؤكد هنا بأن التنظيم المشترك للمنظمات غير الحكومية أحدث زخماً أكبر وبرغم حدوث اعتراضات واسعة من منظمات وشخصيات عديدة إلا أن المنتدى الموازي نجح في أن يحقق الخطوة المطلوبة وهي ضرورة استمرار انعقاده بشكل موازي للمنتدى الرسمي ويسبقه بأيام وأن يحدد موقفه من القضايا المطروحة ويضع رؤيته للإصلاح ويشارك بمندوبين عنه إلى المنتدى الرسمي .

٢-٢ المنتدى الرسمي الثاني:

عقد منتدى المستقبل الثاني الرسمي في البحرين في ١١-١٢ نوفمبر ٢٠٠٥م بحضور رسمي واسع من وزراء خارجية الدول الثمان ووزراء خارجية دول المنطقة وأعطى زخماً واسعاً خاصة بمشاركة المجتمع المدني الواسعة عكس المنتدى الأول في الرباط.

لقد أفرزت الآلية المتبعة في المنتدى الثاني بالبحرين مشاركة واسعة

للمجتمع المدني ورجال الأعمال حيث نجد أن المنتدى الأول في الرباط اقتصر على الحضور الحكومي الواسع ،مع السماح بمشاركة خجولة للمجتمع المدني تمثلت بوفد لا يزيد عن أصابع اليد الواحدة لتقديم مخرجات منتدى المجتمع المدني الذي عقد قبل الرسمي بيوم واحد لكن في المنتدى الثاني بالبحرين كان هناك خطوة متقدمة اتخذت في اجتماع الرباط حيث حددت المحاور الرئيسية الأربع للمنتدى القادم والمحاور هي:

أ - **حكم القانون** : وتقرر أن يعقد له مؤتمر إقليمي في الأردن وحضره ممثلين عن المجتمع المدني يحددون رؤيتهم في هذا المحور ويختارون خمسة ممثلين عنهم إلى المنتدى الرسمي في البحرين .

ب - **الشفافية ومكافحة الفساد** : وتقرر أن يعقد له مؤتمر إقليمي في بيروت يحضره المجتمع المدني ويختار خمسة عنه إلى المنتدى الرسمي في البحرين .

ت - **المرأة والبطالة** : وتقرر أن يعقد مؤتمر إقليمي له في البحرين ويختار المجتمع المدني المشارك فيه خمسة عنه إلى المنتدى الرسمي .

ث - **الديمقراطية وحقوق الإنسان**: وتقرر أن يعقد مؤتمره الإقليمي في الدوحة ويختار المجتمع المدني المشارك فيه خمسة عنه إلى المنتدى الرسمي .

ويضاف إلى هذه المحاور الأربعة محورين آخرين هما :

أ . محور تعزيز الحوار الديمقراطي DADوالذي ترعاه اليمن / تركيا / ايطاليا وحيث أن هذا المحور يعتمد على شراكة المجتمع المدني ويمثل المجتمع المدني فيه ثلاثة منظمات عن الدول الثلاث هي :

١- مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (HRITC) اليمن .

٢- المؤسسة التركية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية TESEV-تركيا .

٣- منظمة لا سلام بدون عدالة - ايطاليا .

فإن آلية المشاركة تقتضي أن يختار هؤلاء الشركاء ما لا يقل عن ١٥ مشارك يمثلون المجتمع المدني إلى المنتدى الرسمي في البحرين ،يراعى باختيارهم معايير الكفاءة والتفاعل الايجابي والتمثيل الجندري والتمثيل الجغرافي لدول الشرق الأوسط .,

ب . محور ممثلين عن المنتدى الموازي الخاص بالمجتمع المدني ويتم اختيارهم من المشاركين في المنتدى الموازي ،وهناك مشاركين عن القطاع الخاص جاء عبر مجلس رجال الأعمال العرب .

لقد وصل عدد المشاركين إلى المنتدى الرسمي الثاني في البحرين عن المجتمع المدني إلى أربعين مشارك ومشاركة وهي خطوة متقدمة أظهرت مدى الفارق في هذا الجانب عن المنتدى الأول في الرباط والجانب الآخر لتميز مشاركة المجتمع المدني في منتدى المستقبل الثاني بالبحرين ،هو المشاركة الفاعلة داخل المنتدى وفرصة الحديث المتساوية حيث أعطي وقت للحديث لكل ممثل عن محور من هذه المحاور يعرض فيه رؤية المجتمع المدني في المحور الذي يمثله ورؤية المجتمع المدني في أولويات الإصلاح الديمقراطي بالمنطقة .

٤-منتدى المستقبل الثالث في الأردن ٢٠٠٦:

سار منتدى المستقبل الثالث في الأردن على نسق المنتدى الثاني في البحرين ،من حيث التحضير لمحاور المنتدى عبر مؤتمرات إقليمية تمهيدية

وعقد منتدى موازي خاص بالمجتمع المدني وسارت نفس الآلية السابقة من حيث اختيار المشاركين الممثلين للمجتمع المدني عبر المؤتمرات الإقليمية وممثلين عن المنتدى الموازي .

١-٢- المنتدى الموازي:

عقد المنتدى الموازي الخاص بمنظمات المجتمع المدني في عمّان يومي ٢٧-٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦م بمشاركة واسعة ،وكانت الخطوة المضافة إلى المشاركة في هذا المنتدى هي شراكة ممثلين عن الأحزاب السياسية كجزء من منظمات المجتمع المدني .

وركزت محاور المنتدى على :

- الواقع الإقليمي و حالة الديمقراطية في المنطقة .
- البيئة القانونية و المجتمع المدني .
- المشاركة السياسية و الانتخابات .
- سيادة القانون .
- الإعلام المستقل .
- الشفافية و محاربة الفساد .
- التمكين السياسي و الاقتصادي للمرأة .
- التمكين السياسي و الاقتصادي للشباب .

وصاحب المنتدى ردود أفعال واسعة من مختلف المنظمات والنقابات

والأحزاب السياسية ،وبجانب الاختلاف السياسي الحاد الذي أثر على وحدة المنتدى نجد أن القضايا السياسية الساخنة من وضع الحرب في لبنان والاعتداء الإسرائيلي المتكرر والتدخل الأمريكي في العراق أمور عكست نفسها بقوة على أجندة وخطاب منتدى المجتمع المدني .

ورأت بعض النقابات والمنظمات والأحزاب السياسية أن عقد منتدى للمجتمع المدني يبحث في قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي ،وجسور الشراكة مع الحكومات ورجال الأعمال خطوة ليست صحيحة وأن المقاطعة للمشاركة ومعارضة المنتدى هو الموقف السليم للمجتمع المدني ،فتم تنظيم منتدى موازي آخر عقب المنتدى الموازي الأول بيوم واحد وبرغم تشابه الخطاب والمطالب إلى حد كبير إلا أن ما حدث في الأردن كان يظهر مؤشراً آخراً على صعوبة المهمة التي يجب أن يضطلع بها المجتمع المدني عند مشاركته في منتدى المستقبل ، وهو كيف يمكن لنا الخروج بموقف يوحد المنظمات والنقابات والأحزاب ، ولا يشتتها ؟!

وكيف يمكن لنا أن نبني رؤية مستقبلية متقدمة بدلاً من العودة إلى نقطة الصفر الأولى التي كان عليها الأمر في المغرب مع المنتدى الأول حيث حصر النقاش في قبول المجتمع المدني بالمشاركة بمنتدى المستقبل أو عدم المشاركة من الأساس ؟! وليس النقاش في ما هو دور المجتمع المدني ومدى الشراكة المطلوبة وتكامل الأدوار ؟!

لقد خيم الوضع السياسي الإقليمي بظلاله على مجريات التحضير لمنتدى المجتمع المدني الثالث في الأردن ،وعلى سير العمل وبرغم كل التجاذبات المحزنة التي حدثت ،إلا أن المؤشر الهام الذي يمكن أن ندركه هو أن منتدى

المستقبل كإطار لحوار سياسي دولي أخذ يتصدر اهتمامات منظمات المجتمع المدني وبما فيها الأحزاب السياسية لأهميته وكونه فرصة جيدة ليقدم المجتمع المدني رؤيته في قضايا الإصلاح الديمقراطي ورؤيته لقائمة الأولويات المطلوبة للإصلاح في المنطقة وكانت فرصة لأن تضع منظمات المجتمع المدني أسئلتها المباشرة على المسئولين عن تراجع الأوضاع ،سواء المسئولين في حكومات المنطقة أو في حكومات الدول الثمان .

٢-٢- منتدى المستقبل الرسمي الثالث :

عقد منتدى المستقبل الرسمي الثالث أعماله في البحر الميت يومي ١-٢ ديسمبر ٢٠٠٦م بمشاركة واسعة ورئاسة كل من الأردن وروسيا وحضور معظم وزراء الخارجية العرب ووزراء الدول الثمان .

وركزت محاور المنتدى على :

- سيادة القانون .
- الشفافية ومحاربة الفساد .
- الشباب و التمكين السياسي .
- التمكين السياسي و الاقتصادي للنساء .
- برنامج تعزيز الحوار الديمقراطي DAD .

وقدم ممثلو المجتمع المدني رؤيتهم ومداخلاتهم حسب مخرجات المؤتمرات الإقليمية التي سبق أن عقدوها .

المطالبة بتطوير العمل داخل المنتدى :

أبرز الملاحظات التي ظهرت بعد منتدى المستقبل الثالث في الأردن هي أن المنتدى ظهر كملتقى سياسي يطرح آراء الحكومات أو آراء المجتمع المدني ،ولا يخرج عن كونه فضاءً للحوار ؟! وبقي السؤال الأهم .. وماذا بعد ؟!

وهل سيبقى منتدى المستقبل فقط يحدد الأولويات للإصلاح ؟!ولا يضع خططاً للعمل ،أو التزامات محددة ؟! وهل طريقة النقاش القائمة بالأسلوب الحالي والتي تتم بأسلوب أن يتحدث في كل محور ممثلين عن الحكومات وممثلين عن المجتمع المدني ثم نقاش مفتوح يحكمه الوقت بطبيعة الحال . أمر لم يعد مجدياً بكل الأحوال ؟! وإذا كانت خطوة جمع مسئولي حكومات المنطقة ومسئولي حكومات الدول الثمان مع منظمات المجتمع المدني خطوة هامة حققها المنتدى في دورتيه الأولى والثانية وبقيت علامة هامة متميزة وإضافة تحسب لمنتدى المستقبل إلا أن على المنتدى أن يقدم ما هو أبعد من ذلك في دوراته القادمة ،لهذا لا تزال المناقشة المستمرة حتى الوقت الراهن ،ما هي الطريقة المثلى لسير أعمال منتدى المستقبل وجلساته ،هل تبقي بجلسات عامة مفتوحة وكلمات محددة ؟! أم جلسات حوار موازية ،هل تقدم مخرجات ومقترحات محددة؟! أم نطرح أفكار لبرامج يمكن تنفيذها تعمل على تغيير الواقع ؟!

إن المنتدى بحاجة إلى وقفة جادة لتطوير آلياته وإدارة جلساته ،وقفة لتفعيله بما يضمن استمراره بجدية وترك أثراً ملموساً على مستوى الإصلاحات الديمقراطية المنشودة .

الطريق إلى صنعاء:

مع الجلسة الختامية لمنتدى المستقبل الثالث في البحر الميت برزت مشكلة انعدام وجود آلية تنظيم انتقال رئاسة المنتدى بشكل واضح ،وحيث أن الرئاسة مزدوجة للمنتدى بين دول مجموعة الثمان ودول المنطقة ,فإن جانب الدول الثمان قد حل المشكلة بتسلسل الحروف الأبجدية للدول وبقي معروفاً مسبقاً من سيمثل الدول الثمان في الرئاسة منذ المنتدى الأول والمنتديات التالية في المرحلة الأولى كانت الولايات المتحدة الأمريكية والمنتدى الثاني بريطانيا والثالث روسيا والرابع ألمانيا والخامس اليابان ثم السادس في ايطاليا وهكذا .

في جانب دول الشرق الأوسط لم تحسم المسألة بآلية متفق عليها بل في قرار أتخذ ضمن قرارات المنتدى الأول في المغرب أوضح فيه أن الرئاسة الثانية ستكون للبحرين والرئاسة الثالثة للأردن لأن كلا الدولتين تقدمت بطلب الرئاسة فتم الحل بهذا الشكل ،ولكن بعد الثالث بقي الأمر مفتوحاً وتقدمت ثلاث دول عربية للرئاسة بعد الأردن في الجلسة الأخيرة بالبحر الميت هي قطر ،اليمن ،الإمارات العربية المتحدة . وانتهت الجلسات والأمر لم يحسم ؟!

واضطرت الرئاسة القديمة (روسيا والأردن) أن تعلن في الختام أن الرئاسة للمنتدى الرابع ستبقي معلقة (وستبقى ألمانيا وحيدة) حتى يحسم أمر (الرئاسة الأخرى من دول المنطقة).

وهنا برزت إشكالية آلية الانتقال الواضحة أنها معدومة وأن ملف المنتدى يبقى معلقاً لا نعرف إلى أين يذهب ؟! حيث لا توجد سكرتارية (إدارية) ثابتة يمكن أن تحتفظ بالوثائق ،تكمل الإجراءات ،وتتابع القرارات . وهي إشكالية

مستمرة بحاجة إلى وقفة ومراجعة جادة . وتأخر موعد الإعلان عن المنتدى الرابع شهور (وهي فترة تؤثر على مستوى المنتدى) وتم الاتفاق على أن تكون اليمن هي الرئاسة الممثلة لدول المنطقة بجانب المانيا .

وتحدد موعد المنتدى الرسمي في ٤- ٥ ديسمبر ٢٠٠٧م بصنعاء وتحدد موعد انعقاد المنتدى الموازي الخاص بمنظمات المجتمع المدني ليكون قبله بيومين.

٥- منتدى المستقبل الرابع باليمن :

منتدى منظمات المجتمع المدني الموازي :

كما ذكرت سابقاً ان حسم الرئاسة الممثلة لدول المنطقة بجانب رئاسة ألمانيا قد تأخرأكثر من أربعة شهور ثم تم الاتفاق على أن تكون اليمن هي الممثلة لدول المنطقة للدورة الرابعة لمنتدى المستقبل هذا التجاذب منذ البداية ،والتأخير في الوقت أثر تماماً على عملية التحضير للمنتدى وعقدت اجتماعات تحضيرية هامة سواء على مستوى الحكومات في برلين وصنعاء ، أو على مستوى المجتمع المدني .

وتقرر عقد المنتدى الموازي الخاص بالمجتمع المدني خلال الفترة ٣٠نوفمبروحتى ٢ ديسمبر ٢٠٠٧م على أساس أن المنتدى الرسمي سيكون في ٤-٥ ديسمبر ٢٠٠٧م بصنعاء .

لقد شكل المنتدى الموازي الرابع الخاص بالمجتمع المدني بصنعاء خطوة جديدة في مسار العمل ، وفي طريق تطوير أداء المجتمع المدني وتفعيل دوره ، واستفادت اللجنة التحضيرية من تجارب المغرب ،البحرين ،الأردن حيث بقت

ماثلة أمام أعيننا ولا بد من تجنب التحديات التي عانى منها المنظمون للمنتديات السابقة .

ولذلك سنجد أن عملية الإعداد للمنتدى الموازي الرابع بصنعاء مرت بعدة خطوات أساسية يمكن إجمالها بما يلي :

١- عقد لقاءات تشاورية مع عدد واسع من المنظمات غير الحكومية والفاعلين غير الحكوميين على المستوى الإقليمي ،فكان عقد لقاءين رئيسيين بالأردن ،ولقاءات تشاورية صغيرة في الرباط ،بيروت ،صنعاء وضمنت هذه اللقاءات التشاورية الإقليمية توحيد موقف المجتمع المدني على المستوى الإقليمي وعدم حدوث انشقاقات حول المنتدى الموازي أو اعتراض على المشاركة في المنتدى الرسمي ،كما ساهمت في بلورة الرؤيا لتطوير العمل داخل المنتدى ورفع سقف المطالب وتوسيع المشاركة .

٢- تم تشكيل تحالف واسع من منظمات المجتمع المدني باليمن ضم ٢٨ منظمة للتحضير لمنتدى المجتمع المدني وحرص التحالف على عقد لقاءات مكثفة خلال فترة التحضير من مايو وحتى نوفمبر٢٠٠٧ ،وتوحيد الجهود المختلفة وضمان عدم تشتت هذه الجهود أو ظهور انشقاقات في المجتمع المدني قد تقود إلى المقاطعة ،أو إقامة منتدى موازي آخر كما حدث في الأردن ،وبالفعل نجحت التجربة ،واستطاع التحالف أن يحقق وحدة المجتمع المدني ،ويطور من أداء المنتدى بشكل كبير .

وعقد المنتدى بمشاركة واسعة وصلت إلى ٣٠٠ مشارك ومشاركة يمثلون المنظمات غير الحكومية والنقابات والأحزاب والإعلام ورجال الأعمال ،مع

مراقبين من المنظمات الدولية والسفارات .

تطوير أداء منتدى المجتمع المدني :

يمكن لنا أن نلمس بوضوح تطور منتدى المجتمع المدني الموازي الخاص بمنتدى المستقبل الرابع في صنعاء ٢٠٠٧م بوضوح ،سواء من حيث الإعداد المتميز ،أو تنوع الموضوعات أو تنوع المشاركة ويمكن القول أن هذا المنتدى هو خطوة هامة ومنعطف أساسي في مسيرة منتدى المستقبل ودور المجتمع المدني وسنبرز هنا أبرز ملامح النجاح ومؤشرات التطور من حيث :

١- توسيع لجنة التحضير والإعداد على مستوى إقليمي عبر عقد لقاءات تشاورية لعدد معقول من منظمات المجتمع المدني الفاعلة في المنطقة .

٢- اعتماد آلية جديدة للمشاركة في المنتدى الرسمي في حصر اختيار الممثلين عن المجتمع المدني عبر المنتدى الموازي مباشرة وليس عبر عقد ندوات إقليمية لمحاور المنتدى كما كان عليه الأمر في منتدى البحرين ومنتدى الأردن ،لأنه كما ذكرنا سابقاً فإنه قبل انعقاد المنتديات السابقة كان يتم عقد ندوات إقليمية للمجتمع المدني متفرقة خلال العام ، ويتم اختيار ممثلين عن هذه الندوات (التي ناقشت المحاور) وذهابهم إلى المنتدى الرسمي ، وأبرز إشكاليات هذه الآلية أنها تأتي بممثلين عن المجتمع المدني ولم يلتقو من قبل ولا يعرفون بعضهم ، وتغير الأمر مع المنتدى الموازي في صنعاء ،حيث استحدثت آلية أن يقوم المنتدى باختيار ممثلين عنه عبر الانتخاب مباشرة من المنتدى الموازي ،وتتم العملية عبر تقسيم المشاركين مسبقاً على مجموعات تمثل المحاور المطلوب مناقشتها ووضع رؤيا تمثل المجتمع المدني حولها ،وكانت

في منتدى صنعاء ست محاور أساسية هي :

- حرية الرأي والتفكير .
- البيئة القانونية المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية .
- التعليم وسوق العمل .
- المرأة والتمكين السياسي.
- الشباب والمشاركة السياسية .
- القطاع الخاص ودوره في الإصلاح الديمقراطي .

وبعد مناقشة المحاور والخروج برؤيا واضحة مع مقترحات لبرامج عمل ينتخب المشاركون في كل محور من يمثلهم إلى المنتدى الرسمي مع مراعاة المعايير التالية :

- أن لا يكون بين الفريق المنتخب أكثر من شخص عن كل بلد .
- مراعاة الجانب الجندري (والتوزيع العادل لمشاركة النساء).
- مراعاة الجانب الجغرافي (وتمثيل مختلف البلدان).
- مراعاة الجانب المهني ،وأن يشارك ممثلين عن مختلف النقابات والمنظمات .

وتبقى قائمة المشاركين عن برنامج تعزيز الحوار الديمقراطي DAD مضافة إلى ما يختاره المنتدى (مع مراعاة قائمة DAD) أيضاً لنفس المعايير تقريباً .

وبهذه الطريقة وجدنا أن مشاركة المجتمع المدني كانت أكثر فعالية وأكثر تنوع ، وترابط حيث يذهب الجميع وهم قادمون من منتدى واحد وأكثر إدراكاً لما يريده بقية ممثلي المجتمع المدني وتطلعاته .

٣- اعتماد تقديم تقرير لتقييم واقع التحولات الديمقراطية في المنطقة ،ويكون هذا التقرير بمثابة وثيقة قياس لمدى تقدم أو تراجع الحالة الديمقراطية ،حيث أن المنتديات السابقة كانت تكتفي بتقديم مخرجات الندوات الإقليمية ،أو بيان ختامي حول أولويات الإصلاح الديمقراطي ،ولكن في منتدى المجتمع المدني بصنعاء ٢٠٠٧م تم ايجاد آلية أهم للتعبير عن رؤية المجتمع المدني للتحولات وذلك عبر استحداث تقرير منهجي ،يوضع من فريق عمل على المستوى الإقليمي ،وتحدد موضوعات التقرير مسبقاً عبر التشاور الإقليمي مع لجنة التنسيق الإقليمية ، وتم تحديد محوري التقرير الأول الذي قدم في منتدى صنعاء الموازي بمحورين .

الأول : حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي .

الثاني : البيئة القانونية المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية .

ثم قام فريق من الباحثين بتلخيص التقرير والتقارير الواردة من الدول المختلفة ،ليتم تقديم موجز واضح ومركز حول المحورين السابقين يرفع إلى المنتدى الرسمي وإلى الدول المشاركة والراعية للمنتدى .

٤- تطوير آلية المناقشة الداخلية في محاور المنتدى وإخراجها من دائرة الشكوى أو تحديد الأولويات إلى وضع خطط قابلة للتطبيق على مستوى الواقع ومطالبة الدول الراعية للعملية مع دول المنطقة لتمويلها ،وحتى يقوم

المجتمع المدني بدور محدد فاعل ومؤثر ويمكن قياسه في العام المقبل .

٥- توسيع دائرة المشاركة على مستوى مختلف منظمات المجتمع المدني ،حيث تم إشراك النقابات والاتحادات والأحزاب السياسية وممثلين عن البرلمان والمؤسسات الإعلامية وقطاع رجال الأعمال وقد شارك أكثر من ٣٠٠ مشارك ومشاركة يمثلون مختلف هذه الجهات .

٦- جعل المنتدى فضاءً جديداً للحوار الديمقراطي وتعزيز التعاون عبر أنشطة مصاحبة للمنتدى من معروضات وندوات صغيرة ومعارض رسوم وكتب للتعريف بأنشطة المجتمع المدني المختلفة في مختلف البلدان تعمل على تقوية العلاقات وفتح آفاق التعاون .

المنتدى الرسمي:

كان من المقرر أن ينعقد المنتدى الرسمي الرابع لمنتدى المستقبل في صنعاء حسب ما هو مقرر في ٥/٤ ديسمبر ٢٠٠٧م .

ولكن حدث أن أعلنت اللجنة التحضيرية الرسمية اعتذاراً عن عدم انعقاد المنتدى ضمن تطورات الأحداث الراهنة وتم إلغاء الاجتماع الرسمي الرابع لمنتدى المستقبل .

التحضيرات للمنتدى الخامس في الإمارات :

تم حسم الرئاسة الجديدة للمنتدى الخاص لمنتدى المستقبل لكل من الإمارات العربية المتحدة واليابان وعقد اللقاء التشاوري الأول للحكومات في نهاية ابريل ٢٠٠٨م وعقد شركاء برنامج تعزيز الحوار الديمقراطي DAD غير الحكومية (وهم مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان HRITC)من اليمن

والمؤسسة التركية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ،ومنظمة لا سلام بدون عدالة الإيطالية اجتماع تشاوري مع عدد من ممثلي المجتمع المدني في الدول العربية في مايو باسطنبول في تركيا .

وقد تقرر سير مسار المنتدى الخامس في الإمارات بعقد لقاء تخطيطي مشترك بين ممثلين للمجتمع المدني والحكومات في دبي يوم ٢٠٠٨/٦/٩م .

على أن يكون عقد منتدى موازي خاص بالمجتمع المدني وبعده المنتدى الرسمي لمنتدى المستقبل في أبو ظبي نهاية أكتوبر ٢٠٠٨م .

الوثائق الأساسية

نص وثيقة "شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا"

وثيقة عن قمة الثمان في الولايات المتحدة الأمريكية

١٠ / ٦ / ٢٠٠٤م

نص وثيقة «شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا»، التي أقرها قادة الدول الصناعية الكبرى الثمان في منتجع سي آيلاند بالولايات المتحدة في العاشر من يونيو ٢٠٠٤

١ - نحن زعماء مجموعة الثماني ندرك أن السلام والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والرخاء والاستقرار في بلدان الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، كل ذلك يمثل تحدياً يهمنا والمجتمع الدولي ككل، لذا نعلن دعمنا لإصلاح ديموقراطي واجتماعي واقتصادي ينبثق من المنطقة.

٢ - تملك شعوب الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا تراثاً وثقافة غنية بالإنجازات في مجال الحكم والتجارة والعلوم والفنون، وغيرها. لقد قدموا مساهمات كثيرة للحضارة الإنسانية ما زالت قائمة. ونرحب بالبيانات الأخيرة في شأن الحاجة إلى الإصلاح، التي صدرت عن زعماء في المنطقة، خصوصاً البيان الأخير الصادر عن قمة الجامعة العربية في تونس، الذي عبر فيه الزعماء العرب عن تصميمهم على «إقامة أساس راسخ للديموقراطية».

وعلى نحو مماثل، نرحب بإعلانات الإصلاح الصادرة عن ممثلي الأعمال والمجتمع المدني، بما في ذلك بيانات الاسكندرية والبحر الميت وصنعاء

والعقبة. وكزعماء للديموقراطيات الصناعية الكبرى في العالم، ندرك مسؤوليتنا الخاصة في تأييد الحرية والإصلاح، ونتعهد بمواصلة الجهود من أجل هذه المهمة الكبيرة.

٣ - لذا فإننا نلتزم «شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك» مع حكومات وشعوب الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا. وستستند هذه الشراكة إلى تعاون صادق مع حكومات المنطقة، بالإضافة إلى ممثلي الأعمال والمجتمع المدني لتعزيز الحرية والديموقراطية والازدهار للجميع.

٤ - إن القيم المجسّدة في «الشراكة» التي نقترحها قيم عالمية. فالكرامة الإنسانية والحرية والديمقراطية وحكم القانون والفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية هي تطلعات عالمية، وهي تنعكس في مواثيق دولية ذات صلة، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٥ - وبإطلاق هذه «الشراكة»، نتمسك بالمبادئ الآتية:

أ- إن تعزيز التزام المجتمع الدولي بالسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا شيء أساسي.

ب- إن تسوية النزاعات المستمرة منذ وقت طويل، والمريرة في الغالب، خصوصاً النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، عنصر مهم للتقدم في المنطقة.

ج- في الوقت ذاته، يجب ألا تكون النزاعات الإقليمية عقبة بوجه الإصلاحات. وبالفعل، يمكن للإصلاحات أن تحقق تقدماً مهماً في اتجاه حلها.

د- إن استعادة السلام والاستقرار في العراق عامل حاسم لرفاه ملايين

العراقيين وأمن المنطقة.

هـ- يتوقف نجاح الإصلاح على البلدان في المنطقة، والتغيير لا ينبغي ولا يمكن فرضه من الخارج.

و- كل بلد يمتاز بفرادته وينبغي احترام التنوع فيه. ومشاركتنا يجب أن تستجيب للظروف المحلية، وتستند على ملكية محلية. وسيتوصل كل مجتمع إلى استنتاجاته الخاصة به بشأن وتيرة التغيير ومداه. ومع ذلك، فإن التمايز، على رغم أهميته، يجب ألا يستغل لمنع الإصلاح.

ز- دعمنا للإصلاح سيشمل حكومات وقادة أعمال ومجتمعات مدنية من المنطقة كشركاء كاملين في جهدنا المشترك.

ح- إن دعم الإصلاح في المنطقة، لمنفعة كل مواطنيها، وهو جهد بعيد المدى ويقتضي من مجموعة الثماني والمنطقة التزاماً على مدى جيل.

٦ - سيمضي دعمنا للإصلاح في المنطقة يداً بيد مع دعمنا لتسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي، بالاستناد إلى قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ ونؤيد بشكل كامل بيان اللجنة الرباعية في ٤ مايو ٢٠٠٤ ونشاركها «رؤيتها لدولتين إسرائيل وفلسطين، قابلة للبقاء وديموقراطية ذات سيادة وأراض متصلة، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمان».

وندعم عمل « البعثة الدولية للإصلاح الفلسطيني » و «لجنة التنسيق المؤقتة ». ونحض كل الدول على النظر في إمكان تقديم المساعدة لعملهما. ونرحب بإنشاء «صندوق الائتمان » التابع للبنك الدولي، ونحض المانحين على المساهمة في هذه المبادرة المهمة.

ونضم أصواتنا إلى نداء «الرباعية » من أجل أن «يتخذ كلا الطرفين

خطوات للإيفاء بالتزاماته بموجب خريطة الطريق وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥١٥ والبيانات السابقة لـ «الرباعية »، وأن يلبيا التعهدات التي قطعاها في قمتي البحر الأحمر في العقبة وشرم الشيخ.

ونؤكد مجدداً أن تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك ما يتعلق بسوريا ولبنان، يجب أن تلتزم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٤٢٥ الذي « يدعو إلى احترام كامل لوحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً ».

٧ - نقف جميعاً متحدين بتأييدنا للعراقيين والحكومة العراقية المؤقتة ذات السيادة الكاملة، وهم يسعون إلى إعادة بناء دولتهم. إن العراق يحتاج إلى الدعم القوي من المجتمع الدولي كي يحقق قدرته في أن يكون بلداً حراً ديموقراطياً ومزدهراً، يعيش بسلام مع نفسه وجيرانه ومع العالم الأوسع.

ونرحب بالموافقة الجماعية لمجلس الأمن على القرار ١٥٤٦في شأن العراق، ونشاطر تأييد المشاركة المستمرة والموسعة للأمم المتحدة في العراق بعد نقل السيادة، وفقاً لما تسمح به الظروف. ونتعهد بتقديم الدعم والمساعدة للعملية الانتخابية التي تفضي إلى انتخابات عامة للجمعية الوطنية الانتقالية في موعد أقصاه ٣١ يناير ٢٠٠٥ .

ونرغب جميعاً في أن تنجح القوة المتعددة الجنسية في العراق، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦، في مهمتها بالمساعدة على استعادة الأمن وإدامته، بما في ذلك حماية وجود الأمم المتحدة، ودعم المساعي الإنسانية وإعادة الإعمار.

ونعبر عن التزامنا المشترك، ونحض الآخرين، لدعم إعادة إنعاش الاقتصاد في العراق، مع تركيز الانتباه على المشاريع التي تحظى بأولوية

وحددتها الحكومة المؤقتة.

ونرحب بنجاح مؤتمر «التمويل الدولي لإعادة الإعمار» الخاص بالمانحين، الذي عقد أخيرا في الدوحة. ونلتزم عقد لقاء قبل المؤتمر المقبل في طوكيو في وقت لاحق السنة الجارية لتحديد كيف يمكن لكل واحد منا أن يساهم في إعادة إعمار العراق.

ويكتسب خفض الديون أهمية حاسمة إذا كان الشعب العراقي سيمنح الفرصة لبناء دولة حرة ومزدهرة. وينبغي تقديم الخفض بالارتباط مع برنامج لصندوق النقد الدولي، وأن يكون كافياً لضمان إدامته، أخذاً بالاعتبار التحليل الأخير الذي أجراه الصندوق.

وسنعمل معاً، داخل نادي باريس، ومع الدائنين غير المنتمين إلى نادي باريس، لتحقيق هذا الهدف في ٢٠٠٤م وللمساعدة على إعادة بناء الصلات التي تربط العراق بالعالم، سنستكشف سبلا لإقامة صلات مباشرة مع الشعب العراقي، مع أفراد ومدارس ومدن، فيما يخرج من عقود من الديكتاتورية والحرمان ليدشن الانبعاث السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدولته.

٨ - إن «الشراكة» التي نطلقها اليوم تستند إلى حصيلة سنين من الدعم لجهود الإصلاح في المنطقة عبر برامج تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف. وتعتبر «الشراكة الأوروبية - المتوسطية» (عملية برشلونة)، و«مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط»، و«مبادرة الحوار الياباني- العربي»، أمثلة على التزامنا القوي بدعم التنمية الديموقراطية والاقتصادية.

ونحن ملتزمون على نحو مماثل بتحقيق تقدم كهذا في أفغانستان والعراق

عبر جهود الإعمار المتعددة الأطراف التي نبذلها. وستستند «الشراكة» التي نقترحها إلى مشاركتنا المتواصلة في المنطقة.

٩ - يتطلب حجم التحديات التي تواجه المنطقة التزاماً متجدداً للإصلاح والتعاون، فلا يمكن إلا بتوحيد جهودنا تحقيق تقدم ديموقراطي. ونرحب وندعم ما تقوم به حكومات ومؤسسات ووكالات متعددة الأطراف أخرى تهدف إلى المساعدة بتنمية المنطقة.

١٠- سيحتل موقعاً محورياً في هذه «الشراكة» الجديدة» منبر من «أجل المستقبل»، الذي سيرسخ جهودنا في حوار مفتوح ودائم. وسيوفر المنبر إطاراً على المستوى الوزاري، يجمع بين وزراء الخارجية والاقتصاد وغيرهم من الوزراء في مجموعة الثماني والمنطقة في نقاش متواصل للإصلاح، مع مشاركة قادة الأعمال والمجتمع المدني في حوارات موازية. وسيلعب المنبر دور وسيلة للإنصات إلى حاجات المنطقة، وضمان أن تستجيب للجهود التي نبذلها بشكل جماعي لهذه الهموم.

١١- تركز الجهود التي نلتزم بها اليوم في «الشراكة» على ثلاثة مجالات:

أ - **في الحيز السياسي**، ينطوي التقدم في اتجاه الديموقراطية وحكم القانون على تثبيت ضمانات فاعلة في مجالي حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الذي يعني بشكل خاص احترام التنوع والتعددية. وسيفضي ذلك: إلى التعاون والتبادل الحر للأفكار وتسوية الخلافات بشكل سلمي. كما أن إصلاح الدولة والحكم الصالح والتحديث مكونات ضرورية لبناء الديموقراطية.

ب- **في الحيز الاجتماعي والثقافي**، يلعب التعليم للجميع وحرية

التعبير والمساواة بين الرجال والنساء، بالإضافة إلى إمكان الوصول إلى تكنولوجيا معلومات عالمية دوراً حاسماً في التحديث والرخاء. إن وجود قوة عمل أفضل تعليماً عامل أساسي لتأمين مشاركة فاعلة في عالم معولم. وسنركز جهودنا على خفض الأمية وزيادة فرص التعليم، خصوصاً بالنسبة إلى الفتيات والنساء.

ج- **في الحيز الاقتصادي**، يتصدر إيجاد الوظائف أولويات بلدان كثيرة في المنطقة، ومن أجل توسيع الفرص وتشجيع الظروف التي يمكن فيها للقطاع الخاص أن يوجد وظائف، سنتعاون مع حكومات ورجال أعمال لتشجيع نمط الأعمال الحرة وتوسيع التجارة والاستثمار وزيادة فرص الحصول على رأسمال ودعم الإصلاحات المالية وتأمين حقوق الملكية وتشجيع الشفافية ومكافحة الفساد، وسيكون تشجيع التجارة بين بلدان المنطقة أحد أولويات التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.

١٢- تشكل «الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك» حافزاً لعلاقتنا مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا. وكتعبير عن التزامنا، نصدر اليوم «خطة لدعم الإصلاح» أولية تعرض الأنشطة الحالية والمقررة لبعث الحياة في هذه «الشراكة».

نص وثيقة «خطة مجموعة الثمان لدعم الإصلاح»

(وثيقة عن قمة الدول الثمانية في الولايات المتحدة ١١ / ٦ / ٢٠٠٤م)

نص وثيقة «خطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح»
(وثيقة عن قمة الدول الثمانية في الولايات المتحدة ١١ / ٦ / ٢٠٠٤م)

نرحب بالرغبة والتزام مواصلة الاصلاح والتحديث اللذين عبّر عنهما زعماء في المنطقة. ومن خلال التشاور والحوار مع زعماء وأشخاص في المنطقة، واستجابة لأولويات الاصلاح التي حددتها المنطقة ، بما فيها تلك التي حددتها الجامعة العربية ، طوّرنا خطة أولية لدعم الاصلاح. وتعرض المبادرات أدناه مجموعة واسعة من الفرص التي يمكن للحكومات ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني أن يستمد منها الدعم كما يختار. وستكون هذه عملية دينامية تستند على الاحترام المتبادل. وهي تقوم على ما تحقق بالفعل من تفاعل ثنائي وجماعي قوي مع المنطقة وفي النية ان تتوسع وتتطور بمرور الوقت. وفي الوقت الحاضر ، بروح الشراكة ودعماً لجهود الاصلاح في المنطقة ، نؤكد التزامنا:

١ - ١ أن ننشيء سوية مع شركائنا «منبراً للمستقبل» من أجل :

- توفير إطار وزاري لحوارنا وتفاعلنا المتواصل بشأن الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بروح الاحترام المتبادل.
- جمع وزراء الخارجية والاقتصاد وغيرهم من وزراء مجموعة الثماني

والمنطقة في منبر واحد بشكل منتظم.

• توفير وسيلة لتضافر الجهود من أجل توسيع مشاركتنا في دعم جهود الاصلاح في المنطقة ، خصوصاً في اتجاه تعزيز الديموقراطية والمشاركة المدنية وحكم القانون وحقوق الانسان واقتصاد السوق المفتوح.

• أن ترافقه حوارات موازية على صعيد مؤسسات الأعمال وعلى صعيد منظمات المجتمع المدني، يقدم عبرها المشاركون آراءهم في الاصلاح ويعملون مع الحكومات العضوة في « المنبر» على صعيد التنفيذ .

• تشجيع التبادل والتعاون الثقافي.

سيعقد الاجتماع المكرس لافتتاح «المنبر من أجل المستقبل» في خريف ٢٠٠٤ .

٢ - ١ اطلاق مبادرة تمويل مشاريع صغيرة لتوسيع هذا النوع من التمويل في المنطقة وزيادة فرص التمويل لأصحاب الأعمال الحرة الصغار في المنطقة ، خصوصاً النساء ، بما يشمل:

• **إنشاء «مجموعة استشارية لتمويل المشاريع الصغيرة»**، تتولى إدارتها «المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء» التابعة للبنك الدولي، التي ستضم مجموعة الثماني ومانحين وشركاء من المنطقة وغيرهم، وسيلتقي هؤلاء بشكل دوري لمراجعة التقدم على صعيد تمويل المشاريع الصغيرة، وتنسيق الجهود، وتحديد مؤشرات، ومساعدة حكومات في المنطقة على إنشاء بيئة مؤاتية على صعيد السياسة لقيام مؤسسات تمويل مشاريع صغيرة قابلة للبقاء، وتبادل أفضل أساليب العمل .

• العمل مع «المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء» لإنشاء **«مركز تدريب**

أفضل أساليب العمل» في المنطقة. وسيركز هذا المركز على: تحسين اطار السياسة والضوابط القانونية ونشر مواد عن أفضل أساليب العمل، وبناء القدرة الادارية، وتدريب جيل جديد من المدراء المهنيين في مجال تمويل المشاريع الصغيرة. وسيستند المركز على خبرة وتوجهات «المجموعة الاستشارية لتمويل المشاريع الصغيرة».

- إطلاق برامج تجريبية في المنطقة لمساعدة أصحاب أعمال حرة صغار على أن يفتحوا ويوسعوا أعمالهم ويخلقوا وظائف جديدة. وستستخدم مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة فرص التدريب التي يقدمها «مركز أفضل أساليب العمل» لتدريب مدراء وموظفين محليين وأيضاً، اذا اقتضى الأمر، مسؤولين حكوميين على « أفضل أساليب العمل».

- تعهد التعاون مع بلدان المنطقة، بمساعدة أكثر من مليونين من أصحاب الأعمال الحرة الصغار المحتملين على التخلص من الفقر عبر قروض تمويل مشاريع صغيرة على مدى خمس سنوات.

وعرض الأردن استضافة «مركز تدريب أفضل أساليب العمل لتمويل المشاريع الصغيرة»، وعرض اليمن استضافة أول برنامج تجريبي لتمويل المشاريع الصغيرة.

٢ - ١ تعزيز الدعم للجهود في المنطقة، بما في ذلك الاستفادة من المؤسسات المتعددة الأطراف المناسبة، لتعليم مهارات القراءة والكتابة لـ٢٠ مليون شخص آخرين بحلول ٢٠١٥ من أجل مساعدة الحكومات في المنطقة على تحقيق هدفها بخفض معدل الأمية إلى النصف خلال العقد المقبل (وهو هدف منسجم مع الهدف الذي تبناه مؤتمر بيروت حول التعليم للجميع في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٤)، بما في ذلك:

• تدريب مدرسين على تقنيات، من ضمنها التعلم عبر الانترنت، تعزز اكتساب مهارات القراءة والكتابة وسط الأطفال في سن الدراسة، خصوصاً البنات، ومهارات القراءة والكتابة في الحياة العملية وسط البالغين.

« العمل، بما فيه عبر المؤسسات المتعددة الأطراف المناسبة، على تدريب ١٠٠ الف مدرس بحلول ٢٠٠٩ مع تركيز خاص على مهارات راقية في تعليم القراءة والكتابة.

« توفير التدريب للمدرسين عبر مؤسسات قائمة واستخدام توجهات مرشدة مثبتة في برنامج «التعليم للجميع» الذي تديره اليونسكو.

« إنشاء وإدامة شبكة إقليمية لتقاسم الخبرة وأفضل أساليب العمل.

« توسيع وتحسين فرص التعليم للفتيات والنساء، بما فيها تقديم العون لمساعدة تجمعات سكانية محلية على امتلاك فرصة الوصول إلى مراكز تعليم ومدارس.

« دعم برامج محلية وفقاً للحاجة لمحو الأمية وسط البالغين، وبرامج خارج نظام التعليم الرسمي تجمع بين مناهج محو الأمية ودروس عن الصحة والتغذية ومهارات الأعمال الحرة.

وعرضت الجزائر وافغانستان رعاية مبادرة تعليم القراءة والكتابة.

٤ - ١ تعزيز الدعم للأعمال ومشاريع الأعمال الحرة وبرامج التدريب المهني، لمساعدة الشباب، خصوصاً النساء، على توسيع فرص تشغيلهم، **بما في ذلك:**

« تنفيذ برامج، بالتحالف مع شركاء في مجال الأعمال في بلداننا وفي

المنطقة، لتوفير تدريب عملي في مجال الأعمال الحرة لـ٢٥٠ ألفاً من الشباب.

- رعاية أو دعم ندوات لمدراء الشركات البارزين، خصوصاً النساء، لتعزيز مهاراتهم عبر برامج أعمال قصيرة الأمد ودورات أكثر تركيزاً ذات صلة بالصناعة.

- تنفيذ أو رعاية برامج تدريب في مجال الشركات، بالتعاون مع مؤسسات أعما محلية وغرف التجارة، لزيادة فرص التدريب للشبان والنساء في المنطقة.

- تشجيع الزيارات المتبادلة للمهندسين وتقديم الدعم لمبادرات التدريب المهني.

وعرضت البحرين والمغرب رعاية مبادرة التدريب للأعمال الحرة والتدريب المهني.

٥ - ١ بالتعاون مع شركاء راغبين في المنطقة يتم انشاء «حوار لدعم الديموقراطية» يجمع، تحت رعاية «المنبر من أجل المستقبل»، في بيئة تعاونية وشفافة، الحكومات الراغبة وهيئات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات من مجموعة الثماني والاتحاد الأوروبي وغيرهم، وبلدان في المنطقة، **من أجل:**

- تنسيق وتقاسم المعلومات والدروس المستقاة من برامج الديموقراطية في المنطقة، مع مراعاة أولوية الإهتمامات المحلية وخصوصيات كل من الدول.

- العمل لتعزيز البرامج الديموقراطية الموجودة أو المبادرة إلى اطلاق برامج جديدة.

- توفير الفرص للمشاركين لتطوير الفعاليات المشتركة، من ضمنها مشاريع التوأمة (بين المدن).
- تشجيع وتعزيز المؤسسات والعمليات الديموقراطية، بالإضافة إلى تعزيز القدرة .
- تشجيع تبادل الزيارات بين جماعات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات التي تعمل على مشاريع في المنطقة.

وسترعى تركيا واليمن وايطاليا بشكل مشترك «الحوار لدعم الديموقراطية» وتستضيف اللقاء الأول في وقت لاحق في ٢٠٠٤ .

٦- ١ إنشاء هيئة تنمية القطاع الخاص للشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا ضمن هيئة التمويل الدولية لدعم جهود المنطقة لتحسين بيئة الأعمال الخاصة والاستثمارات وتوسيع خيارات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، وذلك من خلال وسائل ، **من بينها:**

- توحيد الهيئتين في المنطقة التابعتين لهيئة التمويل الدولية مع زيادة التمويل وتوسيع الصلاحية الجغرافية لانشاء هيئة موحدة برأسمال ١٠٠ مليون دولار تغطي كل المنطقة، وممولة من قبل الدول الثماني، وبلدان في المنطقة، وغيرها من المانحين. وسيعقد وزراء المالية في مجموعتنا اجتماعاً لهذا الغرض مع البلدان التي تبدي اهتماماً .
- تعبئة ما لدى هيئة التمويل الدولية من الخبرة والتجربة والمقدرة التمويلية.
- تقديم الدعم التقني للدول المهتمة بتحسين بيئة الانتاج والاستثمار في

القطاع الخاص.

- تشجيع هيئة التمويل الدولية على المزيد من التركيز في استثماراتها في المنطقة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم التشكيلة المناسبة من المساعدات التكنولوجية والمالية.

٧ - ١ إقامة شبكة إقليمية من الصناديق المالية تجمع ممثلين عن هيئات التنمية العاملة في المنطقة والمؤسسات المالية الدولية ، **بهدف:**

- تحسين التنسيق بين البرامج والموارد المتواجدة.
- الدعم التقني للجهود الإقليمية لتوفير القدرة المؤسساتية وتحسين مناخات الاستثمار.
- استكشاف امكانات التجميع الطوعي للموارد المتواجدة والجديدة لتمويل الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكبيرة العابرة للحدود.

٨ - ١ القيام مع شركاء من المنطقة بانشاء فريق عمل للاستثمارات، يتكون من مجموعة الدول الثماني والمنطقة، من ضمنها مجلس الاعمال العربي، لدعم جهود المنطقة لتحسين البيئة الاستثمارية، وذلك بسبل ، **من ضمنها:**

- تحديد العوائق أمام الاستثمار.
- تقديم توصيات عملية تحدد - حيثما أمكن - مقادير الفوائد المحتملة.
- العمل مع الدول في المنطقة المهتمة بمسيرة الاصلاح ودعم جهود الاصلاح.
- مراجعة تقدم الاصلاح في المنطقة وتقديم التقارير بشأنه.

إضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه سنحاول إيجاد الفرص لزيادة التنسيق بين مختلف نشاطاتنا لدعم الاصلاح في المنطقة. ونلتزم بالاشتراك مع الحكومات ودوائر الاعمال والمجتمع المدني تكثيف وتوسيع المشاريع الفاعلة هذه، الجماعي منها والمنفرد. وتتجاوب هذه النشاطات مع أولويات في الاصلاح حددتها المنطقة، من ضمن ذلك إعلان قمة الجامعة العربية في تونس، وبيان مكتبة الاسكندرية، وإعلان صنعاء، وإعلان المجلس العربي للأعمال.

تعميق الديموقراطية
وتوسيع المشاركة العامة في السياسة والحياة العامة

- **إعلان تونس:** «نؤكد تصميمنا .. على السعي إلى الاصلاح والتحديث في بلداننا ومواكبة التغيرات العالمية السريعة بتشجيع الممارسة الديموقراطية، بتوسيع المشاركة في الحياة السياسية والعامة، وبتعزيز دور كل مكونات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية، وبالتطلع إلى مجتمع الغد، وتوسيع مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، وبتعزيز حقوقهن ومكانتهن في المجتمع، وبالسعي إلى دعم العائلة وحماية الشباب العرب».

- **بيان مكتبة الاسكندرية:** «الديموقراطية هي النظام الذي يعتبر الحرية القيمة الأساسية والأعلى، للتوصل إلى السيادة الحقيقية للشعوب بحيث تحكم نفسها بنفسها من خلال التعددية السياسية التي تقود إلى تغيير الحكومة. إنها نظام يقوم على احترام كل حقوق الفكر

والتنظيم وحرية التعبير للجميع».

- **إعلان صنعاء:** «الأنظمة الديموقراطية تحمي حقوق ومصالح الكل دون تمييز، خصوصا حقوق ومصالح الفئات المحرومة والمفتقرة إلى الحماية ... مبادىء الأنظمة الديموقراطية تتجسد في: مجالس اشتراعية تنتخب بانتظام وتمثل المواطنين في شكل منصف وتضمن مشاركتهم الكاملة، الهيئات التنفيذية المسؤولة والمتلزمة مبادىء الحكم الصحيح، والقضاء المستقل».

- **إعلان المجلس العربي للأعمال :** «تحسين مستوى المعيشة في العالم العربي يقتضي التركيز على... احترام حكم القانون وتعزيز الشفافية... والحد من من البيروقراطية والفساد ... وتشجيع آليات قانونية ومؤسساتية مناسبة... وتطوير النظام القضائي العربي... وتنشيط دور النساء والشباب في المجتمع».

١ - ٢ دعم الجهود لضمان انتخابات حرة وشفافة من خلال التعاون مع الدول الراغبة، من ذلك دعم اللجان الانتخابية المستقلة، وبرامج تسجيل الناخبين، ومساندة برامج التوعية الشعبية، مع تركيز خاص على النساء. ومن ضمن نشاطات ، **مجموعة الثماني:**

- كندا تدعم التحضيرات التي من بينها تسجيل الناخبين من أجل انتخابات حرة ونزيهة في أفغانستان.

- يدعم الاتحاد الأوروبي إجراء انتخابات فلسطينية عبر تأمين خبراء دوليين في الانتخابات ودعم مفوضية الانتخابات المركزية الفلسطينية مادياً.

- تؤمن فرنسا دعماً للانتخابات النيابية في اليمن من أجل مساعدة السلطات في تقوية العملية الديموقراطية في البلاد.

- تؤمن ايطاليا مساعدة تقنية لعمليات انتخابية ودعمها في أفغانستان واليمن.

٢ - ٢ دعم وتشجيع التبادل البرلماني وبرامج التدريب لتقوية قدرات البرلمانات والمجالس الاستشارية في المنطقة، خصوصا في صياغة القوانين وتنفيذ الاصلاحات الاشتراعية والقانونية وتمثيل الناخبين. **ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:**

- لدى المملكة المتحدة مشروع مدته ثلاث سنوات في البحرين لتحسين قدرة البرلمان، ويشمل برلماناً للشباب.

٣ - ٢ دعم الجهود الاقليمية لتوسيع مشاركة النساء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وتعزيز حقوقهن ومكانتهن في المجتمع، من ضمنه دعم التدريب للنساء المهتمات بالترشيح للمناصب المنتخبة أو إنشاء أو تشغيل المنظمات غير الحكومية، وعقد اجتماعات بمشاركة نساء في مواقع قيادية من دول مجموعة الثماني والمنطقة، من ضمنه في ورش عمل.

ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- **تدعم كندا** تنظيمات مصرية تنشط في قضايا تتعلق بالتعليم الاساسي والتوظيف لتشمل لاحقاً التركيز على المشاركة الكاملة للفتيات والنساء.

- **تدعم فرنسا** تطوير حقوق المرأة في المغرب والجزائر وتونس والأردن

والأراضي الفلسطينية ولبنان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمرأة، لتعزيز الجهود من أجل تطوير مشاركتهن في المجتمع وجعلهن يعين حقوقهن.

- **تدعم المانيا** شركاء في الأردن والمغرب واليمن للترويج للمساواة بين الجنسين، في جهد يتضمن زيادة فرص المرأة في العمل والمشاركة في الحياة العامة.
- **تؤمن اليابان** دعماً لتقوية المرأة في الأردن ومصر والأراضي الفلسطينية من أجل تحسين دورهم القيادي في المجتمع.
- **تمول الولايات المتحدة** مدارس حملات نسائية اقليمية في شمال أفريقيا والهلال الخصيب والخليج، والتي تقدم تدريباً على مهارات سياسية وتساعد النساء الراغبات في الدخول إلى الحياة السياسية الانتخابية.

٤ - ٢ مساعدة المنطقة على السير نحو اصلاح القضاء وتطوير جهاز قضائي مستقل، من ضمن ذلك: دعم ورش العمل والتبادل القضائيين إضافة إلى تدريب القضاة والقانونيين وطلبة الحقوق، وتقديم الدعم التقني للادارة القضائية وإصلاح القوانين وإنشاء مراكز شعبية للمساعدة القانونية.

ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- **يدعم الاتحاد الاوروبي** اقامة محكمة دستورية فلسطينية ومعهد وطني للتدريب القانوني، للاسهام في الإصلاح القضائي.
- **تطور فرنسا** برنامجاً خاصاً للتعاون في سورية للاستجابة إلى طلب السلطات إصلاح الأنظمة الإدارية والقضائية.
- **تدعم ايطاليا** إعادة إعمار النظام القضائي في أفغانستان ودراسة لحال

القانون واقامة محاكم متنقلة وتدريب قضاة ومحامين.

- **تقوي المملكة المتحدة** قدرات المؤسسات الوطنية الأردنية ومن بينها القضاء لمعالجة العنف العائلي والاعتداء على الأطفال والاعتداء الجنسي من خلال مقاربة حقوقية.

٥ - ٢ دعم جهود المنطقة لتشجيع حرية التعبير والفكر والمعتقد، وتشجيع استقلال وسائل الاعلام، بما يشمل رعاية التبادلات ودورات التدريب والتثقيف للصحافيين.

ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- تساعد فرنسا في تحديث الاذاعة الوطنية في لبنان عبر التدريب وتقديم منح دراسية إلى صحافيين وخلق برنامج أكاديمي محدد في الجامعة المصرية لتدريب صحافيين شباب.

- **تدعم المملكة المتحدة** برنامج تدريب إعلامي لفترة ثلاث سنوات مع خدمة «بي بي سي وورلد سيرفيس تراست» في سورية ولبنان ومصر والمغرب.

٦ - ٢ تشجيع جهود المنطقة لترقية أساليب الحكم والشفافية ومكافحة الفساد، من ضمن ذلك عن طريق التشجيع على تبني ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد والعمل على تطبيقه، والدعم التقني لإصلاح وتحديث إدارات المالية العامة وأساليب التخصيصات ولجهود مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب.

ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- **تدعم ايطاليا** الحكومة الإلكترونية التي تشمل تطوير نظامي التأمين الالكتروني والمحاسبة الالكترونية في إدارات عامة في الأردن وتونس.

- **تدعم المانيا** شركاء في اليمن وموريتانيا في إصلاح وتحديث أنظمة إدارة الاموال العامة في وسائل من بينها بناء قدرات الحكومات الوطنية والاقليمية والمحلية والمجالس النيابية.

- **تؤمن اليابان** مساعدة عبر برنامج الامم المتحدة للتنمية (يو إن دي بي) لبناء قدرات الإدارة في السلطة الفلسطينية ومن بينها مكتب رئيس الوزراء.

- **تدعم المملكة المتحدة** برنامجاً رئيساً لإصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية للسلطة الفلسطينية لمحاكاة حاجات دولة ديموقراطية حديثة.

٧ - ٢ دعم الدور الذي تلعبه كل مكونات المجتمع المدني، من ضمنها المنظمات غير الحكومية في عملية الاصلاح في المنطقة من بين ذلك: المساعدة على تقوية مشاركة كل قطاعات المجتمع .

ودعم جهود المؤسسات لتقوية أسس المواطنة،وتشجيع التبادل بين منظمات المجتمع المدني،من ضمنه اتحادات العمال،والتعاون في المشاريع والبرامج الثقافية. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- **يدعم الاتحاد الاوروبي** منظمة المرأة العربية واتحاد المرأة الاردنية.

- **تمول فرنسا** برامج تنمية اجتماعية في المغرب وتونس والاراضي الفلسطينية،صممت خصيصاً لمساعدة منظمات غير حكومية ومؤسسات وتجمعات لتطوير برامج تنمية صغيرة تتجاوب مباشرة مع الحاجات الأساسية للسكان وتحسن قدراتهم للعب دور قيادي في تطوير

البلاد على مستوى محلي.

بناء مجتمع المعرفة لمكافحة الأمية وترقية الأنظمة التعليمية والتقنية

إعلان تونس: «كذلك نؤكد عزمنا الراسخ ... على ... تعزيز الجهود الهادفة إلى تطوير وتقدم أنظمتنا التعليمية، ونشر المعرفة وتشجيع اكتسابها، ومحاربة الأمية من أجل ضمان غد أفضل للأجيال المقبلة من الشباب العرب».

بيان مكتبة الاسكندرية: «يوصي المشاركون (بـ) ... القضاء على الأمية - خصوصا بين النساء - خلال عشر سنوات ... الحصول على المعرفة ونشرها وانتاجها ... لاقامة مجتمع معرفي ... اعادة تنشيط مؤسسات الترجمة، المدني منها والحكومي، وذلك على جبهتين: الترجمة من العربية إلى كل اللغات المعترف بها، ومن كل اللغات إلى العربية ... تحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات في العالم العربي».

إعلان صنعاء: «ممارسة الديموقراطية وحقوق الانسان ورفع مستوى الوعي بهما يتطلب التغلب على التهديدات المحتملة لشكل وجوهر الديموقراطية ... من ضمنه التعليم المستقل».

إعلان المجلس العربي للاعمال: «على الحكومات اتخاذ اجراءات اضافية لتحسين كفاءة ونوعية التعليم في مؤسساتها التعليمية ... توسيع القدرة على الحصول على المعلومات من خلال المزيد من الاستثمار في البنى التحتية لتقنية المعلومات ... على الحكومات ... العمل على المزيد من الملاءمة بين المواد المعرفية والمهاراتية في نظمها التعليمية والاقتصاد العالمي المتغير

المتطلبات ... يجب إيلاء الكثير من الاهتمام للتدريب المهني والتقني».

١ - ٣ مساعدة الدول المهتمة بتحسين وإصلاح أنظمتها التعليمية، من بين ذلك عن طريق: دعم جهود تحسين نوعية التعليم، وتطوير مشاركة المجتمع في التعليم، وتقوية قدرات التخطيط لدى وزارات التعليم، وتسهيل المشاركة الشعبية ودعم بناء وإعادة تأهيل المدارس.

ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- **تدعم كندا** استراتيجية الإصلاح التعليمي لوزارة التعليم الأردنية لإعادة هندسة التعليم الابتدائي والمتوسط ليلبي حاجات اقتصاد المعرفة.
- **تساعد ألمانيا** شركاء في مصر، الأردن، اليمن والأراضي الفلسطينية لتحسين الأنظمة التعليمية الأساسية الوطنية، بما في ذلك من خلال توسيع المدارس الابتدائية الموجودة أصلاً وبناء مدارس جديدة.
- **تدعم ايطاليا** تطوير برنامج لتشجيع «العلم للجميع»، وتدريب متخرجين في أفغانستان وليبيا.
- **توفر اليابان** دعماً لبناء ٣٠ مدرسة ابتدائية ومتوسطة في اليمن، الأمر الذي سيستفيد منه نحو ١٨ ألف طفل.
- **وفّرت المملكة المتحدة** دعماً بعيد المدى للحكومة المصرية لمساعدتها في إعادة توجيه برنامجها الوطني لمحو الأمية بين البالغين نحو وجهة تنطلق من تلبية حاجات المجتمع.
- **ترعى الولايات المتحدة** «شراكة مدرسية» لتعزيز مستوى التعليم الابتدائي والمتوسط، وتتولى تدريب معلّمين وتوفير مواد لصفوف تعليم

الأطفال في المغرب وتونس وعُمان وقطر.

٢ - ٣ البناء على الارث الثقافي الغني للمنطقة، والتوسع في توفير الكتب المدرسية والتعرف على آداب المنطقة والآداب العالمية، من خلال:

دعم قدرات اصدار الكتب المدرسية والترجمات، وتدريب المعلمين على الأساليب الجديدة، ودعم إعادة نشر النصوص الكلاسيكية للمنطقة.

ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- **تدعم اليابان** نشر الكتب المدرسية في اليمن، من خلال توفير تجهيزات للطباعة قادرة على طبع عشرة ملايين كتاب في السنة.
- **تموّل الولايات المتحدة** ترجمة ٨٠ كتاباً للأطفال والكتيّبات الخاصة بالأستاذة التي تأتي معها (كتب الأطفال) في مكتبات المدارس في الأردن والبحرين ولبنان، كما (تموّل) برامج ترجمة الكتب الأميركية في مصر والأردن.

٢ - ٣ مساعدة المنطقة على ترقية التعامل مع المعرفة الرقمية من ضمنه الشراكة بين القطاعين العام والخاص لنشر استعمال الكومبيوتر أو توسيع ذلك الانتشار، ودعم ادخال أساليب تعليمية إبداعية إلى صفوف المدارس، وضم تقنيات الكومبيوتر إلى مناهج التعليم، ودعم مبادرات «الحكومة الالكترونية».

ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- **تدعم كندا** جهود وزارة التعليم الأردنية لتقديم ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برنامج التعليم الوطني.

تسريع التنمية الاقتصادية وخلق وظائف عمل وتمكين القطاع الخاص وتوسيع الفرص الاقتصادية

إعلان قمة تونس: «كما نؤكد تصميمنا الراسخ ... على السعي إلى متابعة تنمية الاقتصادات العربية ... بطريقة تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العربي ومنحه سلطات لإقامة شراكة مؤسسة على التضامن مع كتل اقتصادية عالمية مختلفة».

بيان مكتبة الاسكندرية : «العناصر الأساسية في مفهوم الاصلاح في عالم عربي صاعد غالبيته من الشبيبة يجب أن تكون : شغيل الشباب، وترقية نوعية التعليم، والخدمات الاجتماعية، وبرامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ... تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبرامج اقراض للتعامل مع البطالة واعطاء النساء فرصة الحصول على التمويل ... تحديث قطاعات المال العربية عموما، والقطاع البنكي على وجه الخصوص، تشجيع إقامة المؤسسات البنكية الكبيرة وتحديث أسواق رأس المال العربية ... حل المشاكل التي تعيق الاستثمار وإزالة العقبات أمام الاستثمارات العربية والأجنبية ... تمكين البلدان العربية من الانضمام الفاعل إلى منظمة التجارة العالمية (و) الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تصدير السلع والخدمات ...».

إعلان صنعاء: «القطاع الخاص شريك حيوي في تقوية أسس الديموقراطية وحقوق الانسان، وعليه مسؤولية العمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتعزيز التقدم».

إعلان المجلس العربي للأعمال: «على صانعي السياسة، توخيا لانعاش روح

المبادرة الاقتصادية، خلق بيئات تسمح لقوى السوق بالتفاعل بحرية، وتوفير الاستقرار، ومستوى عال من ثبات التوقعات لتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات على المدى البعيد ... [من ضمن ذلك]تعزيز مبدأ المساءلة وضمان الحماية الكاملة لحقوق التملك ... ادامة استقرار الهيكل الاقتصادي العام ليكون أساسا للمزيد من اجراءات الاصلاح ... الغاء القيود على الاستثمار الخارجي ... بلوغ درجة أعلى من الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال خطط تحرير تجارة السلع والخدمات على حد سواء (و) تبني سياسات للتجارة تقوم على قواعد وممارسات متفق عليها دوليا ...»

١- ٤ دعم برامج التدريب المهني لتوسيع فرص التشغيل لشبيبة المنطقة. من بين ذلك عن طريق :

رعاية برامج التعليم المستديمة وتدريب المدرسين والحرفيين المتقدمين.

ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- **تدعم كندا** تطوير مراكز في الأراضي الفلسطينية تقدّم أصنافاً من التقنيات وفرص التدريب المهني للنساء الفلسطينيات من أجل تطوير وضعهن الاقتصادي.

- **يدعم الاتحاد الأوروبي** «برنامج الشباب الأوروبي - المتوسطي» الذي موّل حتى الآن أكثر من ٦٠٠ مشروع ومنح ١٤ الف شاب وقيادي شاب القدرة على المشاركة في نشاطات شبابية عالمية في المنطقة.

- **تساعد ألمانيا** شركاء في الجزائر، مصر، ايران، لبنان، المغرب، تونس، اليمن والأراضي الفلسطينية على تطوير اتجاهات لإقامة فرص عمل جديدة من خلال تدريب على مهن بهدف مساعدة شباب المنطقة على الحصول على كفاءات أفضل للأنشطة المستندة على العمل بأجور أو العمل الخاص.

- **تقدّم اليابان** مساعدة تقنية لمشروع صيانة السيارات في المملكة العربية السعودية، مساهمة بذلك في إقامة فرص عمل لما يصل إلى ٦٠٠ عامل.

- **تدعم الولايات المتحدة** تسع دورات لطلبة «متفوقين»، وتدير برنامج تدريب الأعمال للنساء العربيات، وتقيم ندوات لمدراء شركات ومدراء بمستوى متوسط في البحرين ومصر وعمان ولبنان والامارات العربية وقطر والسعودية والكويت والمغرب.

٢ - ٤ دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال برامج المساعدة وبرامج الإقراض الموجه والدعم التقني لتحسين أطر السياسات والأنظمة المتعلقة بذلك.

ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- **تدعم ألمانيا** الجزائر ومصر ولبنان والمغرب وتونس واليمن والأراضي الفلسطينية في تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك من خلال برامج تقديم القروض، التدريب، وتحسين الإطار التنظيمي.

- **يدعم الاتحاد الأوروبي** صندوقاً اجتماعياً للتطور في مصر، مساعداً ٢٥ الف مشروع تجاري جديد مما يخلق ٩٥ ألف وظيفة عمل ويساعد ٢١٠٠ شخص من المستلفين الصغار في القيام بنشاطات تدر مدخولاً.

- **تدعم ايطاليا** تمويل مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم في الأراضي الفلسطينية ومصر والجزائر وإيران والأردن وتونس وباكستان.

٣ - ٤ تسهيل التمويل من الجاليات في الخارج لمساعدة الأسر ذات المشاريع الصغيرة والمشاريع الصغيرة عموما، وذلك بوسائل من

ضمنها: تشجيع خفض كلفة التحويلات، وإقامة صناديق للتنمية المحلية للإستثمارات المنتجة، وتحسين توصل متسلمي التحويلات إلى الخدمات المالية، وتعزيز التنسيق.

ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- **تدعم ايطاليا** تسهيلات التحويلات المالية في المغرب.

٤ - ٤ دعم الجهود في المنطقة لخلق نظام نزيه وآمن وفاعل لحقوق التملك، بوسائل من بينها: المساعدة التقنية لاصلاح أطر السياسات والأنظمة ذات العلاقة وتحسين سجلات التملك. ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- **تدعم ايطاليا** مشاريع الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بالاشتراك مع السلطات المحلية في الأراضي الفلسطينية.

٥ - ٤ العمل من أجل ترقية القطاع المالي ودعم الجهود في المنطقة لدمج قطاعها المالي، بوسائل من ضمنها: تقديم الدعم التقني لتحديث الخدمات المالية وادخال الوسائل المالية الموجهة نحو اقتصاد السوق أو الاستزادة من هذه الوسائل، والعمل مع السلطات المالية على دعم الادارة السليمة للاقتصاد، من ضمنها مكافحة الفساد ومكافحة غسيل الأموال.

ومن ضمن نشاطات مجموعة الثماني:

- **تعزّز المملكة المتحدة** الادارة الاقتصادية والمالية في اليمن من خلال مساعدتها وزارة المال في تطبيق (طريقة) صوغ الموازنة الجديدة.

برنامج حوار دعم الديمقراطية

(DAD)

برنامج حوار دعم الديمقراطية (DAD)

الهدف :

من أجل التقدم بالقيم الكونية للكرامة الإنسانية والديمقراطية والتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية قام « الحوار من أجل المستقبل » بوضع برنامج حوار دعم الديمقراطية -DAD) Democracy Assistance Dia-logue) الذي يرمي إلى تشجيع قيام حوار مثمر بين المجتمع المدني والحكومات والبرلمانات أو المجالس النيابية في الشرق الأوسط الكبير أو الموسع وشمال أفريقيا (BMENA) حوار يهدف إلى إحداث تكامل في مشاركة لاعبين أو ناشطين غير حكوميين ، وشخصيات سياسية ، وممثلين لوسائل الإعلام فضلاً عن خبراء في شؤون المجتمع المدني وذلك بهدف تنمية ، وتطوير مبادرات محددة للإصلاحات حول المواضيع المرتبطة بالإصلاح السياسي والديمقراطية وحقوق الإنسان .

لتحقيق هذا الهدف قامت حكومات كل من إيطاليا ، وتركيا ، واليمن بصفتها الحكومات الراعية لبرنامج حوار دعم الديمقراطية (DAD) قامت ببدء عملية مشاورات مع المنظمات غير الحكومية التي تشكل محاوراً لها مع تقديم برنامج حوار دعم الديمقراطية أمام الندوة من أجل المستقبل التي انعقدت في الرباط في ديسمبر - كانون الأول ٢٠٠٤م .

المنظمات غير الحكومية الشريكة لبرنامج حوار دعم الديمقراطية هي مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان باليمن (HRITC) و... لا سلام بدون عدالة بإيطاليا (NPWJ) والمؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية بتركيا (TESEV).

يهدف برنامج حوار دعم الديمقراطية إلى تلبية الحاجة للإصلاحات في المنطقة ودعمها وذلك فيما يعني سلسلة من المواضيع يمكن معالجتها بشكل بناء ومثمر وهي :

(١) مشاركة المرأة في الحياة العامة .

(٢) التعددية السياسية والعمليات الانتخابية .

(٣) استقلالية وسائل الإعلام والملكية الفردية لوسائل الإعلام الإلكترونية.

(٤) التعددية الدينية والثقافية .

لكل من هذه المواضيع خصص برنامج « حوار دعم الديمقراطية » عملية مشاورات داخل المجتمع المدني وبين المجتمع المدني وبرلمانات وحكومات المنطقة.

والموضوعان اللذان تم تحديدهما كأولوية للعام الأول هما:

(١) مشاركة المرأة في الحياة العامة .

(٢) التعددية السياسية والعمليات الانتخابية .

الموضوع الأول المشار إليه تم إنجاز برنامجه بتعاون وثيق بين المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية والحكومة التركية في حين تم تنفيذ الثاني من المواضيع بتعاون بين لا سلام بلا عدل والحكومة الإيطالية في حين يشارك كل من حكومة اليمن ، ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق

الإنسان باليمن بشكل أكثر فاعلية في تنظيم الاجتماعات المشتركة للحكومات ومنظمات المجتمع المدني التي ستفرزها كل المبادرات السابق ذكرها .

أما الأنشطة المتعلقة بالموضوعين الآخرين المحددين أي استقلالية وسائل الإعلام والتعددية الثقافية والدينية فستعالج في العام الثاني ٢٠٠٦م وذلك حسب الأولويات المحددة إبان عملية المشاورات .

عملية المشاورات :

الموضوعان المحددان خلال العام الأول ٢٠٠٥م هما :

(١) مشاركة المرأة في الحياة العامة بما في ذلك الحياة السياسية والاقتصادية والوضع الشخصي لها .

(٢) التعددية السياسية بما يشمل النظم والعمليات الانتخابية ودور الأحزاب السياسية ووصول الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى وسائل الإعلام .

عملياً تشمل الأنشطة المحددة والمبادرات الهامة المتعلقة بكل من الموضوعين السابقين كل ما يلي :-

١- ندوتين على مستوى المنطقة للمجتمع المدني ، ندوة لكل موضوع شارك فيها ممثلوا المجتمع المدني في دول الشرق الأوسط الكبير أو الموسع وشمال أفريقيا وخبراء آخرون وذلك بهدف إيجاد أرضية مشتركة لحوار مستقبلي أيضا مع حكومات منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا بشكل يؤدي إلى :

٢- مؤتمرين مخصصين للمواضيع المحددة مؤتمر لكل موضوع يمكن من خلاله حدوث تفاعل بين المجتمع المدني وممثلي الحكومات وممثلي البرلمانات على أساس من التساوي بهدف الاتفاق حول الأولويات والتوقعات فيما يعني عمل حوار مستمر على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الإقليمي بين الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني حول المواضيع المحددة بشكل ينتج عنه كمحصلة نهائية .

٣- اجتماع مشترك بين الحكومات والمجتمع المدني في مطلع العام ٢٠٠٦ مخصص لدراسة التقدم الذي تم إحرازه والالتزامات المتبناه حول الموضوعين الأولين لبرنامج حوار دعم الديمقراطية ومحاولة تحديد آليات للمراقبة والمتابعة ووضع التقارير والانطلاق بالموضوعين التاليين للعام ٢٠٠٦ .

النتائج :

كنتيجة عامة تعد عملية المشاورات ذاتها حول مواضيع جد حساسة من وجهة النظر السياسية تعد نجاحاً هاماً .

إن الحوار البناء بين الحكومات وداخل المجتمع المدني وخاصة بين الحكومات والمجتمع المدني سيساهم في بناء وترسيخ عادة التشاور والتعاون حول الإصلاحات كما أن من شأنه أن يتوسع ليشمل أولويات أخرى .

إن الندوات المخصصة للمجتمع المدني ستكون ذات فائدة كبيرة لوضع جدول أعمال للمجتمع المدني أو أجندة للحوار مع حكومات منطقة الشرق الأوسط الكبير أو الموسع وشمال أفريقيا (BMENA) تطلعاً إلى تحضير المؤتمرات حول المواضيع المحددة والاجتماع المشترك وسيساهم هذا في تدعيم

الشبكات غير الرسمية التي من شأنها القيام بتوليد مستمر للوعي حول المسائل المثارة داخل إطار المجتمع المدني وبشكل أوسع على قاعدة وطنية وإقليمية. هذا ويمكن للخبراء والمنظمات أيضاً اتخاذ القرار بتنفيذ أبحاث ووضع برامج كمساهمة منهم في برنامج حوار دعم الديمقراطية على سبيل المثال بإدراج تقرير دوري أو بيان دوري أو رسالة للأنباء newsletter بهدف تبادل المعلومات حول المبادرات التي تشهدها المنطقة أو لتقويم التقدم المحرز على صعيد عملية التعددية السياسية في كل من بلدان منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا ومن الممكن لهذه الشبكة أن تقدم خطوطاً إرشادية في اتجاه مراقبة مستمرة في المستقبل.أما المؤتمرات حول المواضيع المحددة التي تشارك الحكومة في استضافتها فستشهد مشاركة للتمثيل العالي المستوى للحكومات والنتيجة الأكثر أهمية لها ستكون أحداث تكامل تام في حوار مشترك حتى لو كان هذا مقتصراً على موضوع محدد بين ممثلي الحكومات والبرلمانات والشخصيات الناشطة في المجتمع المدني وستشمل نتائج المؤتمرات حول المواضيع المحددة التوصيات والالتزام بالعمل معاً على صعيد الإصلاحات كما أنها ستدعم الزعامة المحلية والالتزام السياسي بالإصلاح حول موضوع النقاش .

في حين سيعقد المؤتمر المشترك للحكومات والمجتمع المدني كأهم حدث ختامي لجل عملية حوار دعم الديمقراطية سيعقد في اليمن بناء على دعوة من الحكومة اليمنية وبالتعاون مع مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (HRITC) .

و برنامج حوار دعم الديمقراطية DAD في مجمله سيوفر فرصة لمشاركة

فاعلة للناشطين ولممثلي الحكومات من مستويات عديدة ومختلفة والقادمين من إطارات متباينة بشكل يسمح برؤية الأولويات واستراتيجيات الإصلاح كنتيجة لهذه المشاورات ومحصلة لها .

كما أن الاجتماع المشترك يرمي إلى توفير فرصة لمشاركة محددة من قبل الحكومات والبرلمانيين والمجتمع المدني للنقاش حول الأعمال الملموسة التي ينبغي القيام بها فضلاً عن مناقشة التحديات القائمة التي يجب مواجهتها معاً لتنفيذ الإصلاحات المقترحة والانطلاق بالموضوعين التاليين للعام الثاني من برنامج حوار دعم الديمقراطية DAD .

الوثيقة الختامية

لمنتدى المستقبل الأول

بالمغرب

١١-١٢ ديسمبر ٢٠٠٤

الوثيقة الصادرة عن "منتدى المستقبل" الذي عقد في المغرب

١١-١٢-٢٠٠٤

أصدر المشاركون في أعمال منتدى المستقبل الذي انعقد السبت ١١-١٢-٢٠٠٤ بالعاصمة المغربية الرباط بحضور أكثر من عشرين دولة بمنطقة "الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا" ودول مجموعة الثماني وممثلين عن منظمات دولية وإقليمية وثيقة أطلقوا عليها "ملخص الرئاسة".

وفي ما يلي النص الكامل لهذه الوثيقة:

١- إن وزراء الشؤون الخارجية ووزراء الاقتصاد والمالية لبلدان الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، ونظرائهم "المجموعة الثمانية" وشركائهم، المشار إليهم فيما بعد بـ "المشاركين"، ساهموا في أشغال منتدى المستقبل الذي عقد بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٠٤ في الرباط بالمملكة المغربية.

٢- عبر المشاركون عن وعي بلدانهم بالرهانات التي تشكل التحديات المشتركة التي يواجهونها فيما يتعلق بالتنمية المشتركة، على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفيما يخص التفاهم المتبادل، على المستويات الإنسانية والثقافية والحضارية. كما برهن المشاركون بشكل فعلي، من خلال مساهمتهم في إنجاح هذا المنتدى، عن اقتناعهم بأن هذه التحديات المشتركة تتطلب منهم حلولا عالمية موحدة، كجزء من التزام مجدد من أجل الحوار والتعاون.

٣- من هذا المنظور، فإن منتدى المستقبل يطمح إلى توفير فضاء لحوار غير رسمي مرن ومفتوح وشامل، مسخر لتعزيز الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني وتطوير تعليم مؤهل، ولتشجيع نمو اقتصاديات عصرية منتجة للثروات ومندمجة بشكل جيد في الاقتصاد العالمي.

يعد هذا المنتدى ركيزة الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك، وإطار عمل للحوار والتعاون المبني على المسؤولية المقتسمة والاحترام المتبادل، بهدف التنمية المشتركة والنهوض بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية المناسبة، بكيفية منسجمة مع قيم بلدان المنطقة وخصوصياتها الثقافية والدينية والحضارية، ومتطابقة مع إمكانيات هذه البلدان ومواردها .

٤- تضاف هذه الشراكة إلى البرامج والمبادرات التنموية لمنطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا كعامل مكمل للعلاقات الثنائية والإقليمية وما بين الإقليمية التي تسعى هذه الشراكة إلى تعزيزها . وتعد الشراكة الأورومتوسطية (مسلسل برشلونة)، ومبادرة شراكة الشرق الأوسط للولايات المتحدة، ومبادرة الحوار الياباني-العربي أمثلة لهذه المبادرات. وفي سياق هذا التكامل، أكد المشاركون رغبتهم في ترجمة التزامهم المشترك إلى تنمية ذات منفعة متبادلة وتعاون إرادي قادر على خلق فضاء تبادل ورخاء مقتسم في المنطقة، لصالح السلم والاستقرار الإقليميين والدوليين.

٥- جدد المشاركون تأكيدهم رسميا الالتزام بمواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية والمبرمجة في المنطقة، خاصة تبعا لإعلان القمة العربية بتونس (٢٣ مايو ٢٠٠٤). وعلى غرار ذلك، رحبت بلدان المنطقة بالتزام شركاء مجموعة الثمانية، المعبر عنه خصوصا أثناء قمة

سي آيلند (٩ يونيو ٢٠٠٤)، بمضاعفة التزاماتهم الفردية والجماعية من أجل دعم هذه الإصلاحات بكيفية فاعلة.

٦- في هذا الاتجاه، هنأ المشاركون البلدان التي تقدمت بمبادرات قطاعية تهدف إلى بلورة هذه الالتزامات في شكل اقتراحات ملموسة. ومن بين هذه الاقتراحات تلك المعروضة من لدن: تركيا واليمن وايطاليا بشأن الحوار حول دعم الديمقراطية، البحرين بخصوص شبكة صناديق التمويل، الأردن فيما يخص فريق عمل حول الاستثمار، الأردن واليمن بشأن التمويلان الصغيرة، الأردن بشأن التربية، المغرب والبحرين المتعلق بالتكوين المقاولاتي، أفغانستان والجزائر بشأن محو الأمية، مصر والولايات المتحدة لدعم الآليات الإقليمية على مستوى "هيئة التمويل الدولي" للمساعدة الفنية قصد إنعاش المقاولات الصغرى .

واعترافا بأهمية إشراك جميع مكونات المجتمع، بما فيها قطاع الأعمال والمجتمع المدني، في مسلسل الإصلاح والتحديث، رحب المشاركون أيضا بالتقارير والتوصيات الصادرة عن المشاركين في "حوار المجتمع المدني وممثلي قطاع الأعمال".

ويستخلص من هذه الاقتراحات وغيرها والتقارير ومن نقاش المشاركين بشأنها ما يلي:

٧- جدد المشاركون التزامهم بتمتين قواعد الديمقراطية والتشاور والتعاون في المنطقة، وبتوسيع نطاق المشاركة في الحياة السياسية وفي الشؤون العامة وفي اتخاذ القرار، في إطار سمو القانون والإنصاف والمساواة بين المواطنين، بمن فيهم النساء، وضمان نظام عدالة مستقل وحرية التعبير، بهدف تقوية دور

جميع مكونات المجتمع، بما فيها المنظمات غير الحكومية، ودعم مشاركة الفئات الاجتماعية كافة في الحياة السياسية لبلدانها .

٨- إيمانا منهم بأن التنمية السياسية مسلسل طويل ومتطلب لا يمكن مباشرته إلا من قبل البلدان المعنية نفسها، جدد المشاركون اقتناعهم بأن مسلسل الإصلاحات السياسية في المنطقة يجب أن يعترف بأن وتيرة التغيير ومداه تختلف من بلد إلى آخر.

٩- أكد المشاركون مجددا الحق السيادي لكل بلد، ضمن وحدته الوطنية وسيادته الترابية في تطوير نظامه السياسي-الديمقراطي والاجتماعي-الثقافي بكل حرية، وفقا لمبادئ الإعلان العامي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة وخاصة احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتسوية السلمية للنزاعات وحسن الجوار. وتشجيعا لتبادل الرؤى والأخذ بالعبر المستخلصة من التجارب الوطنية الناجحة بغية مشاطرة أحسن الممارسات في المنطقة، يظل المشاركون مقتنعين بأن الإصلاح الناجح يجب أن ينبثق من داخل مجتمعات المنطقة ولا يجب أو يمكن فرضه من الخارج .

١٠- حيى المشاركون التقدم الملموس الذي حققته العديد من بلدان المنطقة على مستوى التنمية السياسية وعبروا عن دعمهم لترسيخ التقدم الديمقراطي في هذه البلدان ومواصلة الإصلاحات السياسية الجارية والمبرمجة في المنطقة. وفي هذا الصدد، ذكر المشاركون أنهم يتتبعون باهتمام التحضير للانتخابات في بعض بلدان المنطقة، وعبروا عن دعمهم القوي والجماعي لهذه البلدان.

١١- رحب المشاركون بجميع الخطوات المتخذة حتى الآن لتحقيق الديمقراطية في العراق وتشجيع الحكومة العراقية المؤقتة على مواصلة المسلسل السياسي بعقد انتخابات عامة قبل نهاية شهر يناير٢٠٠٥، لتشكيل جمعية وطنية انتقالية تتولى مسؤولية تشكيل حكومة انتقالية للعراق، وصياغة دستور دائم للعراق، بما يؤدي إلى تشكيل حكومة منتخبة دستوريا بحلول٣١ ديسمبر٢٠٠٥، وذلك وفقا للجدول الزمني الذي اقره قرار مجلس الامن١٥٤٦ .

وفي هذا الإطار، رحب المشاركون بجهود الحكومة العراقية المؤقتة والقيادات الأخرى للمجتمع العراقي لتوسيع نطاق المشاركة السياسية من خلال تشجيع كافة العناصر الرافضة للعنف على الانخراط في العمليتين السياسية والانتخابية عبر الأساليب السلمية.

١٢- أكد المشاركون كذلك دعمهم لانتخابات حرة وشفافة في الأراضي الفلسطينية.

وطالبوا إسرائيل بالعمل في اتجاه الإيفاء بالتزامها بتسهيل عقد هذه الانتخابات.

ودعوا إلى مشاركة جميع الفلسطينيين بمن فيهم فلسطينيو القدس ونوهوا بالبلدان التي تدعم هذه الانتخابات عبر المراقبة والتمويل. وأكد المشاركون أن دعمهم للإصلاحات في المنطقة سيتم بالموازاة مع دعمهم لحل عادل وشامل ودائم للنزاع العربي- الإسرائيلي، مبني على قراري مجلس الأمن رقم٢٤٢ و٣٣٨ . وذكروا بالتزامهم بالتطبيق الكامل لخارطة الطريق وهدف الدولتان: إسرائيل، ودولة فلسطينية مجاورة ذات سيادة مستقلة وقابلة

للعيش وديمقراطية، يعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمن يتم تحقيقهما عن طريق مفاوضات مباشرة بين الطرفين.

١٣- تقديرا للقيمة الحقيقية للدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في التنمية وكمساهم في مسلسل الإصلاحات، ركز المشاركون على أهمية مساهمات مكونات المجتمع المدني بما فيها المنظمات غير الحكومية وممثلي قطاع الأعمال، كأرضية خصبة لمواطنة نشيطة ومسئولة تكون أفضل لانتقال ديمقراطي لا حياد عنه. وذكروا، في هذا السياق، بالإعلانات الأخيرة المتعلقة بالإصلاح الصادر عن ممثلي قطاع الأعمال والمجتمع المدني، بما في ذلك إعلان صنعاء والعقبة واسطنبول والإسكندرية وبيروت ومراكش والرباط.

كما أعرب المشاركون عن دعمهم لتطوير التبادل والحوار والتعاون اللامركزي بين هؤلاء الفاعلين الأساسيين للتنمية الإقليمية، في إطار احترام القانون، ورحبوا بمجهودات ايطاليا وتركيا واليمن بخصوص تنظيم حوار حول دعم الديمقراطية بهدف تيسير إنعاش وتعزيز المؤسسات والقواعد والقيم الديمقراطية.

١٤- اعترافا بالمساهمة الأساسية للمرأة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اتفق المشاركون على أهمية تكثيف تشجيعها خاصة للانخراط في السياسة والمواطنة وفي القطاعات الاجتماعية والتربوية والثقافية والإنسانية والبيئية.

١٥- أكد المشاركون كذلك وعيهم بأن التطور والنمو يتطلبان التزاما قويا من أجل بناء مجتمع المعرفة تعمل فيه الحكومات مع شركائها للقضاء على

الأمية وتدعيم ولوج تعليم ذو جودة على جميع المستويات، خاصة لصالح الفتيات والنساء والفئات الاجتماعية الهشة الأخرى، ولتطوير كفاءات تستجيب للمتطلبات. وفي هذا السياق، أكد المشاركون عزمهم على مواصلة الإصلاحات في مجال التربية، وذلك في إطار مجهود شامل ومنسق يهدف إلى وضع أسس تكوين مؤهل يشجع على التنور والحداثة والتسامح والمواطنة الصالحة.

١٦- وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع، فقد اتفق المشاركون على أن يخصص له وزراء التربية اجتماعا خاصا. يتمحور حول ما يجب تنفيذه للقضاء على الأمية وتوفير تعليم أساسي للجميع ورفع مستوى البرامج وتحسين جودة التعليم وتدبير النظم التربوية .

رحب المشاركون بعرض الأردن استضافة الاجتماع المذكور في شهر مايو من سنة٢٠٠٥ .

وفي هذا السياق، اتفق المشاركون على أن يتم عقد اجتماع تحضيري في بداية٢٠٠٥ لوضع جدول أعمال هذا الاجتماع.

١٧- إضافة إلى ذلك،رحب المشاركون بعمل الجزائر وأفغانستان على تشجيع الحوار بشأن محو الأمية بين المانحين والبلدان المستفيدة في المنطقة. وستقود أفغانستان والجزائر بتطوير خطة عمل لمبادرة محو الأمية لدراسة الأهداف المشتركة وكذا الاحتياجات الخاصة لكل بلد في هذا الشأن . ستبين خطة محو الأمية الأعمال التي يمكن القيام بها لبلوغ الأهداف المشتركة في المنطقة والتدابير الجاري تنفيذها الخاصة بكل بلد والتنظيمات التي يقتضيها هذا المجهود وقضايا مهمة أخرى . وللشروع في هذا العمل

ستستضيف الجزائر اجتماع فريق عمل حول محو الأمية في بداية٢٠٠٥ .

١٨- عرض المغرب اقتراحا بإنشاء مركز للامتياز المقاولاتي (كمم). وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع خلق المقاولات باعتبارها قاطرة للتنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا . ولبلوغ ذلك، فإن هذه المبادرة ستتولى استعمال الخبرة والموهبة المحلية المتوفرة موازاة للدعم التقني والمادي المقدم من طرف بلدان مجموعة الثمانية لإنشاء مركز للتكوين بالمغرب . ويطمح هذا المركز إلى الاستجابة لحاجة المنطقة إلى مهنيين أكفاء في مجال الأعمال من خلال توفير تكوين ذو جودة عالية في هذا المجال وكذا الوثائق والاستشارات والبحوث، علاوة على توفير فرص للتعاون موجهة كلها للاستجابة إلى خصوصيات المنطقة وواقعها . إن المقصود أساسا هو إثارة حركية دائمة تسمح ببروز تنمية اقتصادية مجددة وتمنح الأدوات الفكرية للمضي بهذه التنمية إلى الأمام .

١٩- عرضت البحرين اقتراحا بإحداث مركز إقليمي للامتياز المقاولاتي . تستهدف هذه المبادرة التعريف بمقاولي المنطقة وتطوير كفايات عالية لديهم وبث ثقافة المقاولة، مع القيام ببحوث تتعلق بالتحديات المطروحة على المقاولين، من طلبة وشباب ونساء.

وستتضمن نشاطات هذا المركز أيضا إقامة شبكة من التظاهرات ووحدات مواضيع تستأثر باهتمام المقاولين وكذا تبادل البرامج التكوينية . ولهذا الغرض، أجريت اتصالات ومحادثات مع كل من الحكومات وأوساط رجال الأعمال في البحرين وفي المنطقة .

٢٠- رحب المشاركون بورشة العمل حول التكوين المهني التي سيتم

احتضانها بكيفية مشتركة بين اليابان والأردن سنة٢٠٠٥ بهدف مشاطرة أحسن الممارسات والتجارب في مجال التكوين المهني، خاصة لصالح الشباب في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.

٢١- تعبيرا عن انشغالهم بخصوص الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة، ذكر المشاركون مجددا بعزمهم العمل بكيفية منفصلة وبتعاون مع بعضهم البعض أيضا، من أجل تأمين نمو اقتصادي مستدام وتنمية اجتماعية- اقتصادية واندماج ناجح للاقتصاديات الإقليمية في الاقتصاد العالمي.

٢٢- في هذا الاتجاه، جدد المشاركون التزامهم بمواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، خاصة في مجالات الاستثمار والمالية والتجارة وحماية حقوق الملكية ومحاربة الرشوة. فالهدف هو تشجيع المناخ الاقتصادي الأكثر استقرارا وأمانا ممكنين، ملائم للاستثمار ولإنعاش قطاع مقاولاتي منتج للثروات ولمناصب الشغل، وكفيل بالرفع من القدرة التنافسية لاقتصاديات بلدان المنطقة وتشجيع الرخاء الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان.

٢٣- ركز المشاركون كذلك على أنه كي تكون الإصلاحات الاقتصادية نافعة كليا، يجب أن تنفذ على أساس طوعي ومحكم وتدريجي، وأن تكون نابعة من داخل الأمم المعنية نفسها. كما يجب أن تراعي هذه الإصلاحات، بشكل واف، في وثيرة تنفيذها ومداها، تنوع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل بلد. ويتعين أيضا أن تستمر في الاستفادة من مساندة المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، إضافة إلى المانحين على المستوى الثنائي، بما في ذلك بلدان مجموعة الثمانية. وفي هذا الصدد، أكدت مجددا بلدان مجموعة الثمانية التزامها بتكثيف وتوسيع تعهداتها السابقة، الفردية والجماعية،

بالمنطقة في شراكة وحوار مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويجب أخيرا أن تواصل هذه الإصلاحات تشجيع الانفتاح والتحرير الاقتصادي، مع المحافظة في الوقت ذاته،على الدور التنظيمي الملائم للحكومات وعلى خدمات عمومية ناجعة، كضمان للمصالح العامة وللتضامن الوطني .

٢٤- اتفق المشاركون على أنه يجب إعطاء الأولوية لاندماج موفق لبلدان المنطقة في النظام الاقتصادي والمالي والتجاري المتعدد الأطراف، بحيث تتمكن من الاستفادة من قواعد قارة قادرة على جلب الاستثمارات المحلية والدولية، خاصة استثمارات بلدان مجموعة الثمانية. وفي هذا الصدد، أعرب المشاركون عن دعمهم للمجهودات المبذولة من لدن بلدان المنطقة التي تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ورحبوا بالمساعدة المقدمة لهذه البلدان من طرف مجموعة الثمانية .

ورحب المشاركون أيضا بالمجهودات الجارية لتيسير التجارة عبر البنيات التحتية للاستثمار وإجراءات الانسياب الجمركي والرفع من قدرة الشركات المحلية على التنافس داخل الأسواق العالمية . وعبر المشاركون عن دعمهم لمزيد من التحرير للتجارة المتعددة الأطراف من خلال برنامج الدوحة للتنمية والمنظمة العالمية للتجارة .

٢٥- تقديرا للأهمية الاستراتيجية لتنمية التجارة داخل الأقاليم وفيما بينها،عبر المشاركون عن رغبتهم مساندة اندماج المجموعات الإقليمية الموجودة، خاصة من خلال إنعاش مصالحها الاقتصادية المشتركة . واتفق المشاركون على الحاجة إلى الاستفادة كليا من الإمكانيات الممنوحة بموجب اتفاقات التبادل الحر الحالية والمستقبلية، سواء بين بلدان المنطقة أو بين هذه البلدان وشركاء مجموعة الثمانية، وفقا لقواعد التجارة المتعددة الأطراف .

ولهذه الغاية، عبر المشاركون عن دعمهم لمسلسل أكادير كخطوة هامة نحو التطبيق الفعلي لمناطق تبادل حر موسعة، خاصة في إطار منطقة التبادل الحر العربية الكبرى ومنطقة التبادل الحر الأورومتوسطية ومنطقة التبادل الحر للولايات المتحدة والشرق الأوسط .

٢٦- ركز المشاركون كذلك على أهمية تحسين تدفق رؤوس الأموال لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بمشاركة فعلية لبلدان المنطقة في تصميم المشروعات وفي مسلسل اتخاذ القرار. وفي هذا الصدد، رحب المشاركون باقتراح تطوير شبكة لصناديق التمويل المقدم من البحرين. ستكون هذه الشبكة بمثابة آلية استشارية غير رسمية ومرنة، موضوعة رهن إشارة حكومات مجموعة الثمانية وبلدان الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، بهدف تيسير التعاون ورفع فعالية التمويلات الرسمية بالمنطقة. واتفق المشاركون على أنه يجب أن تكون هذه الشبكة مكملة لتجارب المؤسسات الإقليمية والدولية الموجودة .ورحبوا باقتراح صندوق التمويل العربي تعميق الدراسة بشأن هذه الآلية .

٢٧- اعترافا بالدور الهام للقطاع الخاص في النهوض بنمو اقتصادي مستدام على المدى البعيد وخلق فرص الشغل، رحب المشاركون بإحداث مؤسسة التمويل الدولي لآلية شراكة المقاولات الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تهدف هذه الآلية إلى توفير مساعدة فنية لمساندة بلدان المنطقة في جهودها لتحسين فرص التمويل ومناخ الأعمال للمقاولات الصغرى والمتوسطة. ولهذا الغرض، أقر المشاركون تسهيلا بملغ١٠٠ مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات. وكان المانحون قد وعدوا برصد ،أكثر من٦٠ مليون دولار أمريكي لهذا التسهيل . وتجري حاليا أنشطة على مستوى

التكوين الخاص بإدارة المقاولات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات المالية والأسواق وخلق المناخ الباعث على الأعمال . وإضافة إلى ما سلف حددت مؤسسة التمويل الدولي أهدافا واضحة ومرامي يمكن قياسها، لتوفير تكوين لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة. وتوجيه البنوك فيما يخص تمويل هذه المقاولات، مع وضع إجراءات تقييم نظامي يمكن مراجعته من قبل وزراء مالية المنطقة بمناسبة الاجتماعات القادمة لمنتدى المستقبل . واتفق المشاركون على أنه، في إطار هذا التقييم، ينبغي على مؤسسة التمويل الدولي أن تجتهد في تقييم أثر الآلية على خلق فرص الشغل ومربحية المقاولات الصغرى والمتوسطة .

ولقد أخذ المشاركون علما بخطط مؤسسة التمويل الدولي للعمل مع المؤسسات المحلية قصد تحسين مناخ الأعمال .

٢٨- تعد التمويلات الصغيرة أداة فعالة لتمكين سكان المنطقة بمن فيهم النساء، من النهوض بالتنمية الاقتصادية وتشجيع مشاركة جماعية واسعة في نشاطات الأعمال الصغيرة وخدمة الشرائح الهشة من المواطنين . وبهدف دعم التمويلات الصغيرة في المنطقة، وافق الأردن على احتضان، في شراكة مع الفريق الاستشاري لمساعدة الفقير، مركز التكوين لأحسن الممارسات الخاصة بالتمويلات الصغيرة: معهد تنمية المقاولات الصغيرة . سيوجه المركز اهتمامه إلى توفير تكوين لصالح المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويلات الصغيرة والمنظمات الخاصة والموظفين الحكوميين .

وسيعمل اليمن مع الفريق الاستشاري لمساعدة الفقير وشركاء آخرين لبلدان الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا لدعم احتياجات التمويلات الصغيرة للمقاولين من خلال مشروع نموذجي مصمم بحكمة ومكمل لأحسن

الممارسات بشأن التمويلات الصغيرة.

٢٩- إدراكا للدور الحاسم لجلب الاستثمارات الخاصة الأجنبية والداخلية لدعم النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل، انضمت بلدان الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا وبلدان مجموعة الثمانية إلى برنامج تعاوني على مدى ثلاث سنوات مع المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية والبنك الدولي ومؤسسات أخرى لإعداد وتنفيذ سياسات من أجل تحسين ظروف الاستثمار والتدبير في المنطقة . ولهذا الغرض، فإن المجلس العربي للأعمال، بتعاون مع فعاليات أخرى بالمنطقة، يعمل مع اللجنة الاستشارية للأعمال والصناعة التابعة للمنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية لإحداث فريق عمل حول الاستثمار . وإن هذا الفريق الذي سيتشكل من كبار رجال الأعمال من داخل وخارج المنطقة، سيساهم في عمل المنطقة والمنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية الخاص بالخطوات المقبلة لرسم خطط عمل وطنية مدعمة من خلال المسلسل إقليمي للمراجعة والمراقبة المحكمتين . إضافة إلى ذلك، أكد المشاركون أن تدفق التحويلات النقدية يوفر فرصة هامة لتعزيز إمكانيات الاستثمار في المنطقة، واتفقوا على العمل من أجل تكثيف هذه التحويلات بغية تمويل استثمارات منتجة.

٣٠- اتفق المشاركون على أهمية تعزيز نظم التمويل الدولي والإقليمي. وفي هذا السياق، رحبوا بجميع المبادرات الإقليمية والدولية، بما فيها مبادرة إحداث فريق العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تهدف إلى تأمين تطبيق فعلي للمقاييس الدولية ضد تبييض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

٣١- رحب المشاركون بعرض مصر استضافة اجتماع وزراء خارجية دول

الأعضاء في مجموعة الثمانية وأعضاء جامعة الدول العربية بالقاهرة يومي٣ و٤ مارس٢٠٠٥ .

سيوفر هذا الاجتماع فرصة لتبادل الآراء حول تنفيذ خطط وبرامج التنمية والتحديث والإصلاح.

٣٢- لقد مكن المنتدى الأول للمستقبل من توثيق التزام بلدان المنطقة وشركاء مجموعة الثمانية من أجل التنمية والإصلاح، مع تحديث التوجه العام للشراكة من أجل التنمية ومستقبل مشترك ولورش العمل المقبلة. اتفق المشاركون على الاجتماع بالبحرين في٢٠٠٥ لتقييم مدى التقدم المحقق في هذا المسار ولمواصلة تبادل الأفكار بغية التقدم سويا صوب مستقبل سلم وازدهار، ورحبوا بعرض الأردن استضافة اجتماع منتدى المستقبل سنة٢٠٠٦ .

٣٣- وفي الختام، عبر المشاركون عن عميق شكرهم لصاحب الجلالة الملك محمد السادس وأشادوا بدور جلالته وجهوده من أجل التسامح والتفاهم المتبادل والسلم والاستقرار.

إعـــلان الربـاط

بيان مؤتمر المجتمع المدني

المـــــــــــوازي الأول

لمنتـــدى المســـتـــقـــبل

الرباط في ٨-٩ ديسمبر ٢٠٠٤

إعـــلان الـربـاط

نحو شراكة متكافئة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام العادل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

بيان مؤتمر المجتمع المدني الموازي الأول لمنتدى المستقبل

الرباط في ٨-٩ ديسمبر ٢٠٠٤

- ينطلق هذا الإعلان والتوصيات والمقترحات المتضمنة فيه من المداولات التي جرت خلال المؤتمر الموازي للاجتماع الأول للمنتدى من أجل المستقبل الذي انعقد في الرباط: ٨ -٩ ديسمبر ٢٠٠٤، والعمل التراكمي لمنظمات المجتمع المدني خلال نحو عقد من الزمان، وبشكل خاص من الوثائق التالية:
- إعلان الدار البيضاء، الصادر عن المؤتمر الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، أبريل ، ١٩٩٩
- مذكرة مقدمة من ٣٦ من منظمات حقوق الإنسان إلى جامعة الدول العربية فى ديسمبر ٢٠٠٣ حول تحديث الميثاق العربى لحقوق الإنسان.
- توصيات وثيقة «الاستقلال الثانى» الصادرة عن المنتدى المدنى العربى الأول الموازى للقمة العربية و الذى عقد فى بيروت فى مارس ٢٠٠٤ نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة الدفاع عن الحقوق و الحريات (عدل) و المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان و بالتنسيق مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان و بمشاركة ٥٢ منظمة غير حكومية من ١٢ دولة عربية. وقد تم تقديم تلك التوصيات للملوك والرؤساء العرب، للمطالبة بالسماح للمجتمع المدنى بحضور اجتماعاتها بصفة مراقب، ولكن لم يستجب لها.
- بيان صادر عن ٣٤ منظمة غير حكومية حول نتائج القمة العربية بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠٠٤ .
- التقرير الختامى للمؤتمر الإقليمي «أولويات وآليات الإصلاح» الذى عقد فى القاهرة فى يوليو ٢٠٠٤ الذى نظمه كل من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان و المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومجلة السياسة الدولية بمشاركة ١٥ دولة عربية.
- بيان موقف كل من الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان و مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الصادر فى ٢٣ يونيو ٢٠٠٤، حول المبادرات الدولية للإصلاح فى العالم العربى بمناسبة انعقاد قمة الاتحاد الأوروبى-الولايات المتحدة الأمريكية.
- مذكرة مشتركة من ٢١ منظمة حقوقية تطالب بحماية المدنيين و محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان فى دارفور الصادر فى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٤ .
- البيانات الصادرة عن منبر الإصلاح الديمقراطي فى العالم العربي حول دارفور وتونس وسجناء الرأى فى العالم العربى.

١- بمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، وانطلاقا من منهج السعي إلى الحوار مع كل الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية -حكومية وغير حكومية- ذات الصلة، والذي تتوخاه دائما منظمات المجتمع المدني، اجتمعت يومي ٨ و٩ ديسمبر ٢٠٠٤ منظمات وفعاليات المجتمع المدني في ١٢ دولة عربية، وبمشاركة ٩منظمات دولية، بهدف التفاعل الإيجابي مع مبادرة مجموعة دول الثماني بخصوص الإصلاح في العالم العربي، وتقديم رؤى واقتراحات وتوصيات إلى الاجتماع الرسمي الأول لل «منتدى من أجل المستقبل»، المنعقد في الرباط برعاية الحكومة المغربية، والذي تشكل وفقا لهذه المبادرة كإطار للحوار والتفاعل بين حكومات الدول الثمانية ودول الشرق الأوسط الموسع والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال. إننا لا نزعم أننا نمثل مجتمعاتنا، ذلك أن التصويت الحر فقط هو الكفيل بذلك.

٢- إن منظمات وفعاليات المجتمع المدني تؤمن بشكل قاطع أن عملية الإصلاح في العالم العربي هي عملية داخلية يتولى زمامها كل الفعاليات الوطنية - حكومية وغير حكومية - التي تتطلع لإصلاح جاد وحقيقي يلبي تطلعات الشعوب في التقدم والتنمية و الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن والسلام . ولكنها تدين في نفس الوقت القمع بالقوة لمحاولات الإصلاح من الداخل في العالم العربي خلال عدة عقود مضت . إن العقبة الرئيسية أمام الإصلاح في العالم

العربي هي افتقار أغلبية الحكومات للإرادة السياسية اللازمة .

٣- لقد أوضحت منظمات وفعاليات المجتمع المدني الراعية والمشاركة في مؤتمر الرباط في عدة مناسبات سابقة، وجهة نظرها في المبادرات الدولية التي طرحت خلال عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ بخصوص قضية الإصلاح في العالم العربي، وأوصت بضرورة الاشتباك البناء معها (وثيقة الاستقلال الثاني-بيروت ١٩- ٢٢ مارس ٢٠٠٤). ثم طورت هذا الموقف بعد قمة دول الثمانية في يونيو ٢٠٠٤، نظرا لتبني مبادرتها لعدد من أبرز مطالب الشعوب في الإصلاح خلال العقود الأخيرة، ولذا اعتبرتها تصلح إطارا للحوار والتفاعل، شريطة التعامل مع المجتمع المدني كشريك متكافئ (وثيقة أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي- القاهرة في ٥-٧ يوليو ٢٠٠٤). ثم شاركت فعاليات المجتمع المدني في تقديم توصيات إلى الاجتماع التمهيدي للمنتدى من أجل المستقبل في سبتمبر الماضي بنيويورك.

إن التفاعل البناء مع مبادرة دول الثمانية ينبع من التزامنا برؤية إنسانية تستهدف إعادة شعوبنا ومنطقتنا للعالم وللعصر وللتاريخ ، وهي تنبع من موقع مستقل وفي إطار جدول أعمال واستراتيجية غير حكومية ساهمنا جميعا في بلورة مبادئها وأولوياتها في السنوات الأخيرة ، وتجسد ذلك بشكل خاص في الوثائق المرجعية التي شكلت منصة انطلاق المبادرة لعقد هذا المؤتمر.

إن منظمات وفعاليات المجتمع المدني تنظر إلى المنتدى من أجل المستقبل بوصفه مشروعا لآلية دولية جديدة، تنضم إلى آليات أخرى (هيئات ولجان الأمم المتحدة، الآلية الاورومتوسطية المنبثقة عن إعلان برشلونة، والآليات الأفريقية كالنيباد واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان) والتي لم تنجح حتى

الآن في إنفاذ المبادئ المعلنة لها، ومع ذلك فإن المجتمع المدني يشارك في أعمالها ، ذلك لأنها تتيح الفرصة لمنظماته في طرح رؤاها ومقترحاتها لإصلاح الأوضاع في بلادها، وبحضور ممثلي الحكومات العربية.

للأسف الشديد، فإن العالم العربي -باستثناء المغرب- لم يعرف على الصعيد الإقليمي أو المحلي مثل هذه الأطر والآليات، التي تتيح فرص التفاعل المباشر بين الحكومات العربية وممثلي المجتمع المدني، فأغلب الحكومات العربية لا تقبل مبدأ الحوار الندي المتكافئ مع فعاليات المجتمع المدني، إلا في أطر دولية أو إقليمية أخرى غير عربية!.

خلال شهر مايو من هذا العام اعتمدت قمة الملوك والرؤساء العرب في تونس ميثاقا لحقوق الإنسان لا يعترف بأي دور للمنظمات غير الحكومية، كما لا تستطيع جامعة الدول العربية منح صفة المراقب للمنظمات غير الحكومية، إلا تلك التي تقبل بها حكومات بلدانها!.

لهذه الأسباب تتطلع منظمات وفعاليات المجتمع المدني إلى مشروع الآلية الوليدة «المنتدى من أجل المستقبل»، وتتساءل عما إذا كانت ستتمتع بفعالية حقيقية، أم تصير منتدى للعلاقات العامة والحديث المكرور عن أهمية الإصلاح، وتبادل المصالح على حساب قضية الإصلاح ذاتها؟

السؤال المركزي في هذا السياق هو مدى مصداقية هذا الإطار الجديد ؟ وأي دور للمجتمع المدني في هذا المنتدى؟ هل هو ضيف الشرف الذي يسمح له بإلقاء بيان وبعض التوصيات، لتنضم إلى أرشيف ملفات الإصلاح المفتوحة دون تحرك عملي منذ عدة عقود في العالم العربي؟ أم سيتمتع بدور الشريك المتكافئ، ويصير المنتدى منبرا لتحريك عملية الإصلاح، والمياه الآسنة كل يوم في كل بلد، دون انتظار مناسبة الاجتماع السنوي أو نصف السنوي؟

لقد قدم ممثلون عن المجتمع المدني مجموعة توصيات إلى الاجتماع التمهيدي للمنتدى من أجل المستقبل في سبتمبر الماضي بنيويورك. ولكنهم لا يعرفون حتى الآن ماذا جرى لهذه التوصيات؟ هل نوقشت؟ ماذا كان الموقف منها؟ هل هناك رد من الحكومات على هذه التوصيات؟ هل جرى تبني بعضها؟ أم تم إلقاؤها في أحد «الملفات»؟ حتى الآن لم يتوصل المجتمع المدني لأي رد...؟!!

٤- شهد عام ٢٠٠٤ شيوع خطاب رسمي يهتم لفظيا بالإصلاح، وامتد ذلك ليشمل أيضا قيام الحكومات العربية بتنظيم المؤتمرات حول الإصلاح!، وباسم المجتمع المدني (صنعاء والإسكندرية مثالا)، لعل هذا يعفيها من القيام بأي إصلاح!

ولكن ٢٠٠٤ هو أيضا العام الذي لم يشهد تحركا جديا واحدا من أجل الإصلاح، باستثناء المغرب الذي شهد مبادرة نوعية جديدة على طريق الإصلاح من الداخل، الذي بدأ منذ عدة سنوات -ذلك بإنشاء هيئة المصالحة والإنصاف- بل إن العالم العربي شهد انتكاسات، من أبرزها:

- انتكاس جهود الإصلاح (البحرين).
- فتح ساحة حرب أهلية جديدة (دارفور بالسودان).
- إعلان رفض الشروع بأي خطوة إصلاح سياسي (مؤتمر الحزب الحاكم في مصر).! في نفس الوقت الذي واصلت فيه السلطات الأمنية التوسع في الاعتقال الإداري وممارسة التعذيب.
- التحرش الإداري بمنظمات المجتمع المدني، واعتقالات ومحاكمات هزلية للإصلاحيين والمدافعين عن حقوق الإنسان (البحرين، سوريا،

السعودية، تونس، مصر، السودان).

- انتخابات مسرحية هزلية، هى الوحيدة في العالم معروفة النتائج مسبقا (مثال تونس)، فضلا عن تعديل دستوري تعسفي في لبنان يتيح مد فترة ولاية رئيس الجمهورية، استجابة لضغوط سوريا، وبالرغم من اعتراضات الرأي العام المحلي والدولي.
- بالتوازي استمر صمت أو تواطؤ أغلبية الحكومات العربية مع خطاب ديني وفتاوى تبرر الإرهاب، تصدر عن فقهاء ينتمي بعضهم إلى المؤسسات الدينية الخاضعة للدولة، ويستخدمون منابر إعلام تحتكر ملكيتها الدولة أو الأسرة الحاكمة. فاستمر تساقط الضحايا الذي لم يبدأ باغتيال الداعية المصري لحقوق الإنسان فرج فودة في عام ١٩٩٢ في مصر، ولم ينته بقتل رمز العمل الإنساني مارجريت حسن في العراق. لقد سبق أن أعلنت منظمات حقوق الإنسان منذ سنوات طويلة أن مسئولية الإرهاب في العالم العربي لا تنحصر فيمن يطلق الرصاص، لكنها تشمل من يقدم الفتاوى لتبريرها وإسباغ مشروعية دينية زائفة عليها.
- فيما يتعلق بقضية حقوق المرأة في العالم العربي، فقد استمر التمييز ضدها بشكل عام، ومع ذلك فقد حدث تحسن ملحوظ في بعض البلدان في بعض المجالات، وتنافسا بين الحكومات العربية في هذا الميدان، طالما يفيد ذلك في تحسين المواقع في إطار العلاقات العامة مع المجتمع الدولي، ولا يأتي على حساب مبدأ احتكار السلطة السياسية.

٥- لقد كان للصراعات المسلحة المزمنة والجديدة في العالم العربي تأثيرات سلبية وخيمة على ديناميكيات الإصلاح. ففي العراق، ورغم

نقل السلطة إلى حكومة انتقالية، واصلت القوات متعددة الجنسيات اللامبالاة بالمدنيين والتزامات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وخاصة في الفلوجة وسجن أبي غريب. وفي المقابل ارتكبت جماعات الإرهاب في العراق أعمال قصف المنشآت المدنية وخطف وذبح الشرطة والمدنيين العراقيين وغير العراقيين. إن مبادرة مؤتمر شرم الشيخ الأخيرة قد تشكل مخرجا من المأزق الراهن. شريطة صدق نوايا الأطراف ذات الصلة التي يخاطبها البيان.

وفي الأراضي الفلسطينية تجري انتهاكات منهجية منظمة من قوات الاحتلال الإسرائيلي تشكل جرائم حرب، كما يجري فرض الأمر الواقع الاستيطاني وجدار الضم العنصري اللذين يقوضان أسس إقامة دولة فلسطينية في المستقبل. بينما تتعامل عدد من دول الثمانية مع إسرائيل كدولة فوق القانون والشرعية الدولية ، حيث لم تجر محاسبتها على عدم تنفيذ مقررات الشرعية الدولية خلال نحو نصف قرن، وآخرها الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص الجدار.

وفي دارفور دعمت الحكومة السودانية نفسها بالميليشيات المسلحة، وهاجمت عدة مناطق وقرى، وقدمت الحماية الجوية للميليشيات. فضلا عن القيام بالقصف الجوي المباشر لأبناء الشعب السوداني، الأمر الذي أدى إلى مقتل الآلاف، وتحول أكثر من ١,٢ مليون إلى نازح ولاجئ داخل البلاد وخارجها، وتفشي المجاعة والأوبئة، والاغتصاب الجماعي للنساء.

٦- لقد سجل المجتمع الدولي في علاقته بالعالم العربي خلال عام ٢٠٠٤ عدة نقاط إيجابية وأخرى سلبية. فقد منح المجتمع الدولي دعما أدبياً حيويا لقضايا الإصلاح والشعوب في العالم العربي، وذلك من خلال

مبادرة قمة دول الثمانية، وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بدارفور وبجنوب السودان وبالتدخل السوري في الشئون الداخلية للبنان، وأخيرا في بيان شرم الشيخ الخاص بالعراق. ولكنه فشل فشلا ذريعا فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، كما شهدت مسألة دارفور مؤخرا تراجعا في تركيز المجتمع الدولي عليها، الأمر الذي ينذر بانتكاسة جديدة.

إن كل من يعيش في هذه المنطقة من العالم يوقن تماما أن سلبيات تحرك المجتمع الدولي يمكن أن تمحي تماما كل الإيجابيات، وهو ما يفسر الموقف السلبي الذي يتخذه عدد من فعاليات المجتمع المدني في العالم العربي تجاه كل مبادرة دولية للإصلاح، وانتشار رأي عام متشكك تماما في دوافع وجدية مبادرة دول الثمانية.

ورغم أن منظمات وفعاليات المجتمع المدني المشاركة في مؤتمر الرباط عبرت في أكثر من مناسبة -مجتمعة ومنفردة- عن اعتقادها بأن عملية الإصلاح في العالم العربي لا يجب أن تنتظر حل القضية الفلسطينية، إلا أنها تدرك تماما مدى فداحة التأثيرات السلبية لعدم إحراز أي تقدم في هذه القضية على ديناميكيات مشاركة النخب الثقافية والسياسية في عملية الإصلاح، وفي تقديم دعم غير مباشر للقوى المناوئة لأي إصلاح داخل دوائر الحكم وخارجها.

إن شكوك الشعوب العربية لا تنبع فقط من واقع التعامل مزدوج المعيار مع حقوق الشعب الفلسطيني، بل أيضا من واقع الصمت المزري لصوت الإصلاح في بعض دول الثمانية، عندما يرتفع صوت المصالح الثنائية أو الجماعية (مثال ليبيا وتونس والجزائر)، الأمر الذي يستدعي على الفور إلى الذاكرة

الدعم التاريخي الذي تواصل لعدة عقود، الذي قدمته عدد من دول مجموعة الثمانية للنظم الاستبدادية في العالم العربي في مواجهة شعوبها.

٧- أبرز مطالب الإصلاح في العالم العربي:

تدعو فعاليات ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في المؤتمر، الحكومات العربية إلى تبني وتنفيذ المطالب التالية، والتي سبق أن قدمت إليها خلال عدة عقود مضت من أحزاب سياسية وهيئات نقابية ومنظمات غير حكومية وكتاب ومفكرين. إن أغلبية هذه المطالب لا تتطلب نفقات إضافية، بل بالأحرى توفر موارد يجري إهدارها في سياسات وممارسات تؤدي إلى تكريس تخلف هذه المنطقة من العالم في كافة المجالات، وفقما يذهب تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي.

أ-الإصلاح السياسي والديني:

١- إنهاء الأحكام العرفية وحالة الطوارئ.

٢- احترام مبادئ الديمقراطية التعددية والحق في التداول السلمي على السلطة.

٣- وقف العمل بالقوانين الاستثنائية، وإنهاء ممارسة الإعدام التعسفي خارج إطار القانون، أو بموجب محاكمات جائرة، والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام.

٤- حماية ضمانات استقلال القضاء المدني، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، ووقف إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية أياً كانت طبيعة الاتهامات الموجهة إليهم، وضمان تطبيق مبدأ سيادة القانون.

٥- وقف ممارسات الاعتقال الإداري والتحفظي، وإطلاق سراح كافة

سجناء الرأي والمعتقلين دون تهمة. ووضع حد لملاحقة المخالفين في الرأي وتجريمهم، والسماح للمنفيين لأسباب سياسية بالعودة إلى بلدانهم دون شروط وبضمانات قانونية.

٦- وضع حد نهائي لممارسات التعذيب -باعتباره جريمة ضد الإنسانية- وملاحقة ومساءلة مرتكبيه، وإغلاق السجون غير القانونية.

٧- تعميم التجربة المغربية لهيئة الإنصاف والمصالحة، ودعوة الحكومات العربية للاستفادة من هذه التجربة في إنصاف ضحايا جرائم حقوق الإنسان.

٨- إصلاح التشريعات العربية وفقا للمعايير الدولية، وبخاصة تلك التي تتعارض مع حريات الرأي والتعبير وتداول المعلومات والحق في المعرفة، والعمل من أجل إنهاء سيطرة الدولة على كافة وسائل الإعلام، ومطالبة الحكومات العربية بتقنين حق التجمع والتنظيم السلمي لكافة الجماعات والقوى الفكرية والسياسية في إطار قانون ودستور ديمقراطي.

٩-عدم السماح للمؤسسات الدينية بممارسة الرقابة على النشاط السياسي والفكري والأدبي والفني بأي شكل.

١٠- اتخاذ إجراءات فورية للإصلاح الإداري والمالي، ومقاومة الفساد والتصدي لنهب المال العام، وتعزيز آليات الشفافية والمحاسبة.

١١-حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وحقهم في الحصول على المعلومات، وعقد الاجتماعات والاتصال بكافة الأطراف المعنية، وحقهم في استخدام القانون الدولي والوطني للدفاع عن حقوق الإنسان، وحقهم في تلقي التمويل اللازم للقيام بهذه المهام من الداخل

أو الخارج، وذلك بمقتضى الإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وحث الحكومات العربية التي تحفظت على هذا الإعلان على إسقاط تحفظاتها عليه .وحث وزراء الداخلية العرب على مراجعة قرارهم باعتبار منظمات حقوق الإنسان خطر على الأمن القومي.

١٢- الإقرار بالتعددية اللغوية والثقافية والعرقية والدينية وغيرها، واحترام حقوق الإنسان للأقليات، وفي مقدمتها المساواة التامة والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة.

١٣- حث الحكومات على مراجعة مضامين الخطاب الديني في مناهج التعليم الديني وغير الديني وتطويرها، وتخصيبها بأفكار المجددين الدينيين. ومراعاة أن تعامل كافة الأديان والمذاهب معاملة متكافئة في برامج الإعلام ومناهج التعليم.

ب/ حقوق النساء:

١- توفير فرص متساوية للنساء والرجال في المشاركة السياسية، من خلال إتاحة فرص التعليم والدعم الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى تخصيص مناصب للنساء في مؤسسات صنع القرار وغيرها، لضمان مشاركتهن الكاملة والفعالة. وضرورة تخصيص نسبة من مقاعد البرلمان والمؤسسات التمثيلية الأخرى للنساء، كإجراء مؤقت لحين توفر ظروف مواتية لعمل المرأة التطوعي، وازدياد الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين والقضاء على كافة صور التمييز.

٢- إلغاء مضامين التمييز في كل التشريعات الوطنية، وإصدار وإصلاح قوانين للأسرة قائمة على المساواة بين الجنسين.

٣- ضمان حق النساء في منح جنسيتهن لأبنائهن من أزواج أجانب، أسوة بالرجال.

٤-مكافحة كافة أشكال العنف ضد النساء، وخاصة تلك الأشكال المسكوت عنها (كالعنف الأسري، والاستغلال الجنسي في الدعارة،وجرائم الشرف .. الخ). وتولي الحكومات مسئولياتها تجاه هذه القضايا من خلال تطوير الآليات القانونية والخدمات الضرورية، لتوفير الحماية والعلاج لضحايا العنف.

٥-ضرورة إشراك المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان في مراجعة التشريعات القائمة، وفي تطوير القوانين المدنية والجنائية بما يتيح التصدي الحازم لكافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.

٦- دعوة الحكومات العربية التي لم تصدق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للتصديق عليها بدون تحفظ، ورفع جميع التحفظات من جانب الحكومات المصدقة. وتعديل النظم الدستورية والتشريعية والمؤسسية، بما يتوافق مع هذه الاتفاقية، وإنشاء آليات للتطبيق ومراقبة النظم بعد تعديلها.

ج/ حقوق العمالة الوافدة واللاجئين:

١- ضرورة احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع فئات المهاجرين في دول الاستقبال، بما في ذلك المقيمين فيها اضطراراً بصورة غير قانونية. ومراجعة القوانين المحلية بما يتسق مع المعايير الدولية، والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الصادرة عام ١٩٩٠.

٢- قيام جامعة الدول العربية بإعداد اتفاقية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ومطالبة الحكومات العربية بإبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول المصدِّرة والمستقبِلة للعمالة؛ تكفل حماية العمال المهاجرين وتجرّم ظاهرة الطرد الجماعي.

٣- إلغاء نظام الكفيل المعمول به في بلدان منطقة الخليج.

٤- حماية المهاجرات والعاملات الأجنبيات في الدول العربية من الاستغلال الجنسي والعبودية، وضمان حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية.

٥- حماية حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء، وضمان تمتعهم بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحث الدول العربية على التوقيع والتصديق على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ والخاصة باللاجئين، والبروتوكول الملحق بها عام ١٩٦٧ .

د- التنمية والإصلاح الاقتصادي:

١- تأكيد ارتباط الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي الشامل القائم على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٢- إدارة حوارات وطنية موسعة حول خيارات وأولويات الإصلاح الاقتصادي، وخلق قنوات ديمقراطية لتعزيز مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار الاقتصادي.

٣- تعزيز الشفافية والمحاسبية وضمان تدفق المعلومات عن الوضع الاقتصادي إلى الرأي العام.

٤- وضع السياسات والآليات التي تكفل توفير شبكات أمان فعالة للفئات

الضعيفة والمتضررة من عمليات الإصلاحات الهيكلية، خاصة النساء والفقراء والأطفال والمجموعات الإثنية المهمشة تاريخيا.

٥- التزام الحكومات بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، خلال مراحل التفاوض على، أو إبرام، أو تنفيذ أية اتفاقيات تجارية أو اقتصادية أو مالية، ثنائية أو جماعية.

٦- ضمان حرية الخبراء الاقتصاديين وبيوت الخبرة العربية في نقد وتقييم مختلف الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والدولية التي تدخل فيها الدول العربية، وكذلك الإجراءات والسياسات الاقتصادية العربية.

هـ- القضية الفلسطينية:

ضرورة التحرك الفوري من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته في غزة والضفة الغربية بما فيها القدس ، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية بخصوص اللاجئين الفلسطينيين . وإلى حين ذلك العمل على توفير حماية المدنيين الفلسطينيين في إطار اتفاقية جنيف الرابعة، وتطبيق الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن جدار الضم العنصري. ويدين المؤتمر استهداف وقتل وترويع المدنيين في كلا الجانبين.

و- القضية العراقية:

حث كل الأطراف على احترام قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ ومقررات بيان شرم الشيخ، ووضعها موضع التنفيذ، وخاصة اضطلاع الأمم المتحدة بالدور القيادي في العملية السياسية في العراق، وتطوير الحوار الوطني وبناء التوافق

بين الشعب العراقي حول صياغة الدستور الوطني الدائم في عام ٢٠٠٥ . وحث الحكومة العراقية المؤقتة على توسيع نطاق المشاركة السياسية، من خلال تشجيع جميع العناصر الرافضة للعنف على الانخراط في العمليتين السياسية والانتخابية عبر الأساليب السلمية. والتأكيد على سيادة العراق واستقلاله السياسي و على أن ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق محددة الأجل وفقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ ، وعلى التزامها بالقانون الدولي، وعلى نحو أخص الالتزامات الواردة في القانون الدولي الإنساني، وتأكيد أهمية تقديم أعضاء النظام العراقي السابق الذين ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لمحاكمة عادلة وفق المعايير الدولية.

كما يناشد المؤتمر الأطراف السامية لاتفاقيات جنيف الأربعة بإخضاع كل الجرائم التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني للمحاسبة أيا كان مرتكبها بعد الغزو.

ز- القضية السودانية:

ضرورة أن يتم وضع الدستور المقبل من خلال مشاورات واسعة تنظمها لجنة دستورية يتوافر فيها الحياد وتوازن التمثيل، إلى جانب تأسيس قنوات مناسبة تتيح لكافة القوى الاجتماعية والسياسية نقل وجهات نظرها إلى اللجنة، وضرورة عقد مؤتمر قومي دستوري يحضره ممثلو القوى السياسية والمجتمع المدني، أو مندوبون منتخبون لهذا الغرض. ودعوة مجلس الأمن للنظر في اقتراح الأحزاب الرئيسية في شمال السودان بأن يرعى هذا المؤتمر.

إن أي اتفاق للسلام بدون إنهاء النزاع الحالي في دارفور والتوتر في شرق

السودان بشكل سلمي، لن يكون أكثر من مسكن مؤقت لأزمة بناء الدولة في السودان ومشكلات الاستقرار والتنمية واحترام حقوق الإنسان. إن الدرس الأساسي لحرب الجنوب المديدة، التي توشك أن تضع أوزارها، هو استحالة حل المشكلات الناتجة عن المظالم القومية واختلال التنمية عن طريق الحرب.

٨- أولويات الإصلاح في العالم العربي:

إن الرهان على آليات النمو الذاتي و قوى الإصلاح في كل دولة في العالم العربي، يفترض بالضرورة انتقاء أولويات محددة، هي التي يمكن أن يساعد التركيز عليها على تنمية هذه القوى، و خلق أفضل بيئة ممكنة للتفاعل الخلاق بين أطرافها، و بينها و بين النخب الحاكمة و المجتمع الدولي، و بما يؤدي في مرحلة ما لإحداث تعديل جوهري في المعادلة السياسية السائدة / الحاكمة.

وفي هذا السياق تبرز عدد من الأولويات المشتركة التي تساعد بشكل خاص علي تنمية قوى الإصلاح، هي:

١- إطلاق حرية امتلاك وسائل الإعلام و تدفق المعلومات.

٢ - إطلاق حرية إنشاء و إدارة الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية.

٣ - إطلاق حريات التعبير وخاصة الحق في التجمع والاجتماع.

٤ - رفع حالة الطوارئ - حيثما تكون سارية - وإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية.

٥ - ضمان حقوق النساء وإنهاء كل صور اللامساواة والتمييز ضد المرأة في الدول العربية.

٦- الإفراج الفوري عن دعاة الإصلاح والمدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي.

وعلى الصعيد الإقليمي «إزالة القيود داخل جامعة الدول العربية التي تحول دون انفتاحها أمام المجتمع المدني، ومشاركة المنظمات غير الحكومية الحقيقية في ممارسة دورها الرقابي داخل الجامعة.

٩- نحو تطوير دور المنتدى من أجل المستقبل :

لقد أوضحت مداولات منظمات وفعاليات المجتمع المدني في مناسبات سابقة وفي وثائق منشورة، وخاصة البيان الموجه إلى قمة أوروبا/الولايات المتحدة الأمريكية، أن موقفها من المبادرات الدولية للإصلاح، وبينها خطة الدول الثمانية ومنتداها من أجل المستقبل، سيتوقف على:

«مدى تلاقيها مع مقتضيات الإصلاح من داخل العالم العربي، الذي دفعت من أجله الشعوب والقوى الداعية للإصلاح من الداخل ثمنا فادحا على مدى أكثر من قرن من الزمان، سجنا ونفيا وتعذيبا وقتلا ومحاكمات جائرة وحروبا أهلية ومذابح جماعية وإفقارا وإرهابا».

و«أن تقود هذه الشراكة لتأسيس مؤسسات قابلة للمحاسبة أمام شعوب العالم العربي، وأن تكون مسئولة أمام المجتمع الدولي. كما يتعين أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا أساسيا في وضع أولويات الإصلاح و كذلك في تنفيذها. كما يجب إشراكها في عملية متابعة الإصلاحات و تحديد معايير لتقييمها».

وللأسف فإن تجربة ٦ شهور مع مبادرة دول الثمانية لا تتجاوب مع هذه المتطلبات، بل تبعث على التشاؤم حول إمكانية أن تسهم في إطلاق عملية

إصلاح جدية، ما لم يتم تدارك ذلك سريعا.

لقد أخطأ محررو وثيقة دول الثمانية بتجاهل التنويه بمبادرات المجتمع المدني في العالم العربي، والاقتصار على الإشارة إلى الوثائق التي صدرت عن مؤتمرات نظمتها حكومات المنطقة. ولكن هذا الخطأ فيما يبدو لم يكن عفو الخاطر، فالمجتمع المدني لا يجري إشراكه في عملية التحضير لاجتماعات المنتدى من أجل المستقبل، أو إطلاعه على الوثائق والمشاريع التي ستطرح على الاجتماع. وحتى عندما يتقدم المجتمع المدني بتوصياته -مثلما حدث في الاجتماع السابق في نيويورك- فإن الأمر اقتصر على الاستماع إليها، ولم يبلغ حتى بمصير التوصيات التي قدمها، أو بما إذا نوقشت؟ أم انتهى الأمر بالاستماع إليها؟.

ولا تشير عملية التحضير لاجتماع الرباط إلى تبني منهج مختلف في التعامل مع المجتمع المدني. الأمر الذي يثير تساؤلات جادة في أوساط المجتمع المدني عن القيمة المضافة للمشاركة المباشرة في أعمال المنتدى من أجل المستقبل، ولماذا لا تقتصر على إرسال توصيات المجتمع المدني بالبريد، توفيرا للجهد والنفقات، وتجنبا للمساهمة في تضليل الرأي العام بأن المجتمع المدني شريك بالفعل في المنتدى من أجل المستقبل.

إن تفعيل دور المنتدى من أجل المستقبل، وتفعيل دور المجتمع المدني في المنتدى هي مهمتان مترابطتان، وهذا يتطلب:

١- التعامل مع المجتمع المدني كشريك متكافئ على قدم المساواة في كافة مراحل التحضير لاجتماعات المنتدى، وخلال اجتماعاته، بما في ذلك توفير المقومات اللازمة لمناقشة معمقة لرؤى ومقترحات وتوصيات

المجتمع المدني.

٢- التزام الحكومات العربية بعدم التحرش الأمني بمنظمات ووفود المجتمع المدني المشاركة في المنتدى. إن الاختبار الحقيقي لصدق نوايا الحكومات العربية تجاه قضية الإصلاح، هو أن تعلن هذه الحكومات الآن من الرباط، التزامها بالقيام بالمراجعة الفورية للقوانين الحاكمة لتأسيس ونشاط منظمات المجتمع المدني، وإعادة تكييفها على ضوء المعايير الدولية، ووقف محاكمات الرأي، والإفراج الفوري عن دعاة الإصلاح.

٣- حرص كل أطراف المنتدى من أجل المستقبل على عدم الانزلاق التدريجي لتحويل المنتدى إلى ناد للمناقشات حول أهمية وضرورة إلحاح الإصلاح في العالم العربي، وذلك كبديل عن الشروع بالإصلاح. يجب أن يصبح المنتدى آلية فعالة لها صلاحيات المراقبة للتوصيات، ومنبرا لتقديم خطط مجدولة زمنيا لإصلاحات ملموسة، وتقييما وتبادلا للخبرات حول تنفيذ هذه الإصلاحات.

٤- التزام حكومات دول الثمانية باتباع معيار واحد تجاه كل قضايا العالم العربي، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وانتهاكات مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في كل دولة، واتخاذ مواقف معلنة جماعية وفردية، بما في ذلك المساهمة في مراقبة الانتخابات العامة و محاكمات الرأي، وربط مستوى علاقات التعاون السياسي والاقتصادي بمعدل السير في طريق الإصلاح، ومدى وفاء كل حكومة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها، والامتناع عن تقديم الدعم الأمني لقمع حقوق الإنسان.

٥- إن التعامل مع المجتمع المدني في العالم العربي كشريك لا يجب أن ينحصر فقط في مناسبة اجتماعات المنتدى من أجل المستقبل، بل يجب أن يصير حقيقة يومية:

أ- من الضروري أن تدير الحكومات العربية في كل دولة على حدة حوارا جديا ومتكافئا مع المجتمع المدني حول سبل تنفيذ خطط الإصلاح والجداول الزمنية المناسبة. إن مثل هذا الحوار لا يجب أن يشترط وجود وسيط من دول الثمانية لكي يدور.

ب- من الضروري أن يحرص رؤساء الدول الثمانية ووفودها عند زيارتهم للدول العربية، على عقد الاجتماعات مع فعاليات ومنظمات المجتمع المدني في هذه البلدان، مثلما يحرص بعض ملوك ورؤساء الدول العربية على ذلك عند زيارتهم لبعض دول الثمان.

١٠- برامج وآليات عملية للإصلاح:

لم يشرع المجتمع المدني في التصدي لقضية الإصلاح بمناسبة مبادرة قمة دول الثمانية، إن فعاليات ومنظمات المجتمع المدني تضطلع بدورها في ميادين الإصلاح منذ زمن طويل، غير أن جهودها لم تكلل بالنجاح، إما بسبب عدم تعاون أو مقاومة الحكومات العربية، أو بسبب تواطؤ المجتمع الدولي على دعم النظم الاستبدادية في المنطقة لعدة عقود سابقة، أو للسببين معا.

هناك برامج عملية جاري تنفيذها بالفعل، وهناك برامج ما زالت تحت الدراسة.

أ-برامج جاري تنفيذها بواسطة منظمات المجتمع المدني على الصعيد المحلي أو الإقليمي العربي أو الأورومتوسطي:

١- عقد منتديات مدنية موازية لاجتماعات قمم الملوك والرؤساء العرب، والتقدم بتوصيات المجتمع المدني إلى هذه الاجتماعات، والسعي إلى تمثيل المجتمع المدني بصفة مراقب فيها.

٢- إنشاء هيكل تنسيقي يجمع منظمات حقوق الإنسان المتصدية لقضية الإصلاح في العالم العربي، ويكون ضمن آلياته العمل بالتوازي مع جامعة الدول العربية، ويقدم توصيات إلى اجتماعات هيئاتها ولجانها ذات الصلة.

٣- هيكلة المنتدى المدني الأورومتوسطي الذي يجمع بين منظمات المجتمع المدني في جنوبي وشمال المتوسط، ويواكب اجتماعات وزراء خارجية الشراكة الأورومتوسطية، ويقدم توصيات المجتمع المدني إليها.

٤- إنشاء مؤسسة تمويل تتمتع بمرونة عالية، وذلك لدعم أنشطة حقوق الإنسان في حالات الطوارئ.

٥- إدارة حوارات معمقة بين المجددين الدينيين في آسيا والعالم العربي، لاستخلاص دروس وخبرات من الإسلام الآسيوي في تجديد الخطاب الديني.

٦- تعزيز التكامل بين منظمات حقوق المرأة وحقوق الإنسان في إطار مشترك يستهدف العمل على إدماج حقوق المرأة في حقوق الإنسان.

٧- تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومواءمتها وفقا للمعايير الدولية. وتقديم تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب للرأي العام في العالم العربي، بهدف السعي لتعميمها في دول أخرى.

٨- الدفع بقضية الإصلاح الدستوري إلى الميدان العملي، وذلك باقتراح

معايير حد أدنى، وبإعداد مشاريع دساتير بديلة.

٩- تشكيل هيئات ائتلافية تجمع بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني للعمل المشترك في قضية الإصلاح.

١٠- القيام بأنشطة تعليمية وتدريبية لفئات متنوعة، وذلك بهدف الترويج لمبادئ الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، ولتعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال، بما في ذلك في ميدان مراقبة الانتخابات.

١١- القيام بأنشطة إعلامية ودعائية موجهة لفئات متنوعة من الجمهور، باستخدام وسائل النشر والإعلام والفنون والندوات والمؤتمرات، وبهدف التوعية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

١٢- عقد مداولات إقليمية ومحلية للتداول وتبادل الخبرات حول قضايا التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد وإصلاح الخطاب الديني.

١٣- القيام بدراسات وبحوث نظرية وتطبيقية حول إشكاليات احترام حقوق الإنسان في العالم العربي.

١٤- مراقبة ورصد وتحليل وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وإحاطة الرأي العام المحلي والدولي بها.

١٥- إدارة حوارات مع أبرز التيارات السياسية -بما في ذلك الإسلام السياسي- حول قضايا تطوير المكون الحقوقي والديمقراطي في فكر هذه التيارات.

ب/ برامج تحت الدراسة في منظمات المجتمع المدني:

١- وضع هيكلية للمنتدى المدني تتسم بالثبات، وتواكب اجتماعات قمة

دول الثمانية والمنتدى من أجل المستقبل، بحيث تتمكن من توفير متابعة ديناميكية لقضية الإصلاح على جدول أعمال هذه الاجتماعات، وفيما بينها. وذلك بالاستفادة من تجربة المنتدى المدني الأورومتوسطي.

٢- تطوير مؤشر علمي وعملي لقياس مدى تقدم الدول العربية في عملية الإصلاح، وإصدار تقرير سنوي عن ذلك.

٣- إنشاء منتدى للإصلاح الديمقراطي يجمع بين فعاليات المجتمع المدني ومجتمع الأعمال والعناصر الإصلاحية في النخب الحاكمة، يستهدف تعميق الحوار حول قضية الإصلاح في كل بلد، وفي العالم العربي، وبمشاركة خبراء من دول مرت بظروف مماثلة (أوروبا الشرقية والوسطى، أمريكا اللاتينية على سبيل المثال).

٤- إنشاء صندوق خاص لدعم سجناء الرأي في العالم العربي.

٥- إنشاء مرصد انتخابي لمراقبة مدى التزام الانتخابات التي تجري في العالم العربي بالمعايير الدولية، بما في ذلك المساهمة في الرقابة الميدانية، وفي تدريب المراقبين المحليين على ذلك.

٦- توفير إمكانية اطلاع القضاة والمحامين وأساتذة القانون في العالم العربي أولا بأول على اتجاهات التطور في فكر القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتطبيقات ذلك بشكل خاص في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٧- إدارة حوارات معمقة بين المفكرين والفاعلين السياسيين في العالم العربي حول القضايا الإشكالية ذات الحساسية الخاصة، ووثيقة الصلة بقضية الإصلاح (علاقة الدين والدولة على سبيل المثال) بمشاركة ممثلين لكل التيارات والمدارس الفكرية ذات الصلة.

٨- إعادة نشر مؤلفات التجديد الديني التاريخية والحديثة، وتوزيعها على نطاق واسع.

٩- إنشاء موقع خاص بقضية الإصلاح على الإنترنت.

١٠- تنظيم دورات تدريبية للمنظمات المعنية بحقوق الإنسان على استخدام آليات الأمم المتحدة، وتقديم التقارير أمامها، وتوفير الإمكانيات لحضورها بشكل منتظم اجتماعات هيئاتها المعنية، أو إنشاء مركز تدريبي خاص لهذا الغرض.

١١- إنتاج أفلام وثائقية تعني بقضايا الإصلاح، بأفق إنشاء قناة تليفزيونية لهذا الغرض في العالم العربي.

١٢- تعزيز عمليات إنتاج مواد تعليمية وفنية لحقوق الإنسان والديمقراطية.

كلمة وزير الخارجية

البحريني الختامية في

ختام منتدى المستقبل

الثاني بالبحرين

كلمة رئيس الجلسة الختامية

لمنتدى المستقبل

نظراً لعدم الاتفاق على بيان ختامي للمدورة الثانية لمنتدى المستقبل فقد تقرر أن يصدر رئيس الجلسة الختامية تلخيصاً عن أعمال المؤتمر جاء فيه:

الإدانة الشديدة لأعمال الإرهاب ضد المدنيين بجميع أشكاله ولا يمكن تبريره أو مشروعيته بسبب المعاناة أو الدفاع عن قضية. وأنهم مقتنعون على مواجهة الإرهاب بتبني برامج التسامح والتفاهم والوحدة والتعاون.

الترحيب:

بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة مع التأكيد على خارطة الطريق تضمن وجود دولتين متعايشتين بسلام، دولة إسرائيل الآمنة ودولة فلسطين الديمقراطية موحدة التراب القابلة للحياة.

العراق:

تقدم نحو الدستور، يشيد المشاركون بتبني الدستور الجديد كجزء أساس لعراق موحد فيدرالي وديمقراطي وآمن.

التعليم:

يرحب المشاركون ببرنامج العمل المقر من قبل وزراء التربية في اجتماعهم في عمان وخصوصاً ما يتعلق توسيع التعليم وتحسين نوعيته وربطه بمتطلبات الاقتصاد، ورجعوا بتشكيل فريق عمل مشترك لمتابعة التنفيذ، وكذلك دعم

كندا واليونسكو لهذا البرنامج وثمنوا جهود الأردن ومصر واليابان في مجال التدريب المهني، كما رحبوا باستضافة المملكة المتحدة لمؤتمر تكنولوجيا المعلومات. وقد عرضت مصر استضافة المؤتمر الثاني لوزراء التربية خلال ٢٠٠٦.

مراكز رواد الأعمال:

يشدد المنتدى على أهمية دعم الشباب لاكتساب المهارات والخبرة لمواكبة تطورات اقتصاد العولمة ورجعوا ف بهذا الخصوص بإقامة كل من المغرب والبحرين لمراكز رواد الأعمال، وهدفهم تدريب ٥٠٠٠ شاب.

المجتمع المدني:

ناقش الوزراء مجتمعين كيفية عمل الحكومات مع المجتمع المدني معاً لتحقيق أهداف تسهم في تعزيز التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، ويثني الوزراء على جهود المنظمين والداعمين للمسارات الأربعة، تمكين المرأة اقتصادياً، والشفافية ومكافحة الفساد وحكم القانون وحقوق الإنسان، وشددوا على أهمية عمل المجتمع المدني بالشراكة مع الحكومات حول هذه القضايا ومتابعة توصيات ممثلي المجتمع المدني وخصوصاً التصديق والتنفيذ لاتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد واتخاذ خطوات لتحسين الشفافية في إدارة المالية العامة مما يسهم في الوصول لأهداف الألفية الثانية للتنمية. وفيما يخص بما تمخضت عنه اجتماعات الشفافية فقد اتفقت الوفود وبالتعاون مع ممثلي المجتمع المدني على استنباط إطار قانوني تعمل في إطاره منظمات الشفافية بحرية، وكذلك أفضل السبل لاستقلالية القضاء في ضوء توصيات اجتماع حكم القانون. وفي ضوء اجتماع تمكين المرأة

اقتصادياً، فإن المنتدى يشجع تطوير مشاريع تساعد على تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك تبادل التجارب فيما يحضى نظاماً فعالاً لا يضمن ذلك.

وأخيراً يرحب الوزراء بما جاء من مقررات اجتماع حقوق الإنسان في الدوحة يرحب المنتدى باقتراح مصر لإقامة شبكة لمراكز البحوث والأكاديمية المستقلة لتقديم الاستشارات حول التنمية الإقليمية.

دعم الديمقراطية:

يشكر المنتدى كلاً من حكومات إيطاليا وتركيا واليمن وكذلك المنظمات غير الحكومية في بلدانهم لرعاية حوار دعم الديمقراطية (DAD) وتنظيمهم فعاليات لذلك. وبعد مناقشة توصيات حوار دعم الديمقراطية في كل من اسطنبول والبندقية وصفاء وكولكبدم والرباط بتعاون من الحكومة المغربية، فإنهم يشجعون المزيد من العمل حول المقترحات بما في ذلك رصد تنفيذ مقررات مناهضة التمييز ضد المرأة .(CEDAW) ويرحب المنتدى بالتزام (DAD) بدعم الشركاء الأهليين لاستمرار مشاركتهم في إطار (DAD) وتوسيع آفاقه ونشاطاته. كما ناقش المنتدى مجالات جديدة لعمل (DAD) وسيستمر الحوار بين المنتدى وممولي (DAD)لتطوير العمل في هذا المجال مستقبلاً.

مؤسسة المستقبل :(Foundation)

أستمع المنتدى إلى المنظمات غير الحكومية حول احتياجات دعم المجتمع المدني وعملهم حول الإصلاح. ويرحب المشاركون بالتزام عدد من الشركاء لإقامة مؤسسة المستقبل لدعم المجتمع المدني والعملية الديمقراطية في المنطقة. ويتطلعون لإقامة وتطوير المؤسسة بالتشاور ما بين المجتمع المدني

والحكومات والقطاع الخاص.

صندوق المستقبل، وتكملة لمراكز رواد الأعمال، فإن المنتدى يشيد بإطلاق مجموعة من ا لشركاء لصندوق المستقبل برأسمال ١٠٠ مليون دولار والذي سيساعد في تطوير مشاريع صغيرة ومتوسطة ناجحة في المنطقة من خلال إمدادهم بالمنح والقروض. ويشكر المنتدى بحرارة من التزموا بالتمويل ويشجعون الآخرين بالمشاركة.

الاستنتاج:

يلاحظ المشاركون في المنتدى تعزز وتطور شراكة الثمانية الكبار ودول المنطقة. وقد عبر المشاركون عن شكرهم لمملكة البحرين لتنظيم اجتماع المنتدى وتسهيل حضور المشاركين كما عبروا المشاركون عن شكرهم للحكومات ومجموعات المجتمع المدني الذين استضافوا ونظموا الفعاليات في مسار هذا العام. يتطلع الوزراء إلى التعاون الكامل لحظة الدعم ويرجعون بدعوة الأردن لاستضافة منتدى المستقبل عام ٢٠٠٦ خلال الرئاسة الروسية لمجموعة الثمانية الكبار.

المؤتمر الموازي

لمنتدى المستقبل

٧-٨ نوفمبر ٢٠٠٥

المنامة مملكة البحرين

البيان الختامي

المؤتمر الموازي لمنتدى المستقبل

٧-٨ نوفمبر ٢٠٠٥

المنامة مملكة البحرين

"البيان الختامي"

عقد بفندق الخليج في مدينة المنامة بمملكة البحرين المؤتمر الموازي لمنتدى المستقبل خلال الفترة من ٧-٨ نوفمبر ٢٠٠٥م، بحضور أكثر من ٣٠٠ مشارك من ٢٥ دولة وبعد جلسة الافتتاح والتي تحدّث فيها كل من المهندس عبد النبي العكري رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر، والدكتور جيمس زغبي رئيس المعهد العربي الأمريكي، والأستاذ عزت عبد الهادي منسق شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، اجتمع المشاركون لمناقشة أوراق المؤتمر المرتبطة بمحاوره الأساسية الستة.

و قد خرج المشاركون من خلال المناقشات التي استمرت خلال يومي المؤتمر بالنتائج والتوصيات التالية:

المحور الأول : التنمية المستدامة:

١- يطالب المؤتمرون الحكومات العربية المشاركة في المنتدى تقديم برنامج عمل مشفوع بجدول زمني محدد فيه خطوات الإصلاحات التي تعتزم تنفيذها لترسيخ مبادئ الحكم الصالح .

٢- دعوة الحكومات العربية التوقيع والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات

الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية والشفافية ومحاربة الفساد وإدماجها في القوانين الوطنية.

٣- العمل على تطبيق المبادرة الدولية حول الترسيخ على حقوق الإنسان والديمقراطية في التعليم والتنشئة في المدارس وتشجيع خطوات بعض الدول والمؤسسات المدنية السباقة في هذا المجال يعتبر مجال التربية والتوعية مجالا في غاية الأهمية بالنسبة لنشر ثقافة ومبادئ الحكم الصالح وهو عمل يجب أن تتحمل فيهى الحكومات العربية مهتمة بإنجازه وذلك بإدماج هذه المبادئ في المناهج التعليمية.

٤- وضع برنامج زمني للإصلاح الشامل سياسياً:

- سن دساتير حديثة لا تتناقض بأي شكل من أشكال القوانين الدولية وحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية.

- إجراء انتخابات إقليمية ومحلية للحكومات المحلية والبلديات من أجل توسيع المشاركة الشعبية.

- السماح بإنشاء جمعيات ومنظمات المجتمع المدني .

- إصلاح القضاء بحيث يخضع لمعايير الإنسانية ومواثيق حقوق الإنسان .

- وضع القوانين للمسائلة والشفافية وحق الوصول اقتصاديا لكافة العلامات والمعاهدات.

- وضع البرامج الاقتصادية التنموية.

- من القوانين التي تكشف الفساد والرشوة .

- حل مشكلة البطالة.

- حل مشكلة البطالة.

٥- وضع برامج الرعاية الاجتماعية للعاطلين والمهمشين اجتماعيا.

٦- دعوة الحكومة إلى المصادقة على اتفاقية نظام روما دون إبطاء والتنديد بكل اتفاق ثنائي يهد ف إلى تعطيل دور المحكمة الجنائية الدولية .

٧- رفع كل القيود والحواجز القانونية التي تقوض عمل وجهود منظمات المجتمع المدني.

٨-ضمان الحق في الوصول إلى المعلومة وتأمين شروط استهلاك مصادر تدفق المعلومات كشرط أساسي لتشييد الحكم الصالح.

٩- تأمين شروط الإطلاع الدوري و المنتظم على الحقائق والسياسات التي تخدم مصالح المجتمع وموارده وتأمّن رفاهيته.

١٠- إشراك منظمات المجتمع المدني في بلورة وإعداد المشاريع والقوانين التي من شأنها أن تساهم في عملية البناء الديمقراطي بحكم دور المنظمات كشريك أساسي في عملية التنمية المستدامة.

١١- يعتبر مجال التربية والتوعية مجالا في غاية الأهمية بالنسبة لنشر ثقافة ومبادئ الحكم الصالح وهو عمل يجب أن تتحمل فهى الحكومات العربية مهتمة بإنجازه وذلك بإدماج هذه المبادئ في المناهج التعليمية.

١٢- تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني لتصبح شريكاً فعليا في عملية التنمية والديمقراطية وتخصيص دعم مادي كافي لها.

١٢- يدعو المؤتمر الحكومات العربية لاعتماد الحوار الاجتماعي والشراكة المجتمعية لأطراف الإنتاج الثلاثة في كل ما يتعلق بالتنمية .

١٤- ان الموارد الطبية والأراضي والسواحل والمياه الإقليمية هي ملك للشعوب ويجب على الدولة حمايتها من المتنفذين والتصرف بها للمصلحة العامة.

١٥- التأكيد على حق المواطن في العيش الكريم وتلبية جميع احتياجاته المادية والمعنوية ومراعاة الفئات الضعيفة في المجتمع.

المحور الثاني : الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان:

١- التأكيد على أن الإصلاح هو حاجة حيوية داخلية وطنية، وهي مهمة أساسية للشعوب العربية وفي طليعتها مؤسسات المجتمع المدني وليس استجابة لضغوط أو إملاءات خارجية أو التحاقاً أو تبعية لها.

٢- ضرورة إجراء مصالحات بين الأنظمة والشعوب وكافة شرائح وفئات المجتمعات على قاعدة الإعتراف بالآخر كشريك في الوطن ويملك نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات تمهيداً لتوافق وطني حول الدساتير .

٣- إلغاء الأحكام العرفية وإيقاف العمل بقوانين الطوارئ وإلغاء المحاكم العسكرية والاستثنائية.

٤- احترام وتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع.

٥- تعديل القوانين الناظمة لممارسة الحريات العامة للتوائم مع المعايير الدولية الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الانسان.

٦- إطلاق سراح المعتقلين السياسين وسجناء الرأي وضمان عودة المبعدين والمنفيين إلى أوطانهم ورد الاعتبار لهم وللمحرومين من الجنسية معنوياً والتعويض عليهم مادياً والطلب من الحكومة البحرينية كمضيفة لمنتدى المستقبل أن تبادر لذلك كقدوة لباقي الحكومات وأن تعيد افتتاح مركز

البحرين لحقوق الإنسان.

٧- القيام بإصلاحات جادة وحقيقية للأنظمة القضائية لضمان القيام بدورها الهام في ضمان احترام حقوق الإنسان.

٨- التأكيد على ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان واحترام وتطبيق الإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتمكينهم من الاتصال بنظائرهم في مختلف دول العالم والتعهد بالكف عن إتهامهم أو وصفهم بالعمالة والاستعانة بالأجنبي .

٩- ضرورة قيام البرلمانات ومجالس الشورى بأخذ دورها الفعلي في عملية الإصلاح بكافة أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعدم الاكتفاء بلعب دور المراقب أو المتلقي على قاعدة الفصل بين السلطات.

١٠- ضرورة مصادقة جميع دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع على اتفاقية روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية.

١١- تعديل اتفاقية مكافحة الإرهاب العربية بما يضمن عدم توظيفها للتضييق على الحريات العامة والشخصية.

١٢- ضرورة تمثيل مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات ومناقشات اجتماعات دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع.

١٣- ضرورة الاعتراف بمؤسسات المجتمع المدني من قبل الحكومات وفي حقها في مناقشة القضايا العامة والاهتمام بما تطرحه من أفكار.

١٤- احترام التعددية الثقافية والعرقية وضمان الحق في ممارستها لثقافتها وعاداتها الخاصة.

١٥- التأكيد على الحق في مقاومة الاحتلال للأوطان كعمل مشروع وتمييزه عن الارهاب.

١٦- مطالبة دول المنتدى بإنهاء احتلال العراق بأسرع وقت ممكن.

١٧- رفض مبدأ العقوبات الجماعية ضد الشعوب والتلويح بإستخدام القوة العسكرية كما حصل ضد العراق ويحصل الآن ضد سوريا وإيران .

١٨- إنشاء صندوق عربي لتمويل نشاطات مؤسسات المجتمع المدني العربية.

١٩- مطالبة الدول المشاركة في منتدى المستقبل ممارسة الضغوط الحقيقية على إسرائيل لضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال بما يمثله من إنتهاك جسيم لحقوق الإنسان والشعب الفلسطيني وإنهاء احتلال الأراضي السورية واللبنانية وإطلاق سراح كافة المعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية.

٢٠- تحديد يوم معين من السنة للتضامن مع السجناء والأسرى العرب في كافة السجون الاسرائيلية والأمريكية والعربية.

٢١- استحداث هيكلية دائمة للمنتدى الموازين لمتابعة تنفيذ التوصيات وتشكيل لجنة تضم اللجنة التحضيرية البحرينية واللجنة التحضيرية الأردنية للإعداد للمؤتمر القادم في الأردن ومتابعة التوصيات.

المحور الثالث : المرأة:

بيان المشاركين في محور المرأة:

نحن المشاركات والمشاركون في المؤتمر الموازي لمنتدى المستقبل المنعقد في

البحرين في الفترة من ٧-٨ نوفمبر ٢٠٠٥، والقادمون من بلدان تختلف في مستوى تطورها وتقدمها نعي حجم المخاطر التي تتهدد المنطقة سواءً باحتلال فلسطين والعراق أو تهديد سوريا، وهي منطقة يضربها الركود الاقتصادي وتشوه التنمية والآثار السلبية للعولمة، هذا إلى جانب غياب الحريات العامة والانتقاص من الحقوق الديمقراطية وتهميش النساء وتدهور التعليم والمعرفة وهو ما كشفت عنه تقارير التنمية الإنسانية الدولية والإقليمية والمحلية في الوطن العربي، لقد تبين لنا أن التمييز ضد المرأة هو عنصر مشترك بين كل المجتمعات في المدن والأرياف، وفي المراكز والأطراف، ويتجلى هذا التمييز في الثقافة التقليدية، والعامة.

كما يتخذ أشكالاً، سياسية تبرز في تدني مشاركة النساء في مؤسسات صنع القرار في سياق الاستبداد والفشل في تداول السلطة، واقتصادياً في تأنيث الفقر والبطالة وانتشار الأمية والمرض حيث يحمل الجوع وجه امرأة، واجتماعياً في كل أشكال العنف الأسري والمجتمعي والتشريعي، وتتنافى هذه الأوضاع القانونية والواقعية مع المواثيق الدولية التي أقرت أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، كما يناقض الاتفاقيات التي صادقت عليها الحكومات وعلى رأسها الاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات منظمة العمل الدولية أو تلك الاتفاقيات التي لم توقع عليها الحكومات.

وقد أدى ذلك كله إلى تدني وضع المرأة، وتحويل جسدها إلى سلعة أو عورة، وإلى تراجع مكانتها وتشويه صورتها مع تعطيل طاقاتها المبدعة ومحاصرتها في أدوار نمطية وفرض الوصاية عليها وحرمان التنمية من قدراتها كمواطنة حرة كاملة الأهلية قادرة على السيطرة على مصيرها.

ونحن إذ نرى أن تصفية كل أشكال التمييز ضد النساء تأكيداً لمباد
المواطنة والمساواة النوعية والديمقراطية والعدالة والكرامة الإنسانية هي
جميعاً ضرورات أولية على الحكومات أن تنهض بها لا من أجل تقدم النسا
وحدهن وإنما من أجل تقدم المجتمع العربي كله وتغييره إلى الأفضل وتعظي
قدرته على مواجهة المخاطر، فلن تستطيع المجتمعات صد الأخطار فيم
يعيش فيها محرومون من الحقوق ومهمشون.

وحين كافحت النساء العربيات منذ نهاية القرن التاسع عشر من أجل
حقوقهن وحرياتهن كن يضعن تقدم المجتمع ونهضته نصب أعينهن قضية
تحرير النساء وهي قضية سياسية في المقال الأول تستدعي تعبئة الجهود
الدولية والإقليمية وانخراط جميع منظمات المجتمع المدني في العمل من أجل
القضية بإدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في أدبياتها وآليات عملها.

أ. مناهضة التمييز ضد المرأة:

١- حث دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع التي لم تصادق
على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالمصادقة عليها،
وكذلك المصادقة على نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية وكافة
الاتفاقات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢- رفع التحفظات العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز
ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل والانضمام للبرتوكول الاختياري.

٣- تعديل دساتير دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع بما
يضمن حقوق متساوية بين جميع المواطنين بلا قيد أو شرط و مزيد من حرية
العمل المدني واعتبار المواثيق الدولية مرجعية أساسية للتشريع.

٤- تعديل كافة التشريعات بما يضمن المساواة التامة بين جميع المواطنين وخاصة المتعلق منها بالأسرة.

٥- حث الحكومات على إنشاء مراكز إيواء وحماية للنساء اللاتي يتعرضن للعنف ودعم المنظمات النسائية العاملة في هذا المجال.

٦- اعتماد نظام تخصيص الحصص (الكوتا) بما لا يقل عن ٣٠٪ في السلطات المختلفة من تشريعية وقضائية وتنفيذية وفي مؤسسات المجتمع المدني وجعل هذا مقراً على مستوى الدساتير.

٧- تخصيص ميزانيات حكومية لدعم مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة المنظمات النسائية.

٨- اتخاذ التدابير اللازمة لتعديل ثقافة التمييز ضد المرأة وخاصة من خلال صورتها في مناهج التعليم وفي الإعلام والدراما.

٩- ضمان مشاركة النساء في إعداد مشاريع التنمية وصياغتها وبخاصة مشاريع التنمية الريفية.

١٠- تبني خطاب ديني إعلامي مستنير يدعم مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

١١- إنشاء مراصد وطنية وإقليمية لمراقبة تنفيذ التشريعات والخطط التنموية والميزانيات والسياسات من زاوية مساواة النوع الاجتماعي.

١٢- دعم مؤسسات الإقراض النسوي لإيجاد فرص استثمارية للنساء.

١٣- رفع الميزانيات الحكومية المخصصة للطفولة والأمومة والصحة الإنجابية.

١٤- إقرار التعليم الإلزامي والقضاء على أمية المرأة في جميع أشكالها أبجدية وقانونية وسياسية وثقافية واجتماعية.

١٥- إصلاح نظام القضاء على أسس عصرية وديمقراطية بما يضمن المساواة أمام القانون وعدم إعمال القاضي لثقافته الخاصة في قضايا الأسرة.

ب. التمكين السياسي للمرأة:

١- يدعو المؤتمر في مجال التمكين السياسي للمرأة كل من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لوضع استراتيجية شاملة للتمكين السياسي للنساء العربيات تنهض على نشر الديمقراطية والتعددية في الحياة السياسية، وفي مواقع اتخاذ القرار في المؤسسات العامة الحكومية والخاصة، وفي الأسرة والمدرسة والإعلام والتعليم، واعتماد نظام الكوته التزاماً بما قررته الأمم المتحدة ووافقت عليه الحكومات العربية بتخصيص نسبة ٣٠٪ للنساء في كل مراكز إتخاذ القرار، وبما أن العقد الدولي للمرأة قد أنقضى بحلول عام ٢٠٠٥م، الذي كان ينبغي على الحكومات تنفيذ التزاماتها خلاله فإننا نجدد المطالبة بتنفيذ هذا الالتزام بحلول عام ٢٠١٠م.

٢- ولا يمكن أن نتوصل للتمكين السياسي للنساء إلا بانتهاج سياسات اجتماعية واقتصادية توفر العدالة والرعاية الاجتماعية من خلال مؤسسات وحكومية وتستأصل الفقر والتهميش، وسياسة تعليمية إعلامية تبتعد عن الدور النمطي للمرأة وتقوم على المساواة واحترام الكرامة الانسانية.

المحور الرابع : تمكين الشباب:

١- تطوير القوانين والتشريعات ورعاية وتمويل المشاريع الصغيرة ومراعاة ذوى الاحتياجات الخاصة للحد من البطالة، ثم تشكيل جهاز مراقبة ممثلا عن

المجتمع المدنى مهمته مراقبة سياسة الحكومة في تنفيذ البرامج الموجهة لدعم الشباب.

٢- سن القوانين الميسرة لتأسيس ودعم المؤسسات الشبابية، للعب دوراً إيجابيا فى المجتمع، مع التأكيد على ضرورة تطبيق الحقوق الأساسية للإنسان كما وردت فى مواثيق الامم المتحدة ، ودعوة الأنظمة السياسية لتطبيق توصيات لجان الأمم المتحدة.

٣- مكافحة الأمية بكافة أشكالها، وربط سوق العمل بالتخصصات الدراسية والمناهج وطرائق التدريس لتتلاءم مع العصر، وسن القوانين وتأسيس نقابات للمعلمين تعنى بصون حقوقهم وتقيم أدائهم دورياً.

٤- تمكين التنظيمات الشبابية سياسياً وثقافياً، بما يساهم في وضع حلول حقيقية لعزوف الشباب عن الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني والسياسي، ومكافحة ثقافة الاستهلاك.

٥- صياغة استراتيجية ثقافية شاملة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، تشمل تأسيس كليات للفنون، وتتشيد مرافق البنية التحتية للثقافة وصياغة سياسة اعلامية جديدة ترمى لتعزيز الثقافة الوطنية وتمكين قوى المجتمع المدنى المعنية بالشباب من الاستفادة من الأجهزة الإعلامية فى طرح آرائها المختلفة والعمل من أجل حرية البث الإذاعى والتليفزيوني المستقل وإنشاء قناة شبابية، ووضع سياسة لحماية الآثار الوطنية وتعريف الأجيال الجديدة على تاريخ بلادهم.

٦- إقامة مؤتمر سنوى للشباب لمناقشة قضاياهم.

٧- توسيع مشاركة الشباب في القطاع النيابي والبلدي عبر تخفيض سن

المسموح لهم بالتصويت إلى ثمانية عشر عاماً، والمسموح لهم بالترشح إلى خمسة وعشرين عاماً، وضمان مشاركة فاعلة للشباب من خلال حرية الانتساب لأي تنظيم سياسي أو مدني دون قيد أو شرط.

المحور الخامس:

أ. نحو منطقة آمنة وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي:

١- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك حق العودة للاجئين.

٢- الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان ومزارع شبعا.

٣- إنهاء الاحتلال الأمريكي والبريطاني من العراق والحفاظ على وحدته.

٤- إدانة الأعمال الإرهابية والجرائم التي ترتكب بحق الشعب العراقي.

٥- تجنيب المنطقة والعالم مخاطر الإرهاب يتطلب معالجة أسبابه ودواعيه مع ضرورة عدم استهداف المدنيين كأهداف للإرهاب أو استخدام الإرهاب كذريعة أو وسيلة لتحقيق أهداف سياسية بما لا يتعارض مع حق الشعوب في المقاومة في إطار القانون الدولي والإنساني.

٦- وسيلة لتحقيق أهداف سياسية بما لا يتعارض مع حق الشعوب في المقاومة في إطار القانون الدولي والإنساني.

ب: نزع أسلحة الدمار الشامل:

إن الطريق للديمقراطية والإصلاح في منطقة الشرق الأوسط يتطلب تحقيق الأمن والاستقرار الناتج عن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة

خالية من أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والنووية والكيماوية، لذلك:

١- نطالب بتنفيذ القرار الخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل الصادرة في مؤتمر (مد السريان ومراجعة معاهدة منع الانتشار النووي) عام ١٩٩٥ والذي تم تأكيده في مؤتمر المراجعة عام ٢٠٠٠ في الأمم المتحدة.

٢- الاحتفاظ بحق الدول الأعضاء الموقعين على المعاهدة في الاستخدام السلمي للبرامج النووية.

٣- الضغط على إسرائيل للانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي وإخضاع برامجها للتفتيش الدائم والدوري من قبل وكالة الطاقة الذرية.

٤- مطالبة الدول الكبرى الالتزام أيضا في تنفيذ المعاهدة والبروتوكولات الملحقة فيها بما يخص التخلص من أسلحتها النووية تدريجياً.

٥- إغلاق مفاعل ديمونة الإسرائيلي في صحراء النقب لخطورته على أمن وسلامة المنطقة.

٦- حظر دفن النفايات النووية في منطقة الشرق الأوسط لخطورتها على سلامة وصحة الشعوب في المنطقة.

٧- السماح للدول المنضمة للمعاهدة استخدام الطاقة الذرية في المشاريع الإنمائية التي تستخدم في التنمية.

٨- حظر استخدام أسلحة تقليدية تستخدم فيها التقنية النووية.

المحور السادس : العلاقات بين مجموعة الدول الثماني ودول المنطقة

بناء على إعلان الرباط والقرارات التي اتخذت أرتأينا التالي :

أولاً : أن دور المجتمع المدني مازال هامشياً وتسويقياً وضمن العلاقات العامة ولم تفعل القرارات المتخذة بشأن المؤتمر.

ثانياً: على صعيد حكومات دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع ومجموعة الدول الثماني "(G8) فإن كافة البرامج المعروضة في الوثيقة مازالت معزولة عن المجتمع المدني.

ثالثاً: إيجاد آليات لغرض الرقابة الشعبية على جميع البرامج.

رابعاً: نطالب الحكومات العربية ودول قمة الثماني G8 بتنفيذ تغييرات جوهرية على الصعيد الديمقراطي والحقوقي.

خامساً: ضرورة مشاركة النقابات العمالية في القطاع الأهلي والقطاع العام كطرف في إبرام الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الصادرة عن الدول الثماني G8 مثال (الخصخصة).

سادساً: ضرورة تأسيس النقابات العمالية في القطاع العام والخاص في دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع.

سابعاً: فرض معايير منظمة العمل الدولية على دول شمال أفريقيا ودول الشـــرق الأوسط الموسع التي تطلب الدعم المالي أو الفني أو تلك التي توقع اتفاقية.

ثامناً: ضرورة إعفاء دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع من الديون وفوائدها بالكامل وليس بجدولتها لكون هذه الديون استخدمت في مشاريع غير انتاجية ولم تحظ من الأصل بمراقبة شعوب هذه الدول.

على صعيد العلاقات بين الشعوب من الناحية الثقافية والإنسانية :

أولاً: تشجيع الاندماج والتفاعل والتفاهم وقبول الأخر بين هذه الشعوب.

ثانياً: على الدول الصناعية اعتماد مبدأ سيادة القانون الدولي على جميع الدول الكبيرة والصغيرة منها.

ثالثاً: الابتعاد عن ازدواجية المعايير التي تولد اليأس وما ينتج عنه ضد التطرف والعنف.

رابعاً: على دول مجموعة الثماني G8 أن تعترف بالفظائع التي ترتكب في حق الشعوب الأخرى والاعتذار لها.

خامساً: دعم منظمة الأمم المتحدة وحمايتها من الضغوط والتأثيرات الخارجية.

سادساً: تطبيق قرارات الأمم المتحدة على جميع الأعضاء وبدون تمييز.

سابعاً: على الدول المشاركة دعم الجمعيات الأوربية والأمريكية ذات الأصول العربية والتي تعمل على مد جسور التفاهم والتقارب ما بين الشعوب والأديان والمعتقدات والمذاهب خاصة تلك التي تعمل في مجال الإعلام الأجنبي لتحميله مسؤولية المصداقية والتوازن في تقديم عرض الأخبار حول القضايا العربية وذلك لأهمية الاعلان في تشكيل رؤى الشعوب وإثارة مشاعرها على مجتمعات وشعوب أخرى.

ثامناً: تحديث الخطاب الديني وتشجيع الحوار بين الديانات.

و يدعو المنتدى الموازي إلى أهمية البحث عن الوسائل والسياسات الدافعة نحو تفعيل المشهد الثقافي كتربة فكرية ضرورية لإنجاح أي برامج تكنولوجية

واقتصادية.

وعلى صعيد نقل التكنولوجيا، نوصي كالآتي :

أولاً: إزالة عوائق إمكانية الاستفادة من منجزات العلوم والتكنولوجيا لتطوير اقتصاديات البلدان النامية والأقل نموا في الشرق الأوسط.

ثانياً: تقديم المساعدات من البلدان المتقدمة، خاصة الدول الثمان للبلدان النامية والأقل نموا في الشرق الأوسط وبما يمكنها من الحصول على رخص استغلال الاختراعات وأسرار الانتاج والوثائق والمعلومات الجديدة ودعم تمويل عقود التراخيص أو منحها بمقابل رمزي وذلك بتقديم التدريب اللازم للاستفادة من ضمان برامج التوظيف.

ثالثاً: عدم ربط نقل التكنولوجيا أو تسهيل الحصول عليها بأهداف سياسية.

وفيما يتوجب على دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط الموسع القيام به نوصي بالآتي:

أولاً: إقامة اتحاد إقليمي عربي يهدف إلى تحرير التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا.

ثانياً: إقامة المشروعات التنموية المشتركة.

ثالثاً: إقامة المؤسسات المشتركة للبحث التطبيقي المعتمد على منجزات العلم الحديث لرفع مستوى التنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا.

رابعاً: إنشاء مراكز متخصصة من خلال أطر مشتركة ذو كفاءة عالية تتولى جمع قواعد البيانات والمعلومات ويكون من مهامها تحديث وسائل

الاتصال بالمراكز الدولية والأجنبية الخاصة للحصول على المعلومات التكنولوجية وإيصالها إلى أجهزة الدول المعنية والجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الصناعية للاستفادة منها في البحث والتطوير.

خامساً: إيجاد استراتيجية مشتركة وفعالة للاستثمار في مجال تطوير التعليم والبحث العلمي.

سادساً: إحياء السوق العربية المشتركة.

وفي الختام يوصي المؤتمر بالتالي:

١- تشكيل هيئة ثلاثية من المؤتمر الموازي لمنتدى المستقبل والقطاع الخاص لرصد ومراقبة مسار المشاريع والبرامج المقدمة من منتدى المستقبل.

٢- إنشاء صندوق لدعم المجتمع المدني.

بيان الرئاسة الختامي

لمنتدى المستقبل الرسمي

الثالث بالبحر الميت

الأردن - ديسمبر ٢٠٠٦م

بيان الرئاسة الختامي
لمنتدى المستقبل الرسمي الثالث بالبحر الميت
الأردن - ديسمبر ٢٠٠٦م

عقد منتدى المستقبل اجتماعه الثالث في منطقة البحر الميت في المملكة الاردنية الهاشمية يومي الخميس الموافق ٣٠ تشرين ثاني ٢٠٠٦ والجمعة الموافق ١ كانون أول ٢٠٠٦ بمشاركة وزراء خارجية وممثلين عن دول الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا ودول مجموعة الثماني الصناعية وشركاء اخرين. وعقد اجتماع المنتدى في وقت هام: فبالرغم من العنف والتحديات السياسية في المنطقة، وكذلك بالرغم من العقبات الاقتصادية والتعليمية المستمرة، اجتمع قادة حكوميون و قياديو مجتمع مدني من حول العالم معا ليعبروا عن الحاجة للتعاون والاصلاح أكثر من أي وقت مضى من اجل احلال سلام و ازدهار كبيرين لشعوب الشرق الأوسط.

ولقد راجع المشاركون وعلى امتداد يومين التقدم المنجز في تنفيذ مبادرات قمة سي ايلاند وجدد المشاركون عزمهم على الاستمرار في التعاون الوثيق لتحقيق اهداف وتطلعات هذا الحوار وهذه الشراكة. ونوه المشاركون بالجهود المميزة للمملكة المغربية ومملكة البحرين في استضافة الاجتماعين السابقين.

وشدد المشاركون على أهمية تقوية الزخم لجهود الاصلاح النابع من الداخل، واتفقوا على أنه و بالرغم من انه تقع على عاتق حكومات دول المنطقة

المسؤولية الأساسية في دفع برامج الإصلاح قدماً، فإن هذا الجهد مع ذلك يجب أن يعزز ويكمل من خلال مساندة سياسية واقتصادية يوفرها المجتمع الدولي ، وفي هذا الصدد فلقد تم التأكيد على أن وتيرة ومحتوى الإصلاحات في أي دولة أو إقليم ستكون أكثر شمولية ورسوخا عندما يتم تسوية النزاعات طويلة الأمد في المنطقة.

وفي هذا الصدد ، وعشية اللقاء الوزاري، ناقش وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الرسمية مختلف القضايا في المنطقة، وأعادو التأكيد على أن دعمهم للاصلاح في المنطقة سيسير يدا بيد مع دعمهم لإيجاد تسوية عادلة و شاملة ودائمة للصراع العربي-الاسرائيلي استنادا لمرجعيات السلام في الشرق الأوسط ، بما فيها قرارات مجلس الأمن الدولي للامم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ بالاضافة للمبادرة العربية التي اقرت في القمة العربية في بيروت.

كما أعادوا تأكيد التزامهم بمبادئ خارطة الطريق بهدف التوصل إلى حل قائم على أساس دولتين، تقام بموجبه دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة ومتواصلة جغرافيا تعيش بسلام واستقرار ورفاه مع اسرائيل، وأن يتحقق ذلك من خلال المفاوضات السريعة والمباشرة بين الجانبين.

رحب المشاركون باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه ما بين السلطة الفلسطينية واسرائيل وحثوا الجانبين على استمرار اظهار التزامهم بالسلام من خلال اتخاذ اجراءات وتدابير من شأنها تثبيت وتعزيز وقف اطلاق النار وتمهيد الطريق لمفاوضات سياسية ملموسة وفعلية.

عبر المشاركون عن قلقهم العميق إزاء الوضع المقلق في العراق وأعادوا التأكيد على التزامهم باستقلال العراق السياسي ووحدته الاقليمية ، كما

عبروا عن دعمهم القوي للحكومة العراقية لجهودها الرامية إلى استعادة الأمن وتعزيز المصالحة الوطنية والحوار، وعبرو أيضاً عن تأييدهم للجهود المبذولة من المجتمع الدولي في هذا الاطار.

وفي هذا الصدد ، دعا المشاركون إلى أن تكون العملية السياسية شاملة وتضمن مشاركة جميع العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية والطائفية والايديولوجية، أو أية اعتبارات أخرى بهدف ضمان عراق موحد مستقر ومزدهر ذي سيادة.

عبر المشاركون عن التزامهم الكامل بدعم جميع الجهود الرامية إلى المساهمة في تعزيز أمن لبنان واستقراره ورفاهه واستقلاله ووفاقه من خلال تعزيز الحوار والوفاق الوطني ، كما عبروا عن استنكارهم وإدانتهم للاغتيالات السياسية التي استهدفت قادة ومفكرين لبنانيين كبار مشددين على دعمهم الكامل لجهود الحكومة اللبنانية لتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم النكراء للعدالة . كما عبروا عن دعمهم لتطبيق قرار مجلس الامن للامم المتحدة ١٧٠١ .

أثنى المنتدى على عمل الحكومات الايطالية ، والتركية واليمنية وشركائهم من المنظمات غير الحكومية (لا سلام بدون عدالة ، المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والانسانية ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان HRITC)، لرعايتهم المشتركة لحوار دعم الديمقراطية وتنظيم نشاطات حول تمكين المرأة في الحياة العامة والتعددية السياسية والعملية الانتخابية وحرية التعبير ضمن هذا اطار. ورحب المنتدى بعمل برنامج حوار تعزيز الديمقراطية لا سيما في مجال تعميق التعاون ما بين الحكومات والمجتمع المدني باعتباره عنصرا حيويا في عملية الاصلاح الديمقراطي.

نوه المشاركون بأنه وخلال العامين الماضيين فإن العديد من النشاطات المهمة قد تم تنفيذها من قبل الحكومات بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية الراعية لبرنامج حوار تعزيز ديمقراطية والتي عبرت عن نفسها من خلال قيام إطار للتعاون يهدف إلى تسريع وتيرة الإصلاحات في مجالات توسيع الشراكة السياسية ، وتمكين المرأة، وانتخابات حرة ونزيهة، و ضمان إعلام حر مستقل ومهني، وعليه فقد رحب المشاركون بتوصيات حوار تعزيز الديمقراطية الخاصة بسبل دفع مسيرة التحول الديمقراطي في المنطقة. بالإضافة لذلك أثنى المشاركون على دور الحكومة اليمنية في المؤتمر الحكومي حول الديموقراطية و الاصلاح و حرية التعبير الذي عقد في صنعاء في حزيران من عام ٢٠٠٦ .

عبر الوزراء عن التزامهم بمبدأ تعظيم المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا ، كما نوهوا بالدور المحوري الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية. شدد المنتدى على أهمية دور الاعلام المحترف والمستقل والقادر على ممارسة حرية التعبير المسؤول، وعلى الحاجة لتزويد الإعلام بالوسائل والمعلومات والتدريب اللازم لكي يؤدي الاعلام دوره الحيوي في عملية تعزيز الديمقراطية، كما أبرز المشاركون الحاجة لتطوير قوانين الصحافة لضمان حرية التعبير.

ناقش الوزراء وممثلو الحكومات مع ممثلي المجتمع المدني السبل الكفيلة بتعميق العمل المشترك ما بين الحكومات والمجتمع المدني والرامية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقليمية التي من شأنها أن تعزز عملية التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعبر الوزراء عن شكرهم لممثلي وفود المجتمع المدني العربي، والمركز اللبناني للدراسات السياسية، و الرابطة اللبنانية

للشفافية والعدالة، بالإضافة للمنظمات غير الحكومية العالمية لعملها حول مواضيع استقلال القضاء والبيئة القانونية و المجتمع المدني، والشفافية والفساد، وانخراط الشباب في المجتمع المدني.

أكد المشاركون على أن التطبيق الفعال لسيادة القانون يشكل ركنا أساسيا لحماية الديمقراطية وحقوق الانسان. وتوفر سيادة القانون ظروف العيش الكريم للمواطنين، ونوه المشاركون بدور استقلال القضاء و المساواة أمام القانون، ومراعاة النزاهة في تطبيق القانون، وفصل السلطات في تحقيق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

أعاد المشاركون التأكيد على دور المجتمع المدني مشددين على أهمية إيجاد البيئة الملائمة لمؤسسات المجتمع المدني وبما يتماشى مع القوانين الوطنية، للعمل والإسهام الفعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا ، ونوه الحاضرون بالتقدم المنجز في مجال تنفيذ برنامج منتدى الحوار العربي الذي يمثل منبراً للحوار بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني بما في ذلك البرلمانات ، والأحزاب السياسية والإعلام منوهين بشكل خاص بالدور الذي قام به مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في هذا الصدد .

أعادت الحكومات تأكيد التزامها بزيادة الشفافية، منوهين في هذا الصدد بنتائج وتوصيات اجتماع حوار المجتمع المدني الخاص باتفاقية الامم المتحدة لمحاربة الفساد والذي عقد في عمان خلال شهر أيلول عام ٢٠٠٦ .

نوه المنتدى بالتقدم الحاصل في مجال تمكين المرأة مع التأكيد على أن وضع المرأة في دول الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا يتطلب المزيد من العناية

مشددا على أن أخذ خطوات صغيرة في الإتجاه الصحيح نحو تعزيز مفاهيم المساواة بين الجنسين و خاصة في مجال محو الأمية من شأنها أن تحقق أثراً إيجابيا كبيراً على تعزيز الديمقراطية وإطلاق مخزون الثروة الإنسانية الهائلة في المنطقة وفي هذا الصدد أثنى المشاركون على دور الحكومة التركية في استضافة المؤتمر الحكومي الخاص بتمكين المرأة في الحياة العامة الذي عقد في انقره في شهر أيار ٢٠٠٦ .

أخذ المشاركون علما بالاعلان الختامي والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات الموازية للمجتمع المدني التي عقدت في عمان/ الأردن خلال الفترة من ٢٧-٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦ .

شدد المشاركون على أن ما يمكن أن يقدم لتعزيز التنمية في المنطقة ليس أقل من تزويد الشباب بالمهارات المناسبة لاقتصاد حديث، وتخفيض الاقصاء الاجتماعي وتعزيز التسامح والتفاهم. و تعهدوا بتقديم تعليم ذي مستوى عال وعلى نطاق واسع للاطفال والشباب، و باتخاذ إجراءات على المستوى الوطني لتنمية وتشجيع روح التعليم والتفكير الخلاق لكل الطلاب لا سيما لدى عائلاتهم ومدارسهم ومجتمعاتهم ولتشجيع وتعميق معرفة أوسع بين الأديان والثقافات، كما عبرو عن إدراكهم لأهمية تعزيز الصلات في سوق العمل وبالتالي السعي لمشاركة أكبر مع القطاع الخاص.

وافق وزراء الدول الثماني لزيادة دعمهم للإصلاح التعليمي في الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا على الاستخدام الأفضل للأموال المتوفرة، واتفق المشاركون على الحاجة لوجود التزام وانخراط أكبر من قبل جميع الدول لتعزيز الاصلاح النابع من الداخل للقطاع التعليمي، كما اتفقوا على تعزيز الجهود لتنفيذ التوصيات والاتفاقيات لوزراء التعليم بما في ذلك: تدريب

مزيد من المعلمين لتقديم تعليم عالي المستوى مبني على التخصص و المهارة وبما يعزز من التفكير الخلاق. خفض عدد الأميين بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق أهداف التعليم للجميع. تعزيز مشاركة المرأة في التعليم و التدريب بهدف الوصول لمشاركة أكبر من قبل المرأة في الاقتصاد. إدخال المجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن جهود الإصلاح التعليمي من أجل توسيع قاعدة التنمية المستدامة. إصلاح قطاع التعليم نحو مشاركة أوسع وفاعلية و كفاءة ومساءلة وتعظيم إمكانيات التشغيل للخريجين.

أقر المشاركون بأهمية إنشاء آليات لضمان ادخال الشباب بعملية صنع القرار مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الشباب يشكلون نسبة كبيرة من سكان الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا. وعلاوة على ذلك اتفق المشاركون على الدور الذي على المجتمع المدني الاضطلاع به لاشراك الشباب بالعملية الديموقراطية وبجميع نشاطات المجتمع المدني ذات الصلة. كما أبرز المشاركون الدور الذي ينبغي عل الشباب الاضطلاع به في التنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا وعلى الحاجة إلى تدريب قائم على المهارات لخلق فرص عمل ومعالجة المشاكل الكامنة لبطالة الشباب. إضافة لذلك، أشاد المشاركون بالحكومة الأردنية لاستضافتها منتدى القيادات الشابة العربية خلال الفترة من ٢٦-٢٧ تشرين الثاني من هذا العام.

رحب المشاركون بالمساهمة البناءة لممثل قطاع الأعمال وغيره من مكونات المجتمع المدني في الحوار مع الحكومات والهادف إلى تحسين البيئة الاستثمارية وطالبوا بتقديم المزيد من المبادرات الدولية والثنائية الرامية إلى دعم عملية الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة.

رحب وزراء منطقة الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا بتوصيات

اجتماع وزراء التعليم الذي عقد في شرم الشيخ في شهر أيار ٢٠٠٦ للابقاء على مجموعة العمل حول التعليم ومجموعات العمل الحالية TVET برئاسة اليابان والاردن ومحو الامية برئاسة مصر والولايات المتحدة، وللاستمرار بدعم خطط العمل بالاخذ بعين الاعتبار الاليات المناسبة والمصادر و قضايا المساءلة.

تعهد المشاركون بالمتابعة بشكل حثيث لكل ما من شأنه خلق فرص اقتصادية للمنطقة في السوق العالمي ولدعم القطاع الخاص من خلال تشجيع ثقافة الاعمال وتذليل العقبات التي تواجه التجارة والاستثمار واستخدام التعاون الاقتصادي الدولي لزيادة الفرص للجميع في ذات الوقت الذي يتم فيه دعم جهود تخفيف الفقر والبطالة.

وفي مجال جذب الاستثمارات لدول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، رحب المشاركون بتوصيات الاجتماع الوزاري (MENA-OECD) للبرنامج الذي عقد في الاردن في شهر شباط من عام ٢٠٠٦، ورحبوا على وجه الخصوص بأهداف اصلاح الاستثمار المحددة التي أعلن عنها، وحثوا الحكومات في المنطقة لمواصلة جهودها بطريقة منسقة في تحديد وتطبيق أهداف اصلاح يمكن أن تتحقق. كما أكدو دعمهم لبرنامج استثمار MENA-OECD ودعوا الحكومات خارج دول المنطقة للاستمرار بدعمها للبرنامج ولاهداف الاصلاح الرسمية في المنطقة.

علاوة على ذلك، شجع المشاركون الإنخراط الإيجابي لممثلي الأعمال وعناصر المجتمع المدني الأخرى مع الحكومات حول التحسينات التي يجب إدخالها للبيئة الاستثمارية. وختاماً دعوا للمزيد من المبادرات الثنائية الدولية لدعم جهود الإصلاح الاقتصادية النابعة من الداخل في المنطقة.

كما أشاد المشاركون على جهود مملكة البحرين والمملكة المغربية بتأسيس مراكز للتميز مشددين على الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المراكز في مساعدة قادة قطاع الأعمال في منطقة الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا في مجال تحسين قدراتهم الإدارية من خلال التدريب وتأسيس شبكات وقنوات تواصل وغيرها. كما أكدوا على أهمية تقديم دول مجموعة الثماني الدعم المالي و التقني لدعم تلك المراكز من أجل تلبية احتياجات المنطقة لتطوير مهنيين محترفين.

رحب المشاركون بالتقدم الجيد الذي حققته آليات شراكة العمل الخاص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحثوا شركاء جددا لدعم هذه المبادرة.

أخذ المشاركون علما بالتطورات الحاصلة في مجال مؤسسة المستقبل بما في ذلك الإعلان عن اختيار مجلس إدارة المؤسسة وتحديد مقرها في مدينة بيروت في لبنان وعبروا عن تطلعهم للاجتماع القادم لمجلس الإدارة المزمع عقده في عمان خلال الأسبوع القادم ، كما عبر المشاركون عن ترحيبهم بالتزام المؤسسة بتوفير أول منحها في فصل الشتاء الحالي ، كما رحبوا بتحديد تاريخ لموعد اجتماع مجلس الإدارة الثاني في بداية شهر كانون الثاني ٢٠٠٦ في عمان.

عبر المشاركون عن تقديرهم وعميق امتنانهم لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية لتنظيم وعقد الاجتماع الثالث لمنتدى المستقبل وتسهيل عملية حضور المشاركين كما نوه المشاركون بدور جمهورية روسيا الاتحادية في رئاستها المشتركة مع الأردن.

الزم المشاركون أنفسهم بعزل الأقلية الصغيرة من المتطرفين ممن يسعون لزرع الانقسام والفرقة، وعبروا عن تفاؤلهم بأن حكوماتهم وشعوبهم سوف تنجح ببناء مستقبل أفضل لنفسها وأبنائها من خلال تعزيز القيم والرؤية المشتركة للسلام والامن والازدهار. كما عبروا عن امتنانهم للحكومات ولجماعات المجتمع المدني التي استضافت ودعمت ونظمت نشاطات على مدار العام الحالي.

أخذ المشاركون علما برغبة العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا باستضافة اجتماعات منتدى المستقبل في العام القادم. وكون المملكة الاردنية الهاشمية المضيف للاجتماعات الحالية للمنتدى فانها ستعمل بالتنسيق مع دول مجموعة الثمانية ودول منطقة الشرق الأوسط الأوسع و شمال أفريقيا للوصول إلى اتفاق حول المضيف للمنتدى للعام ٢٠٠٧ .

يتطلع المشاركون للاستمرار بتعاونهم حول خطة الدعم خلال رئاسة المانيا القادمة لمجموعة الثماني ورئاستها المشتركة لمنتدى المستقبل ٢٠٠٧ .

البيان الختامي

الصادر عن

مؤتمر المجتمع المدني

الموازي لمنتدى المستقبل

عمان - الأردن

٢٨ - ٢٧ تشرين الثاني

(نوفمبر) ٢٠٠٦

البيان الختامي الصادر عن مؤتمر المجتمع المدني الموازي لمنتدى المستقبل

عمان - الأردن

٢٨ - ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦

بين ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦، اجتمع ثلاثمائة وخمسون ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني في ثلاثين دولة من دول العالم العربي وغرب آسيا، في العاصمة الأردنية، عمّان، للمشاركة في أعمال المؤتمر المدني الموازي لمنتدى المستقبل.

وقد تباحث المشاركون بقدر عال من المسؤولية والجدية الأوضاع العامة للمنطقة وآفاقها المستقبلية ومدى التقدم الحاصل على صعيد نشر الديمقراطية والإصلاح وحقوق الإنسان، وتوقفوا أمام المعيقات والاستعصاءات التي تعترض طريق التقدم في هذا المجال.

وتوزع المشاركون في المؤتمر على سبع مجموعات عمل متزامنة لمناقشة القضايا المدرجة على أجندة عمل منتدى المستقبل الوزاري، الذي يعقد يوم ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ في منطقة البحر الميت، بحضور ممثلين عن المؤتمر المدني الموازي، فتناولت هذه المجموعات قضايا ذات أولوية، كالبيئة القانونية والمجتمع المدني، التعددية السياسية والانتخابات، سيادة القانون واستقلال القضاء، الشفافية والفساد، الإعلام المستقل، إضافة إلى قضايا التمكين

السياسي والاقتصادي لكل من المرأة والشباب.

وبناءً على روح المناقشات التي تمت في الجلسات العامة وورش العمل المتزامنة، واعتماداً على التوصيات التي خرجت بها مجموعات العمل فإن المجتمعين يعلنون في هذا البيان الختامي ما تمّ التوصل إليه من خلاصات واستنتاجات وتوصيات.

يعبر المؤتمر عن الرؤية المشتركة للمنظمات المشاركة في تحقيق تقدم ملموس في مجالي الإصلاح وتقوية الديمقراطية في المنطقة، من خلال أنظمة حكم تسودها الحرية والديمقراطية والحكم الصالح والشفافية، ويتمتع مواطنوها بحقوق وفرص متكافئة وعادلة. ويرى المؤتمر أن المجتمع المدني شريك رئيسي في عمليات الإصلاح والمشاركة الديمقراطية والتنمية المستدامة ومكافحة الفساد وتطبيق مبادئ الحكم الصالح، والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان.

وإذ يسجل المؤتمر أن بعض التقدم قد تحقق على هذه الأصعدة في أجزاء مختلفة من المنطقة، إلا أنه يرى ضرورة انتهاج سياسات شاملة ومتماسكة في مجال الإصلاحات، ولاسيما الإصلاح السياسي، واعتبار الإصلاحات الديمقراطية خطوة أولى للتقدم في مجالات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها، ويدعو حكومات الإقليم إلى إظهار إرادة سياسية أكبر لاعتماد الإصلاحات السياسية الملحة، وبخاصة على صعيد دمقرطة الأطر الانتخابية وتكريس التعددية الحزبية والسياسية وسيادة القانون وضمان القضاء المستقل والإعلام الحر،وفتح أبواب المشاركة السياسية أمام جميع المواطنين، وفي مقدمتهم النساء والشباب، كما يدعو المؤتمر هذه الحكومات إلى الالتزام بجداول زمنية محددة لتنفيذ الإصلاحات المذكورة،

وتوفير آليات فعالة للمراقبة والمتابعة، وتمكين منظمات المجتمع المدني المعنية من أخذ دورها كاملاً في هذا المجال.

و يؤكد المؤتمر أن لدى حركة المجتمع المدني في دول المنطقة الرغبة والإرادة للعب دورها كشريك كامل في عمليات تعزيز الديمقراطية وتطبيق الإصلاحات الملحة، كما يؤكد أن المجتمع المدني في دول المنطقة مؤهل وقادر على لعب هذا الدور إذا ما توفرت له البيئة القانونية اللازمة، وأزيلت من طريقة العقبات التشريعية والإجرائية التي لا زالت تحد من فعاليته وحريته.

ولاحظ المؤتمر التقدم الحاصل على صعيد مساهمة منظمات المجتمع المدني في إطار منتدى المستقبل، ورحب بإنشاء "مؤسسة المستقبل"، ودعا إلى مأسسة مشاركة منظمات المجتمع المدني في أطر دائمة من خلال "منتدى المستقبل" وغيره من مجالات العمل .

وخَلُصَ المؤتمر إلى أنه رغم مظاهر التقدم الجزئية المتحققة في مجال تعزيز الديمقراطية والإصلاحات السياسية في عدد من بلدان المنطقة، إلا أنها أبعد ما تكون عن طموح الشعوب وحركة المجتمع المدني فيها .كما شدد المشاركون على أهمية التقدم بعملية إصلاح شاملة هدفها بناء تحول ديمقراطي مستمد من القوى الذاتية للمجتمع بمكوناته الفكرية والثقافية والاجتماعية، وصولاً إلى ديمقراطية مستدامة وحكم صالح يستندان إلى حوار وتوافق وطني داخلي وإرادة سياسية حاسمة لا يشوبها التردد .

وتوقف المؤتمر أمام القوى المحركة للتغيير والتقدم الديمقراطي في المنطقة،فدعا إلى تعاون اكبر بين مكونات وأعمدة الإصلاح، خصوصاً بين الحكومات والبرلمانات و منظمات المجتمع المدني و الحركات الاجتماعية

والأحزاب والقطاع الخاص والإعلام.

ودعا المؤتمر الحكومات إلى تطوير موقفها من منظمات المجتمع المدني،ونقله من مستوى الاعتراف المبدئي إلى مستوى التعاون المؤسسي،وبناء اطر للشراكة ، وفي الوقت نفسه احترام استقلاليتها وحقها في تنفيذ مشاريعها ونشاطاتها بحرية،وممارسة دورها في المتابعة والمراقبة.

كما دعا المؤتمر الحكومات إلى إقرار التشريعات وتوفير الحوافز للقطاع الخاص لتحمل مسؤوليته الاجتماعية،ودعم مشاريع وبرامج منظمات المجتمع المدني. ودعا الأخيرة إلى التقدم بمشاريع عمل لبناء شراكات طويلة المدى مع القطاع الخاص.

و حث المؤتمر على إيجاد آليات تعاون بين حركة المجتمع المدني و الحركات الاجتماعية و الأحزاب السياسية من أجل تعبئة الموارد البشرية المعطلة و الاحتياطية و زجها في عمليات البناء الديمقراطي و التغيير و التحديث.

و حول تأثير العامل الدولي في عمليات الإصلاح، لاحظ المؤتمر أن اتفاقيات الشراكة و التعاون بين الدول الثماني الكبرى في الشمال و بلدان المنطقة، يمكن أن تكون أداة فعالة لتعزيز برامج الإصلاح و تقوية الديمقراطية ، إذا ما اقترنت باحترام ظروف التطور التاريخي لهذه المجتمعات، إذ لا يمكن تصدير نماذج جاهزة للديمقراطية إلى المجتمعات الأخرى. وفي هذه المناسبة يعبر المؤتمر عن رفضه لاستمرار دعم الدول الكبرى لأنظمة مستبدة في المنطقة.

ودعا المؤتمر دول الشمال الصناعي إلى مساعدة المجتمعات المدنية على الاستدامة و بناء قدراتها ،وحث المنظمات غير الحكومية في الشمال على بناء

علاقات تكاملية ومتكافئة مع منظمات المجتمع المدني في دول المنطقة و توفير أدوات فعالة فيما بينهما لتعزيز التضامن على الصعيدين الدولي و الإقليمي.

وقوم المؤتمر خبرات و تجارب بناء التحالفات والشبكات بين منظمات المجتمع المدني، و ناقش آفاقها و خططها المستقبلية. ولاحظ المؤتمر أن مستوى التشبيك و الشراكات قد شهد تحسناً ملموساً خلال السنوات القليلة الماضية،حيث ارتفع عدد الشبكات و المظلات المشتركة بين المنظمات غير الحكومية بما في ذلك الشبكات الإقليمية العاملة في مجالات التنمية الديمقراطية و الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، وازدادت في الوقت نفسه نشاطاتها وتنوعت برامجها.

وفي هذا الخصوص، عبر المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم في تطوير إطار مشترك بينهم لمأسسة التعاون بين المنظمات المشاركة ، ووضع أجندة عمل مشتركة لهم، والعمل على إيجاد مرصد إقليمي للديمقراطية والإصلاح السياسي ، وبناء موقع دائم على شبكة الإنترنت ، وإصدار نشرة دورية منتظمة تغطي نشاطات المنظمات المشاركة، وتنفيذ مشاريع مشتركة بين المنظمات الأعضاء في المؤتمر.

واستأثرت الأزمات والنزاعات الإقليمية باهتمام المؤتمر، سواء في جلساته العامة أو ورش عمله المتزامنة، حيث أدان المؤتمرون استفحال معاناة الشعب الفلسطيني جراء استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وسياسات العقاب الجماعي والترحيل القسري والعزل العنصري والتجويع والحصار وقتل المدنيين، كما أدانوا العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان والذي استهدف البنى التحتية والسكان الآمنين في عموم البلاد.

كما شجب المؤتمر الدعم الأمريكي لهذه الممارسات الإسرائيلية في ظل صمت دولي ملحوظ وازدواجية المعايير تجاه تطبيق القانون الدولي الإنساني وفي الوقت نفسه فقد. أدان المؤتمر كل أنواع الإرهاب وقتل الأبرياء من المدنيين، تحت أي غطاء أو ذريعة كانت، بما في ذلك إرهاب الدولة.

كما أدان المشاركون اتساع نطاق الفوضى والعنف في العراق، وعبروا عن خشيتهم من انفلات زمام الأمور في هذا البلد، بما يهدد بنشوب حرب أهلية سافرة على أساسٍ عرقي ومذهبي قد تفضي إلى تهديد وحدة العراق الترابية.

ولاحظ المؤتمر إن الصراعات والتوترات الإقليمية، قد تركت آثارها المدمرة على عموم المنطقة التي تشهد استقطابا متزايداً ، مما يهدد بامتداد الصراعات إلى مناطق عدة.

وأكد المشاركون في المؤتمر أهمية التدارك الفوري لهذه الأوضاع من خلال العمل على إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، ووضع حدٍ للاحتلالات الإسرائيلية للأراضي العربية، وإفساح المجال أمام تسوية عادلة ودائمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

ودعا المجتمعون إلى وضع نهاية للاحتلال في العراق وأفغانستان، من خلال جدول زمني لانسحابٍ القوات الأجنبية من هذين البلدين في أسرع وقت ممكن ، كما دعا المؤتمر حكومات الدول المجاورة للعراق ، وكذلك المجتمع الدولي للتدخل الفوري لمساعدة الشعب العراقي على وقف مسلسل القتل اليومي ، واستئناف الحوار الوطني بين مختلف القوى السياسية ، بما يضمن وحدة وسيادة العراق في إطار نظام سياسي ديمقراطي تعددي .

وانتهى المشاركون إلى أن استمرار النزاعات و التوترات قد شكل مبرراً و ذريعة لتعطيل التقدم بالعملية الديمقراطية، و للمماطلة في إجراء إصلاحات جادة و عميقة، و تسبب باستفحال الفساد و القمع و الفقر والبطالة و تعطيل عمليات التنمية.

وأنهى المشاركون أعمالهم بعقد جلسة ختامية لمناقشة حصيلة المداولات و إقرار التوصيات الصادرة عن مجموعات العمل الخاصة بالمحاور السبعة ،وقرر إدماجها بالبيان الختامي بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ منه.

وبهذه المناسبة عبر المشاركون في المؤتمر عن شكرهم للجنة التحضيرية الأردنية على جهودها في تنظيم أعماله ،ولكل العاملين والعاملات الذين سهروا على راحة المشاركين،كما توجهوا بالشكر لكل الدول والمؤسسات التي ساهمت بدعم هذا المؤتمر.

البيان الختامي

الصـــــادر عـن

المنتـــــدى الموازي

لمنتـــدى المســـتقـبل

صنعاء- ديسمبر ٢٠٠٧م

البيان الختامي الصادر عن المنتدى الموازي الموازي لمنتدى المستقبل

صنعاء-٣٠ نوفمبر-٢ ديسمبر٢٠٠٧م

بدعوة من التحالف اليمني لمنظمات المجتمع المدني، عقد منتدى منظمات المجتمع المدني الموازي لمنتدى المستقبل الرابع في العاصمة اليمنية صنعاء في الفترة ما بين الثلاثين من نوفمبر والثاني من ديسمبر ٢٠٠٧، بحضور أكثر من ثلاثمائة مشارك ومشاركة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى مشاركين من تركيا، وأذربيجان، ومن الدول الصناعية الثمانية.

جاء هذا المنتدى ليرسخ خطوة أساسية هامة تتمثل بالمشاركة الإيجابية الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني ضمن برامج الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط. لقد أطلقت مبادرة الإصلاح الديمقراطي فضاءً جديداً لخلق جسور من الشراكة والتعاون بين القطاعات الهامة المؤثرة، وهي: الجهات الرسمية، المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وقد جسد هذا المنتدى بشكل جليٍّ أهمية الشراكة مع المجتمع المدني ودوره الفاعل كشريك في عملية الإصلاح الديمقراطي في دول المنطقة.

لقد أظهر حجم المشاركة في المنتدى ثقل المجتمع المدني في البلدان المشاركة بشكل لا يقبل أي تشكيك، حيث أصبح هذا المجتمع مكوناً رئيساً من مكونات الدولة. كما وأظهر الحاجة الضرورية للشروع في برامج الإصلاح

الديمقراطي في تلك الأقطار فوراً، بعيداً عن أية ذرائع قد تُساق، أو تبريرات وحجج مهما كانت.

إن انعقاد هذا المؤتمر يأتي في وقت لا تزال فيه العديد من دول الإقليم تخضع للاحتلال الخارجي، وتعصف بها، وبالعديد من دول الإقليم الأخرى صراعات داخلية وصلت في بعضها إلى حالة النزاع المسلح، ويُخشى أن تتطور الصراعات في دول أخرى إلى درجة الاحتراب المسلح، وهذا ما يجب العمل على منع حدوثه، الأمر الذي يستوجب الإسراع في تحقيق الإصلاحات الديمراطية التي تمثل معالجات حقيقة لمشاكل بلدان المنطقة، بما يحفظ استقرارها، وضمان فرص تطورها.

لقد أكد المشاركون أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فضلاً عن كونه مخالفاً للقانون والشرعية الدوليين، يعمل على استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة، ويحرم الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة في الاستقلال وإقامة دولته الديمقراطية، لذا يدعو المشاركون المجتمع الدولي بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة تلك الحقوق.

ويعبر المشاركون عن تضامنهم مع الشعب الكردي، ويدعون حكومات المنطقة بحل القضية الكردية في كافة أجزاء كردستان بالطرق السلمية وفي إطار ديمقراطي بعيداً عن استخدام القوة العسكرية التي تزيد المشكلات تعقيداً،كما يدين العنف أياً كان مصدره.

واستعرض المشاركون حالة الديمقراطية في العديد من دول المنطقة، وأكدوا على أن أزمة الشراكة في هذه البلدان تمثل السبب الرئيس في عدم الاستقرار وتحقيق التنمية. ويدعو المشاركون حكومات دول المنطقة إلى

احترام الحقوق والحريات الأساسية، وفي المقدمة منها إيقاف انتهاكات حرية الرأي والتعبير والتنظيم، ووضع حد للاعتداءات على الصحفيين وأصحاب الرأي ونشطاء منظمات المجتمع المدني.

وإذ ينظر المشاركون بإيجابية للخطوات التي اتخذتها بعض الدول العربية على طريق الإصلاح الديمقرطي فيها، كإجراء انتخابات للمجالس المحلية، أو تشكيل مجالس شورى وتطويرها، غير أن ذلك ليس كافياً، حيث أن الانتخابات التي تُجرى لا تتوفر لها شروط الحرية والنزاهة، ولا تزال المرأة محرومة من حقوقها في الانتخاب والترشيح في بعض البلدان. لذا يدعو المشاركون الحكومات العربية لتمكين المرأة من حقها الكامل في المشاركة السياسية، وتضمين دساتيرها وقوانينها هذا الحق، بما ينسجم مع المعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وإعماله فوراً بعيداً عن أي ذرائع أو تبريرات.

كما تابع منتدى منظمات المجتمع المدني الموازي لمنتدى المستقبل الرابع مايجرى داخل بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من انتهاكات بالغة وجسيمة بحق الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان ونشطاء الرأي والنقابات والأحزاب والقوى السياسية المختلفة ويعلن المنتدى عن تضامنه المطلق واللامحدود مع هؤلاء الضحايا داخل السجون والمعتقلات ,ويطالب حكومات تلك الدول بالإفراج الفوري واللامشروط عن هؤلاء الناشطين والسماح لهم بالعمل في مناخ من الحرية والأمن.

ويؤكد المشاركون على ضرورة مد جسور الشراكة مع الجامعة العربية لتعزيز التعاون بين المؤسسات المختلفة الرسمية وبما يعمل على تقوية دور المجتمع المدني كشريك فاعل في عملية البناء الديمقراطي وصنع التحولات الديمقراطية.

لقد ناقش المشاركون على مدى ثلاثة أيام، في الجلسات العامة وفي ست من مجموعات العمل، إيجاد آلية جديدة لتعزيز شراكة المجتمع المدني في منتدى المستقبل، واستمرارية عمل المنتدى الموازي وان مخرجات هذا المنتدى والعمل على تعزيز مسيرة الاصلاح الديمقراطي هي مسؤولية الجميع من منظمات مجتمع مدني وحكومات المنطقة والحكومات الصديقة الداعمة لمسيرة التحول الديمقراطي، وعليها ان تعمل بجديه وشراكه متكافأه من اجل انجاز هذه الاهداف المشتركه.

كما ناقش المشاركون التقرير الخاص بحرية الرأي والتعبير، والبنية التشريعية الخاصة بالمجتمع المدني، وموضوعات أخرى تتعلق بتمكين المرأة، وبالتعليم وسوق العمل، وبالشباب والعمل السياسي، ودور القطاع الخاص في الإصلاحات الديمقراطية.

وخلص المشاركون إلى إقرار ما يلي:

أولاً: تنظيم عمل المنتدى الموازي لمنتدى المسقبل وبحسب ما اتفق عليه المشاركون في وثيقة تنظيم عمل متابعة استمرار انعقاد هذا المنتدى والمرفقة معه.

ثانياً:التقرير الخاص بحرية الرأي والتعبير والبيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني، والتوصيات المرفقة به.

ثالثاً: نتائج أعمال ورش العمل وذلك على النحو التالي:

١- البيئة القانونية المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني.

٢- المرأة والتمكين السياسي.

٣- الشباب والمشاركة السياسية.

٤- القطاع الخاص ودوره في التحولات الديمقراطية.

٥- التعليم وسوق العمل.

٦- حرية الرأي والتعبير.

وفي نهاية أعمال المنتدى، كلف المشاركون ممثلي المنتدى الموازي إلى منتدى المستقبل تقديم ما تم إقراره.

ملخص التقرير الخاص
عن حالة الديمقراطية
في المنطقة والصادر
عن المنتدى الموازي

صنعاء ٣٠ نوفمبر-٢ديسمبر٢٠٠٧م

مدخل :

هذا هو التقرير الأول عن " حالة الديمقراطية " في البلاد العربية والذي يصدر عن منتدى المجتمع المدني الموازي لمنتدى المستقبل الرابع المنعقد في صنعاء ٣٠نوفمبر -٢ ديسمبر ٢٠٠٧ والذي كان من المقرر تقديمه إلى منتدى المستقبل الرسمي الرابع والذي لم ينعقد، ونأمل أن يتحول إلى تقليد مستمر يعزز من دور المجتمع المدني كشريك في عملية الإصلاح ويعمل على تقييم التحولات الديمقراطية بموضوعية وجدية من أجل تعزيز المسار الديمقراطي المنشود ، أن يؤدي هذا الاستمرار إلى أن تترسخ هذه الخطوة بحيث يخصص التقرير المقدم لكل دورة من دورات المنتدى لواحد أو أكثر من موضوعات الإصلاح الديمقراطي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وطبقاً للأولويات المحددة في خطة الإصلاح ومحاور منتدى المجتمع المدني .

خصص هذا التقرير لأولويتين من أولويات الإصلاح الديمقراطي، هما :

حرية الرأي والتعبير والبيئة القانونية للمنظمات غير الحكومية، ويرجع هذا الاختيار إلى سببين رئيسيين :

الأول - يتمثل في أن حرية الرأي والتعبير و البيئة القانونية للمنظمات غير الحكومية من المحاور المتكررة في دورات منتدى المستقبل الرسمي والموازي، ويمثلان مدخلاً أساسياً للعملية الديمقراطية بإزالة أزمة الشراكة وتغييب الرأي المختلف والمعارضة، وبدون تحقيق هذا المدخل أو الأساس ستظل الديمقراطية كلمة خاوية تتطاير في الهواء .

الثاني - يتمثل في وحدة الموضوع والمقصد، إذ أن شراكة المنظمات غير الحكومية تنصب في جزء رئيسي منها في أنشطة التنمية السياسية والدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحمايتها، وهي أنشطة لا تتحقق إلا في ظل حرية الرأي والتعبير، أي بالحصول على المعلومة ونشرها والتصدي للدفاع عن الحقوق و الحريات وكشف الفساد والمظالم وهذه أعمال بحد ذاتها تمثل حرية رأي وتعبير، والمقصد النهائي من حرية التنظيم والنشاط ومن حرية الرأي والتعبير المشاركة في إدارة الشأن العام والحياة السياسية وتداول السلطة سلمياً.

الخلفية :

أعتمد التقرير في المقام الأول على المعلومات والبيانات التي تم جمعها عبر استمارة استبيان خاصة بكل موضوع من الموضوعين تم تعميمها على منظمات غير حكومية في ١٨ بلداً شملت : الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، السودان، العراق، عمان، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن .

- كما استفاد التقرير من البيانات التي تتضمنها التقارير الدولية والإقليمية، خاصة تقرير الحريات الصحفية في الوطن العربي لعام ٢٠٠٦م الصادر عن الاتحاد العام للصحفيين العرب.

- يتناول التقرير أهم مؤشرات حرية الرأي والتعبير والتنظيم طبقاً للمعايير الدولية، خاصة المضمنة في المادتين (١٩،٢٠) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والمواد (١٩،٢١،٢٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

- ينقسم التقرير إلى جزئيين، الأول - خصص لحرية الرأي والتعبير والثاني للبيئة القانونية للمنظمات غير الحكومية، وركز على المعوقات التشريعية بقصد اقتراح إصلاح تشريعي يمكن متابعة مدى تحققه وتقييم مدى تنفيذ حكومات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للإصلاح الديمقراطي، ومنها الالتزامات التي يجري تتبعها من خلال منتدى المستقبل، وهنا ملخص لأهم المعوقات والمقترحات التي وردت في التقارير وعلى النحو التالي :

الجزء الأول

حرية الرأي والتعبير

يبين التقرير أن جميع الدول محل التقرير- عدا المملكة العربية السعودية التي ليس لها دستور- تنص دساتيرها على كفالة حرية الرأي والتعبير عنه، غير أن هذه الدساتير في الغالب تقيد هذا الحق بحدود القانون : (مصر، سوريا، قطر، عمان، الإمارات العربية المتحدة، اليمن) بالإضافة إلى أن دساتير بعض الدول تجيز تقييد الحق في حالة إعلان الطوارئ ومنها الدستور المصري .

جميع البلدان لديها قوانين تنظم العمل الصحفي، ومعظم هذه القوانين تنتقص من حرية الرأي والتعبير والإعلام، وتكبل هذا الحق بعدد من القيود أهمها تتمثل :بالقيود على إصدار الصحف، الرقابة على مضمون الصحف، تجريم التعبير عن الرأي، تقييد حرية الحصول على المعلومات ، وغياب آلية الوصول إليها وتعدد وسائل الإعلام وامتلاكها :

١- القيود على إصدار الصحف:

لا تجيز قوانين الصحافة والإعلام إصدار الصحف إلا بعد الحصول على ترخيص بالإصدار وفقاً لسلسلة من الإجراءات المعقدة، وذلك في أكثر من (١٤) بلداً منها : (مصر، الجزائر، الأردن، سوريا، المغرب، تونس، الكويت، البحرين، الإمارات، قطر، موريتانيا، اليمن) وتجرم هذه القوانين إصدار صحف دون ترخيص وتفرض عقوبات جنائية على ذلك

وفي اليمن يستثنى من الترخيص الأحزاب السياسية بموجب قانون الأحزاب وقانون الصحافة والمطبوعات.

و تمتد صلاحية الإدارة الحكومية لمنع صدور الصحف لتشمل ضمناً صلاحية الإلغاء الإداري للتراخيص وفقاً لشروط الإلغاء المنصوص عليها في القانون.

٢- الرقابة على مضمون الصحف :

كل قوانين البلدان محل التقرير تجيز الرقابة الإدارية على مضمون الصحف ، ومنها ما هو رقابة مسبقة أو رقابة لاحقة، وتبعاً لهذه الرقابة تعطي قوانين الصحافة في (الكويت، قطر، عمان، الإمارات، السعودية والمغرب) الإدارة الحكومية (وزير الإعلام، وزير الداخلية، مجلس الوزراء) صلاحية إيقاف إصدار الصحف إدارياً .

تجدر الإشارة إلى أن ثمة اتفاق عام في البلدان المتقدمة على عدم جواز وجود رقابة مسبقة ،وإذا كانت هناك ضرورة لوجود جهة إدارية للإيداع أو التسجيل أو دعم حرية الإعلام وتعدده وإدارة الإعلام العام والاستخدام العادل لوسائله توكل هذه المهمة لهيئات إدارية مستقلة عن السلطة

التنفيذية وإلا يكتفي بالرقابة اللاحقة،للقضاء في حالة المنازعة .

٣- تجريم التعبير عن الرأي وحبس الصحفي :

تجرم قوانين الصحافة وقوانين الجرائم والعقوبات والقوانين الخاصة بأعمال الإرهاب في جميع البلدان ممارسة حرية التعبير من خلال أفعال غير محددة، مثل : إقلاق السكينة العامة، الأمن العام، إضعاف الجبهة الداخلية، المساس بالمشاعر القومية، المساس بالدين، إثارة الطائفية أو المذهبية، المساس بمبادئ الثورة أو النظام الجمهوري أو التعرض أو الإساءة لرئيس الدولة أو الدول الشقيقة أو الصديقة، مما يوجد لدى السلطات مجالاً واسعاً لإعتبار كل ممارسة لحرية التعبير عملاً مجرماً ومبرراً لتعطيل هذا الحق .

٤- تقييد حرية الحصول على المعلومات وغياب آليات الوصول إليها :

الحق في الحصول على المعلومات ونقلها يعد إحدى الضمانات الأساسية لحق الرأي - اعتناق الآراء والأفكار - والتعبير عنه ومكافحة الفساد ، ومن ثم فإن تعطيل إمكانية الحصول على المعلومات والوصول إليها يعطل الحق المطلق في حرية الرأي ويعطل أصل الحق في حرية التعبير ،ويهدر إمكانية مكافحة الفساد ،وهذا هو المدخل الرئيس في البلاد العربية لتعطيل حرية الرأي والتعبير والتستر على الفساد ،إذ لا ينص على الحق في الحصول على المعلومات ونشرها وتداولها إلا في قوانين الصحافة لخمس دول عربية فقط هي: (الأردن ، الجزائر، السودان، مصر، اليمن) لكن هذه النصوص هي نصوص مجردة ولا توجد آليات ووسائل محددة للوصول إلى المعلومات ولا توجد أيضاً إجراءات تجبر الجهات الرسمية على تقديم هذه المعلومات .

٥- القيود على تعدد وسائل الإعلام وملكيتها :

من غير الممكن الحديث عن حرية الإعلام في ظل احتكار وسائل الإعلام الجماهيري (التلفزيون والإذاعة) من قبل الدولة، بما في ذلك في البلدان التي توجد فيها تعددية حزبية وتوجد فيها منظمات غير حكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، فالدولة تحتكر هذه الوسائط الإعلامية في البحرين، تونس، الجزائر، عمان، قطر، ليبيا، مصر، موريتانيا، واليمن.

٦- تقييد حق التجمع السلمي:

تكفل الدساتير أو القوانين في (٨) دول الحق في حرية التجمع السلمي هي : (الأردن ، الجزائر، البحرين، العراق، فلسطين، مصر، موريتانيا، اليمن)، غير أن القوانين الخاصة بالمظاهرات والمسيرات تفرض قيوداً تعطل أصل الحق وتجعل من غير الممكن ممارسته إلا بموافقة الإدارة الحكومية (وزارة الداخلية) أو الحصول على ترخيص منها : (البحرين، فلسطين، الأردن) وفي الجزائر ومصر يعطل هذا الحق باعمال أحكام قانون الطوارئ .في اليمن يجيز القانون لوزارة الداخلية أحداث تغييرات على ممارسة هذا الحق لتغيير مسار المظاهرة أو المسيرة .

خلاصة:

مما تقدم نخلص إلى أن البلاد العربية محل التقرير، وإن تفاوتت فيها المساحة المتاحة لحرية الرأي والتعبير إلا أن تشريعاتها تلتقي عند وضع قيود على ممارسة هذا الحق يصل البعض من هذه القيود إلى الانتقاص من الحرية أو تعطيل إمكانية ممارستها كلياً أو جزئياً ، وعلى وجه الخصوص القيود المتصلة بإصدار الصحف، الرقابة على مضمون الصحف، تجريم التعبير عن الرأي

وحبس الصحفي، تقييد حرية الحصول على المعلومات وغياب آليات الوصول إليها، القيود على تعدد وسائل الإعلام وملكيتها، الأمر الذي يستوجب إصلاح التشريع المتعلق بحرية الرأي والتعبير عنه ويشمل ذلك قوانين الصحافة والإعلام، والجرائم والعقوبات ، وقوانين مكافحة الإرهاب وإلغاء قوانين حالة الطوارئ.

الجزء الثاني

البيئة القانونية للمنظمات غير الحكومية

يستهدف التقرير من عرض حالة البيئة القانونية للمنظمات غير الحكومية في كل من: الأردن ،تونس الجزائر ، البحرين ،الإمارات ،قطر السعودية ، سوريا ، العراق، لبنان ، المغرب، مصر ،موريتانيا واليمن ، تحديد مدى توفر المركز القانوني للمنظمات غير الحكومية لتكون شريكاً كفؤاً للدولة في التنمية والتنمية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان من خلال قياس حرية تأسيس أو تكوين ونشاط هذه المنظمات وهذا النموذج للشراكة يظهر الحالة التي وصلت إليها الشراكة في البلاد العربية ,وعليه يمكن اقتراح التدابير التشريعية التي يمكن أن تسهم في الخروج من أزمة الشراكة القائمة في البلاد العربية والتي تشكل أحد المعوقات الرئيسية لإحداث تحول ديمقراطي .

يبين هذا التقرير، وبإيجاز، أهم العوائق القانونية للمنظمات غير الحكومية في البلدان محل التقرير وهي عوائق تشمل كافة البلاد العربية، ومن هذه العوائق ما ينتقص من الحق في حرية التنظيم أو يعطله جزئياً أو كلياً وتتمثل في العوائق المتعلقة بحرية التسجيل ،عوائق حرية النشاط ،عوائق الرقابة والتدخل من قبل الإدارة الحكومية ،حل المنظمات وإيقاف نشاطها ,ويبين التقرير تلك العوائق بإيجاز وعلى النحو التالي :

عوائق التأسيس:

تعتبر قوانين هذه البلدان أن مصدر شرعية تكوين المنظمات غير الحكومية يتمثل بإرادة الإدارة الحكومية ولا تتأسس المنظمات إلا بموافقة

الحكومة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في كل من : البحرين، الإمارات، قطر، السعودية، سوريا، مصر، و اليمن، و وزارة الداخلية في كل من : الأردن ولبنان، ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الثقافة في كل من : تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، ومكتب مساعدة منظمات المجتمع المدني في العراق .

يخضع تأسيس المنظمات غير الحكومية لنظام الترخيص في كل من : الأردن، البحرين، تونس الإمارات، قطر، السعودية، سوريا، مصر، موريتانيا، واليمن . وفي اليمن يجدد الترخيص سنوياً خلافاً للقانون، وفي الأردن وسوريا ومصر يفرض الترخيص عند كل إضافة لمجال جديد من النشاط وفي الجزائر ولبنان والمغرب يؤخذ بنظام الإيداع والتسجيل.

وتعتبر الحالة الأخيرة حالة متقدمة مقارنةً بحالة المجموعة الأولى من الدول التي تفرض الترخيص لكن الإدارة الحكومية تلجأ إلى إعاقة التسجيل بالتهرب من تسليم وصل إيداع الوثائق .

وفي البلدان التي يفرض فيها نظام الترخيص ليس للمنظمات غير الحكومية حق مزاولة النشاط ولا تكتسب الشخصية الاعتبارية الأبعد حصولها على الترخيص .

من هنا يتبين بأن معظم البلدان المقرة بالديمقراطية وبالتعددية السياسية وغير المقرة بها تلتقي في وضع القيود على تأسيس المنظمات غير الحكومية عن طريق الترخيص لإعاقة وجود منظمات مستقلة واستخدام التجديد أو التسجيل الإضافي لإنهاء وجود المنظمات التي تتمسك باستقلاليتها وحرية نشاطها.

عوائق النشـــاط:

علاوة على أن القوانين التي تفرض نظام الترخيص تحظر نشاط المنظمات غير الحكومية التي لا يسمح بتسجيلها فإن قوانين هذه البلدان تخضع نشاط المنظمات غير الحكومية للرقابة الحكومية وتعطي للإدارة الحكومية سلطة الوصاية عليها والتدخل في شؤونها ومن ذلك:

- منح الإدارة الحكومية سلطة الإشراف والرقابة على نشاط المنظمات غير الحكومية: وزارة الداخلية أو وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل أو الرقابة المزدوجة لأكثر من جهة حكومية، كما هو مبين سابقاً.

- منح الإدارة الحكومية سلطة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد، إيقاف أي قرار تتخذه الهيئة الإدارية، زيارة المقرات والتفتيش على أعمال المنظمات – الأردن و البحرين وقطر وسوريا و اليمن .

- حضور ممثلي الإدارة الحكومية انتخاب هيئات المنظمات غير الحكومية لإكساب الانتخابات شرعية تعترف بها الحكومة، وموافقتها على تعديل الأنظمة الداخلية البحرين ,لبنان,سوريا ,اليمن.

- تقديم تقرير سنوي عن النشاط وتقرير مالي إلى الإدارة الحكومية من قبل المنظمات في العراق واليمن ،كأداة سيطرة حكومية وليس بغرض الإيداع من أجل الشفافية .

- خضوع القيام بأي نشاط عام، بما في ذلك عقد الندوات لموافقة الإدارة الحكومية: سوريا ، وحضور ممثلي الإدارة الحكومية اجتماعات الهيئات الإدارية للمنظمات والإطلاع على محاضر الجلسات الأردن وسوريا.

- موافقة السلطة المحلية على أي نشاط خارج مقر المنظمة – مصر.

- موافقة الإدارة الحكومية أو إعلامها بالانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية أو الحصول على دعم خارجي - جميع الدول محل التقرير.
- و في بعض البلدان فإن نشاط المنظمات غير الحكومية محصوراً بالأعمال الخيرية بدرجة أساسية، السعودية، الإمارات، وقطر.

إن رعاية ودعم منظمات المجتمع المدني يحتاج إلى جهات إدارية مستقلة عن السلطة التنفيذية لإنهاء وصاية الإدارة الحكومية عليها ،وفي حالة المنازعات يكون المرجع الوحيد أو الرقابة هو القضاء.

- ثمة بلدان تقوم الإدارة الحكومية فيها على الإشراف والرقابة الكلية على أعمال المنظمات غير الحكومية - تونس وسوريا.

ومخالفة محظورات النشاط في قوانين البلدان المشار إليها أعلاه يترتب عليها عوائق أخرى تتمثل بوضع القائمين على المنظمات غير الحكومية تحت تهديد العقوبات الجنائية والغرامات المالية وتولد عوائق أخرى مالية وعوائق أمام الاتصالات الخارجية،وعدم عدالة توزيع الدعم الرسمي .

عوائق الحل والإيقاف:

- وفقاً للمعايير الدولية يعد الحق في إنشاء المنظمات غير الحكومية وحلها هو حق للمؤسسيين أو الجمعيات العمومية أو ذي المصلحة من المواطنين ،غير أن ربط العديد من قوانين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ممارسة حق إنشاء المنظمات بموافقة الإدارة الحكومية ، يترتب عليه سلب هذا الحق كلياً بمنح الإدارة الحكومية حق حل المنظمات أو تجميد نشاطها بموجب قوانين معظم البلدان محل التقرير : الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، قطر، لبنان، مصر، السعودية، سوريا، موريتانيا .وهناك قوانين ٢ دول

تعطي الحق للقضاء فقط في الحل أو اتخاذ تدابير مؤقتة لإيقاف النشاط هي: العراق والمغرب واليمن. غير أن القانون في اليمن يعطي الإدارة الحكومية حق رفع دعوى الحل وهو حق للمعنيين بإنشاء المنظمة اغتصبته الإدارة بموجب القانون .

خلاصة:

تناول التقرير في هذا الجزء مباشرة أهم العوائق أمام حرية التنظيم، بالنسبة للمنظمات غير الحكومية والمتمثلة بعوائق التأسيس أو التكوين وعوائق النشاط وعوائق الحل والإيقاف، ومن خلال العرض الموجز لهذه العوائق تبين ظهور عوائق أخرى ومن ذلك عوائق العقوبات الجنائية والغرامات المالية، وعوائق التمويل ،والعوائق المالية وعوائق النشاط الخارجي، ويتبين من التقرير أن معظم قوانين البلدان محل التقرير تعطل الحق في تكوين المنظمات غير الحكومية، باشتراط شرعية تأسيسها موافقة الحكومة ومنحها ترخيص بمزاولة النشاط ، وإخضاع النشاط لرقابة الإدارة الحكومية ، وفرض عقوبات جنائية على ممارسة هذا النشاط ، وإعطاء الإدارة الحكومية حق حل المنظمات أو طلب الحل عبر القضاء أو تجميد نشاطها ،ومنعها من الحصول على تمويل خارجي أو الانضمام إلى منظمات إقليمية أو دولية أو تقييد ذلك . وغيرها من القيود و المعوقات، وهي جميعها تتعارض مع نص وروح المعايير الدولية الخاصة بحرية التنظيم، ومن ذلك أحكام المادة (٢٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والمادة(٢٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الأمر الذي يستوجب أصلاح هذه القوانين بما يحقق إزالة كافة العوائق أمام حرية التنظيم ويوفر للمنظمات غير الحكومية مركز الشريك الفعلي في التنمية والنشاط الديمقراطي و الحياة السياسية وحماية حقوق الإنسان .

خلاصة التقرير والتوصيات:

يخلص التقرير إلى أن تشريعات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاصة بحرية الرأي والتعبير وحرية التنظيم بالنسبة للمنظمات غير الحكومية تضع قيوداً تنتقص من هذه الحقوق والحريات، وبالتالي توجد معوقات أمام تحقيق أولويتين رئيسيتين من أولويات الإصلاح والتحول الديمقراطي في هذه البلدان، الأمر الذي يجعل من غير الممكن إحداث تحول ديمقراطي دون قيام الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، في ظل تعدد الإعلام وحريته، لبناء المجتمع الديمقراطي. وتتحقق هذه الشراكة بين أطراف النظام السياسي إبتداءاً باتخاذ التدابير التشريعية التي بها يتم إصلاح تشريعي يجسد المعايير الدولية لحرية الرأي والتعبير : حرية إصدار الصحف ووسائل التعبير الأخرى، حرية الحصول على المعلومات والوصول إليها ونقلها، حرية تعدد وسائل الإعلام وملكيتها، حرية إنشاء منظمات المجتمع المدني، ومنها المنظمات غير الحكومية، وحرية نشاطها واستقلالها، ومن ثم مواءمة القوانين مع المعاهدات الدولية بما يحقق إزالة كافة القيود التشريعية على حرية الرأي والتعبير وحرية التنظيم .

من هنا، فإن المطلب الأساس لمنظمات المجتمع المدني إلى الحكومات المشاركة في منتدى المستقبل الرابع يتمثل في إزالة العوائق والقيود على حرية الرأي والتعبير، خاصة المتعلقة بإصدار الصحف وإلغاء نظام التراخيص للصحف وتكوين منظمات المجتمع المدني وإنهاء الرقابة على وسائل الإعلام ونشاط منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وإلغاء العقوبات الجنائية ضد الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني، بما في ذلك ، إلغاء حبس الصحفي، ودعم المنظمات غير الحكومية لتمكينها من القيام بمهامها،

وإلغاء قيود تعدد وسائل الإعلام وامتلاك وسائله، والتزام الحكومات بمبدأ الشفافية وتمكين منظمات المجتمع المدني من الوصول إلى المعلومات وإيجاد الآليات المحققة لذلك .

من كل ما تقدم يصل هذا التقرير إلى أن واحداً من أسس النجاح في الإصلاح الديمقراطي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من وجهة نظر منظمات المجتمع المدني،يتمثل في إيجاد مركز قانوني لمنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية،يمكنها من الشراكة في تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في ظل كفاله حقوق وحريات الرأي والتعبير وحرية الإعلام وتعدده، الأمر الذي يستوجب إصدار تشريعات جديدة خاصة بحرية الرأي والتعبير والمنظمات غير الحكومية تستوعب المعايير الدولية بشأن حرية الرأي والتعبير وحرية التنظيم والتمكين، ومن ذلك نوصي بما يلي :

أولاً : التزامات حكومات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :

١- إلغاء نظام تراخيص إصدار صحف في كل من (مصر، الجزائر، الأردن، المغرب، تونس، الكويت، البحرين، الإمارات، قطر، موريتانيا، واليمن).

٢- إلغاء الرقابة الإدارية على الصحف في كافة الدول العربية، وإلغاء صلاحية توقيف إصدار الصحف إدارياً في كل من : الكويت، قطر، عمان، الإمارات، السعودية والمغرب .

٣- إلغاء عقوبة حبس الصحفي في قوانين كل من : الأردن ، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، سوريا، السودان، العراق، عمان، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن .

٤- إصدار قانون خاص بالشفافية والمعلومات يكفل الحق في الحصول على المعلومات ونشرها وتداولها في كافة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٥- تضمين قوانين الصحافة والإعلام حق الأحزاب والمنظمات غير الحكومية والشركات والمؤسسات والأفراد في امتلاك وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في كل من : البحرين، تونس، الجزائر، عمان، قطر، ليبيا، مصر، موريتانيا، واليمن .

٦- إلغاء نظام التراخيص أو موافقة الأجهزة الأمنية أو تدخلها لمنع ممارسة الحق في التجمع بما في ذلك المسيرات والمظاهرات ، في تشريعات كل من الأردن، البحرين ، الجزائر، العراق، مصر ، موريتانيا ، وإلغاء قوانين حالة الطوارئ في كل من مصر والجزائر، وإصدار قوانين تكفل حرية التجمعات السلمية - بما فيها - المظاهرات والمسيرات في بقية بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: السعودية وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة ، وسوريا، وتونس والسودان وليبيا .

٧- إلغاء وزارات الإعلام وإنشاء هيئات مستقلة لرعاية تعدد الإعلام وحريته.

٨- إلغاء نظام التراخيص واستبداله بنظام إيداع وثائق تأسيس المنظمات وسجل للإيداع والإشهار في كل من الأردن، البحرين، تونس، الإمارات، قطر، السعودية، سوريا، مصر، موريتانيا، واليمن .

٩- إلغاء إشراف ورقابة الإدارة الحكومية على تكوين ونشاط المنظمات غير الحكومية وتشكيل هيئات مستقلة لرعاية ودعم المنظمات غير الحكومية في تشريعات كافة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

١٠- إلغاء العقوبات الجنائية على ممارسة النشاط الخاص بالمنظمات غير الحكومية في تشريعات كافة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

١١-كفالة حرية المنظمات في تلقي التمويل اللازم لتعزيز شراكتها في العملية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وإلزام المنظمات بالشفافية للكشف عن مصادر التمويل وأوجه الإنفاق، وكذا كفالَ حرية انضمام المنظمات غير الحكومية إلى منظمات واتحادات وشبكات دولية : إقليمية وعالمية، وذلك في تشريعات كافة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

١٢- إلغاء صلاحية الإدارة الحكومية في حل المنظمات غير الحكومية أو إيقاف نشاطها في قوانين كل من : الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، لبنان، قطر، سوريا، مصر، موريتانيا، وتحديد أسباب الحل حصراً ومنح الحق في دعوة الحل لأعضاء المنظمة فقط وإلغاء حق الإدارة الحكومية في اليمن بطلب الحل عبر القضاء .

١٣- إصدار قوانين في كل من السعودية، والإمارات، وقطر، وعمان تكفل إنشاء منظمات غير حكومية تعمل في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والسياسية بصورة عامة.

١٤-إشراك المنظمات غير الحكومية في مناقشة التعديلات القانونية أو إصدار القوانين الجديدة.

ثانياً : إلتزامات مجموعة الثمان :

يوصي التقرير بأن يكون من التزامات الدول الصناعية الثمان في إطار منتدى المستقبل، ما يلي :

١- اعتماد دعم خاص بإصلاح قوانين الصحافة والإعلام وأية قوانين ذات

علاقة بحرية الرأي و التعبير لمواءمتها مع المعايير الدولية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والصكوك الدولية ذات العلاقة ، ومن أجل استيعاب المقترحات الواردة في أولاً .

٢- تقديم دعم خاص في إصلاح القوانين الخاصة بحرية التنظيم وحرية نشاط المنظمات غير الحكومية بما يحقق مواءمتها مع المعايير الدولية واستيعاب المقترحات الواردة في أولاً .

٣- اعتماد دعم خاص لتمكين المنظمات غير الحكومية ضمن كل دعم مالي أو اقتصادي أو فني لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

٤- اعتماد دعم مالي وفني لمنظمات المجتمع المدني للتثقيف المدني والتوعية بالقوانين التي سيتم اصلاحها والترويج لها في أوساط صناع القرار والمسئولين التنفيذيين والمستهدفين .

ثالثاً : مسؤولية منظمات المجتمع المدني :

يستوجب تحقيق التوصيات الواردة في البندين أولاً وثانيا أن تقوم منظمات المجتمع المدني بكل ما من شأنه الضغط على حكوماتها للوفاء بالتزاماتها المحددة، وعلى وجه الخصوص يوصي التقرير بما يلي :

١- مبادرة منظمات المجتمع المدني في كل قطر بتقديم مقترحات بتعديل القوانين المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وحرية تكوين ونشاط المنظمات غير الحكومية أو تقديم مقترحات بمضامين قوانين جديدة خاصة بهذا الشأن.

٢- إيجاد تحالفات على الصعيد الوطني والقومي من أجل الحوار مع هيئات الدولة المعنية بهدف تبني التعديلات القانونية أو وضع مشاريع قوانين جديدة و إصدارها .

٣- إقامة الفعاليات التي من خلالها يتم بلورة الرؤى و المقترحات وتوعية المجتمع بأهمية التحول الديمقراطي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن طريق الدراسات والندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش واللقاءات على الصعيدين المحلي والإقليمي .

٤- متابعة إنفاذ الحكومات لإلتزامتها بهذا الشأن وإصدار تقارير تقيم ذلك تقدم إلى كل دورة من دورات منتدى المستقبل وعلى الصعيدين المحلي والإقليمي، بالإضافه إلى التقارير الجديدة الخاصة بالأولويات الأخرى المقدمة إلى كل دورة من دورات انعقاد منتدى المستقبل .

آلية العمل المقترحة للمنتدى الموازي والمقترحة من المنتدى الموازي الرابع

صنعاء ٣٠ نوفمبر - ٢ ديسمبر ٢٠٠٧م

آلية العمل المقترحة للمنتدى الموازي والمقترحة من المنتدى الموازي الرابع

صنعاء -ديسمبر ٢٠٠٧م

من أجل تعزيز المشاركة للمجتمع المدني، في منتدى المستقبل على المستوى الرسمي، أو الموازي ،فإن وجود الآلية الإقليمية أمرا هام للتحضير ،وهي تمثل رأي وتوجه المجتمع المدني، بشكل واسع وعملي، وعليه فإن التحضير لهذا المؤتمر يتطلب آلية فاعلة وقادرة على تعزيز دور المجتمع المدني ويمكن أن تشمل هذه الآلية مستويات مختلفة و فاعلة على المستوى الإقليمي ،وبنفس الوقت تضمن التنفيذ الجيد للعمل وعلى النحو التالي:-

١- هيئة المتابعة:

١-١ تضم هيئة المتابعة عدداً لا يزيد عن (٢٥) عضواً كحد أقصى يمثلون البلدان والشكراء المعنيين .

١-٢ تجتمع هذه الهيئة قبل انعقاد كل دورة لمنتدى المستقبل الموازي ، لوضع الرؤى النهائية للبرنامج وطريقة المشاركة، وتراجع تصورات السكرتارية واللجنة التحضيرية، ومعايير المشاركة للمنظمات والشخصيات.

١-٣ تجتمع الهيئة قبل انعقاد منتدى المستقبل، ومن أجل التقييم والاتفاق على تشكيل السكرتارية الجديدة للمنتدى القادم في العام المقبل ومحاور الاجتماع القادم الجديد .

٢- اللجنة التحضيرية:

وهي لجنة تحالف وطني محلي تقوده سكرتارية المنتدى من ممثلي المجتمع المدني في البلد الذي سيعقد فيه اللقاء ،تتكون من المنظمات التي ساهمت في المنتديات السابقة بفعالية ومنظمات لها حضور محلي واسع ومؤثر ويتشكل التحالف الوطني ويدار على أسس ديمقراطية.

٣-السكرتارية :

تشكل سكرتارية ثلاثية من المنظمات التي تولت التنظيم للمنتديين السابقين والمنتدى المزمع تنظيمه ،وتتسلم كافة المعلومات والوثائق من السكرتارية السابقة.

٤- سكرتارية داعمة :

- تشارك المنظمات غير الحكومية الشريكة في مبادرة حوار دعم الديمقراطية (DAD)في تسهيل الحوار بين المشاركين وتقديم المعلومات والدعم الإداري للمنظمين في أي بلد من بلدان المنطقة والإسهام في تعزيز دور السكرتارية من أجل إنجاح اللقاءات وتفعيل خطوات الإعداد المختلفة كجزء من برنامج DAD الذي يهدف بشكل أساسي إلى تدعيم دور المجتمع المدني واستضافة أي لقاء صعب عقده لأي سبب سواءً للمنظمين أو الهيئة الاستشارية أو السكرتارية كتعاون من أجل إنجاح الفكرة.

٥- المشاركون :

يشارك في المنتدى نشطاء المجتمع المدني والفاعلون غير الحكوميين من كافة الدول العربية وتركيا، باكستان، إيران، وافغانستان، وممثلون عن الاتحادات الإقليمية لرجال وسيدات الأعمال، والأحزاب السياسية،

والأكاديميون، المؤسسات الإعلامية المستقلة.

طريقة العمل داخل المنتدى :

١- تشمل أجندة المؤتمر وضع تقرير إقليمي حول المحور أو المحاور التي ستناقش في كل منتدى.

٢- سيشكل اللقاء تقييماً للخطوات التي أنجزت واستعراضاً للمعوقات: تقييم دور المجتمع المدني في تحقيق هذه الأهداف، ووضع حلول عملية للتعاون ولتعزيز دور المجتمع المدني. سيتم ذلك عبر ورشات عمل مركزة، ولقاءات عامة للمناقشة.

٣- ستكون هناك جلسات عامة مفتوحة - يستضاف فيها شخصيات دولية عززت من التحول الديمقراطي والتقدم كنموذج يحترم، ويقتدي به في المنطقة.

٤- يضم المنتدى معارض لتقديم المعلومات ونبذة عن المؤسسات المشاركة ومعارض للمطبوعات- الملصقات، الكتب، وأنشطة موازية يحددها المشاركون.

مخرجات ورش العمل

في المحاور الستة

في المنتدى

الموازي الرابع

صنعاء ٣٠ نوفمبر - ٢ ديسمبر ٢٠٠٧م

مخرجات ورش العمل في المحاور الستة
في المنتدى الموازي الرابع

صنعاء ٣٠نوفمبر-٢ديسمبر ٢٠٠٧م

"التمكين السياسي للمرأة"

خرج محور التمكين السياسي للمرأة في مناقشاته إلى العديد من المعيقات وهي:

أولاً: المعيقات السياسية:

- ضعف تمثيل النساء في المراكز القيادية والأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة.
- تدني الوعي السياسي.

ثانياً: المعيقات الذاتية:

ضعف قدرات المرأة وإمكانياتها الذاتية بتأثير الموروث الاجتماعي والثقافي.

ثالثاً: المعيقات التشريعية:

- التمييز في التشريعات.
- الفجوة بين النص والتطبيق.

- عدم المواءمة بين القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

رابعاً: العوائق الاجتماعية:

الصورة النمطية السلبية للمرأة في المناهج التعليمية والإعلام والتنشئة الاجتماعية والسياسية.

خامساً: العوائق التنموية:

- غياب الاستراتيجيات الوطنية من أجل الإدماج المنصف للمرأة في السياسات التنموية.
- عدم تفعيل الخطط التنموية لإدماج المرأة في السياسات.

أهداف المجتمع المدني:

- تبني نظام تكافؤ الفرص من خلال إقرار نظام الحصص.
- إقامة مراكز لبناء القدرات النسائية.
- تعديل النصوص القانونية التمييزية في التمكين السياسي للمرأة.
- تبني الخطاب الديني المستنير والعادل.
- تبني برامج لتطوير مهارات موجهي الرأي في المجتمع (رجال الدين، المشايخ، التربويين والإعلاميين).
- تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص لتعزيز دور المرأة في السياسات التنموية ومواقع صنع القرار.

الأنشطة المطلوبة من المجتمع المدني:

- إعداد مسودة لتعديل القانون الانتخابي لتفعيل المادة الرابعة من اتفاقية

سيداو.

- إعداد مسودة قانون متعلق بالأحزاب السياسية لتخصيص نسبة منصفة في الهياكل والأجهزة التقريرية للأحزاب.
- فتح حوار مع القيادات السياسية لتبني نظام الحصص.
- تأسيس مركز إقليمي لتنمية قدرات المرأة العربية في مجال التمكين السياسي
- تشكيل مجموعات ضغط للحوار مع الحكومات لإنشاء مراكز لبناء قدرات النساء.
- إعداد مسودات قانونية لمواءمة النصوص القانونية الوطنية مع نصوص المعاهدات الدولية المصادق عليها.
- إعداد تقرير سنوي يرصد الانتهاكات والفجوات بين النص والتطبيق.
- الضغط في اتجاه إلغاء التحفظات على الاتفاقات الدولية ومراجعة القوانين المحلية.
- التنسيق مع المعتدلين المؤيدين في الخطاب الديني.
- .نشر الوعي الديني المستنير.
- إقامة دورات تدريبية للخطباء والمرشدين وأصحاب الرأي والتربويين والإعلاميين.
- إعداد دراسة ترصد الصورة التمييزية للمرأة في المناهج التعليمية.
- رصد ومتابعة آليات التنفيذ في الدول التي لديها برامج لدمج المرأة في

استراتجياتها التنموية.

● الدفع بالحكومات إلى إشراك المنظمات النسوية في إعداد الاستراتيجيات الوطنية لإدماج المرأة في العملية التنموية.

الأنشطة المطلوبة من الحكومات:

● التزام السلطات التشريعية والتنفيذية باتخاذ الإجراءات الضرورية لإقرار التشريعات اللازمة لاعتماد نظام الحصص .

● توفير الدعم اللازم لتأسيس مراكز لتنمية قدرات المرأة على المستوى المحلي.

● تغيير النصوص التمييزية في التشريعات.

● تبني نظام الحصص المنصف (التمييز الإيجابي) كما أقرتها المادة ٤ من اتفاقية سيداو المصادق عليها من دول المنطقة.

● رفع التحفظات على الاتفاقات الدولية ومراجعة القوانين المحلية.

● إقامة دورات تدريبية لخطباء المساجد من قبل وزارة الاوقاف.

● تبني برنامج تدقيق ومتابعة في اللجان العليا لشؤون المرأة (الحكومية) لتصحيح صورة المرأة النمطية السلبية، في الخطاب الديني والإعلامي والتربوي.

● سد الثغرات المذكورة في تقرير التنمية البشرية السنوي وترجمتها إلى برامج وميزانيات واقعية.

● التفاعل والتجاوب مع خطط وبرامج منظمات المجتمع المدني وإدماجها في استراتجيات التنموية.

معايير قياس الأداء:

- نسبة النساء في المراكز القيادية .
- نوعية المهام المسنودة لها .
- تشكيل لجان ضغط للحوار مع كل الفاعلين في صناعة القرار السياسي.
- خلق المركز الإقليمي للتمكين السياسي للمرأة العربية.
- تأسيس الشبكة لعربية للتمكين السياسي للمرأة AWPEN .
- تقديم مسودات قانونية لمواءمة النصوص القانونية الوطنية مع نصوص المعاهدات الدولية المصادق عليها .
- إلغاء التحفظات على الاتفاقات الدولية ومراجعة القوانين المحلية.
- مصادقة بقية الدول على اتفاقية سيداو .
- انعقاد دورات توعوية وتدريبية لموجهي الرأي في المجتمع.
- وضع برامج تدقيق ومتابعة في اللجان العليا لشؤون المرأة.
- تقديم الدراسة الراصدة للصورة التمييزية للمرأة بالمناهج التعليمية.
- وضع برامج وتخصيص ميزانيات لسد الثغرات في تقرير التنمية البشرية فيما يخص المرأة.
- دمج خطط وبرامج مقدمة من المجتمع المدني في الاستراتيجيات التنموية للدول.

خارطة الطريق إلى التمكين السياسي للمرأة

برنامج الشبكة العربية للتمكين السياسي للمرأة

Arab Women Political Empowerment Network(AWPEN)

١- ٣٠٪ لمشاركة فاعلة للنساء، فريق عمل الكوتا

٢- تقرير التمكين السياسي للمرأة العربية، فريق عمل التقرير.

اسم البرنامج	تأسيس الشبكة العربية للتمكين السياسي للمرأة. Arab Women Political Empowerment Network AWPEN
الأهداف	:تحقيق التمكين السياسي للمرأة.
الاجراءات العملية	الاجتماع التحضيري: المكان : عمان الزمن: فبراير ٢٠٠٨ اللجنة التحضيرية: المشاركون في محور التمكين الإجتماع التأسيسي: المكان: القاهرة. الزمن: ٨ مارس ٢٠٠٨
الفترة الزمنية	٨ مارس ٢٠٠٨
الجهات المسئولة	مركز ACT مصر - سماح صلاح المنتدى المغربي للديمقراطية والحكامة - د/جميلة دليمي المرصد اليمني لحقوق الانسان - د/ عبدالقادر البنا شبكة المرأة الكويتية - د/ فاطمة العبدلي.

اسم المشروع الأول	٣٠٪ لمشاركة فاعلة للنساء. الحملة التوعوية الأولى من أجل التمثيل السياسي المنصف للمرأة.
الأهـــــداف	ترجمة المادة الرابعة من اتفاقية سيداو عبر الإجراءات الضرورية لإقرار التشريعات اللازمة لاعتماد نظام الحصص.
الاجراءات العملية	تحضير مضمون الرسالة الموجهة للفاعلين في صناعة القرار السياسي تحديد المصادر (البشرية والمادية) المطلوبة. تحديد الوسائل والآليات.
الفترة الزمنية	مارس -نوفمبر ٢٠٠٨ . تحديد خطة تفصيلية.
الجهات المسؤولة	فريق عمل الكوتا بالشبكة
اسم المشروع الثاني	تقرير التمكين السياسي للمرأة العربية.
الأهـــــداف	رصد تطور المشاركة السياسية للمرأة العربية .
الاجراءات العملية	-تكوين نقاط الارتباط على المستوى القطري. -وضع مؤشرات مرجعية للتقرير. - إعداد التقارير القطرية للفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ للمشاركة السياسية للمرأة. - صياغة ونشر التقرير.
الفترة الزمنية	مارس- ديسمبر ٢٠٠٨
الجهات المسئولة	فريق عمل التقرير للشبكة

رابعا: «الكوتا» هي الترجمة العملية لما يسمى بـ:

التمييز الايجابي« لمعالجة أوضاع وحالات لا تجد الفرص المتكافئة التي تحقق العدالة والمساواة، ويعد تمييزاً محموداً تقره تشريعات حقوق الانسان ومنها «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» التي تنص على أن اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة بهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة لا يعد تمييزا بالمعنى السلبي.

أما آن الأوان بأن يكون التمثيل البرلماني منصفا لنصف هذا المجتمع!!!!

هذا وقد انتخب المشاركون في الورشة ممثلين لهم للمشاركة في أعمال منتدى المستقبل الرسمي الرابع هم:

١- فاطمة العبدلي- الكويت

٢- جميلة الدليمي-المغرب

٣-لميس ناصر-الاردن

٤- د.عبدالقادر البناء-اليمن

محور القطاع الخاص والإصلاح الديمقراطي

لماذا القطاع الخاص في عملية الإصلاح؟

تعانى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من اتساع رقعة الأمية وانتشار البطالة والفقر ومن سوء الاستثمار للعقول والأموال. وتتضافر هذه العوامل جميعها لخلق بيئة اجتماعية متخلفة تترعرع فيها الأفكار المتطرفة ومظاهر التنافر الاجتماعي وثقافة العنف.

المنظمات الممثلة للقطاع الخاص جزء من المجتمع المدني:

إن المنظمات التي تمثل القطاع الخاص هي جزء أصيل لا يتجزأ من مؤسسات المجتمع المدني ومن حقها ممارسة حقوقها الديمقراطية من خلال التمكين والمشاركة كونها تعبر عن قاعدة جماهيرية عريضة تشمل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين خارج إطار الاقتصاد الرسمي.

القطاع الخاص والمواطنة:

القطاع الخاص يؤمن بالمواطنة على مستوى الفرد وعلى مستوى الشركة. و لذلك يكون على القطاع الخاص ممارسة مسئولياته الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والإنسانية المتمثلة في احترام حقوق المستهلك، والالتزام بمعايير الجودة وحماية البيئة، والالتزام بالقانون نصاً وروحاً، ومحاربة الفساد، واحترام حقوق صغار المساهمين وتطبيق معايير وممارسات حوكمة الشركات بصورة عادلة على جميع المساهمين، ووضع وتطبيق مواثيق أخلاقية تتفق وقيم

المجتمعات التي يعمل بها، ومساندة مبادئ حقوق الانسان كما نصت عليها الاتفاقيات الدولية، واحترام حقوق العاملين وتوفير التدريب والتعليم اللازم للارتقاء بإمكانياتهم، وتوفير خدمات الرعاية الصحية والتعليمية لسد الفجوة الناتجة عن قصور الإنفاق الحكومي على تلك الخدمات الإنسانية والاجتماعية.

القطاع الخاص والمواطنة:

ولأن المواطنة لها حقوق مثلما عليها مسئوليات، يكون هناك حق للشركات لدى الحكومات والمجتمع من خلال حق الحصول على المعلومات والمساواة أمام القضاء وضمان حقوق الملكية الفكرية والمادية وغيرها من حقوق المواطنة التى نصت عليها الدساتير والقوانين.

القطاع الخاص له مصلحة في الإصلاح الديمقراطي:

القطاع الخاص له مصلحة أصيلة في تحقيق الإصلاح الديمقراطي لإتاحة الفرصة أمام المرأة والشباب وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين في إطار الاقتصاد الموازى للعمل فى ظل القوانين المنظمة للاقتصاد الرسمي لتتاح لهم فرصة البدء فى مشروعاتهم الخاصة وتنميتها وبناء قدرة تنافسية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

الفهم الخاطئ "للقطاع الخاص":

لقد ارتبط تعبير "القطاع الخاص" في الأذهان بفهم غير صحيح حيث اقتصر على مؤسسات الأعمال الكبرى أو الرأسمالية التي ترتبط مصالحها بمصالح النخبة، في حين أن القطاع الخاص في معظمه يشمل أصحاب

المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين في إطار الاقتصاد الموازى وهى الفئات التي تعانى من أجل البقاء والنمو. ولكي يتمكن القطاع الخاص من المشاركة الفعالة في تخفيف البطالة والفقر ودعم المؤسسات التعليمية والعلمية وبناء جسور التواصل مع بقية منظمات المجتمع المدني فلابد من أن تتوفر لها شروط أساسية

تأتى في مقدمتها ما يلي:

- دفع ممارسات وقيم مواطنة الشركات (corporate citizenship) لما لها من آثار ايجابية مؤكدة على الإسراع بعملية الإصلاح الديمقراطي. ومن أجل ذلك يتوجب على القطاع الخاص ممارسة مسئولياته الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والإنسانية والتمتع بحقوقه التي يضمنها الدستور.

- تمكين المنظمات الممثلة للقطاع الخاص من العمل مع صانعى القرار لخلق بيئة تشريعية وتنفيذية وقانونية ممكنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فى ظل الاقتصاد الموازى لتتاح لهم فرص عادلة للبقاء والنمو.

- العمل على تشجيع ريادية الأعمال أو المبادرين (entrepreneurship باعتبارها المفهوم الأجدر باحتواء الشباب والفئات المهشمة وتحويلهم إلى فئة منتجة بما لهم من قدرة على الخلق والابتكار والابداع والمساهمة في عملية التنمية والإصلاح الديمقراطي.

- ضمان استقلالية المنظمات الممثلة للقطاع الخاص وتعزيز دورها فى المشاركة فى صياغة الاستراتيجيات والسياسات العامة.

- تعزيز ممارسات حوكمة الشركات (corporate governance) لأنها الأطار الديمقراطي الاقتصادي الموازى للأطر الديمقراطية السياسية بما

تتضمنه من مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة والعدالة والمشاركة في صناعة القرار.

- تفعيل التشريعات التي تحارب الفساد بشتى أشكاله وإزالة المعوقات البيروقراطية.
- تنفيذ برامج تعليم وتدريب فني ومهني تتواءم مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل.
- تشجيع الاستثمار وتسهيل انتقال رؤوس الأموال والسلع و الخدمات والأفراد بين دول المنطقة.

وتنفيذا لتلك التوصيات:

يقترح المشاركون في محور القطاع الخاص والإصلاح الديمقراطي التوجه نحو تنفيذ البرامج التالية:

- برامج مواطنة الشركات (corporate citizenship).
- بما فيها المسؤولية الاجتماعية للشركات (corporate social respon-sibility) لأنها برامج تحمل قيم ومعايير المواطنة في شتى المسئوليات والحقوق.
- برامج حوكمة الشركات (corporate governance)لأنها برامج تحمل قيم الديمقراطية.
- برامج تطوير وتأهيل القضاء التجاري.
- برامج التعليم المدني وريادية الأعمال أو المبادرين (entrepreneurship) لطلاب المدارس والجامعات لتأهيلهم للمشاركة في عملية التنمية والإصلاح

- برامج تعليم وتدريب الإعلاميين في المجالات التي تخدم عملية الإصلاح الاقتصادي .

هذا وقد انتخب المشاركون في الورشة ممثلين لهم للمشاركة في أعمال منتدى المستقبل الرسمي الرابع هم :

١- سميرة البيطار - السعودية

٢- أشرف شتا-مصر

٣- بدري المعوش-لبنان

٤- علوان الشيباني-اليمن

البيئة التشريعية لمنظمات المجتمع المدني

وقفت الورشة المعنية بالبيئة التشريعية لمنظمات المجتمع المدني أمام المشكلات التشريعية القائمة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن القضايا ذات الصلة بمنظمات المجتمع المدني، ووقفت الورشة أمام التوصيات التي خلص إليها المنتدى الموازي الثالث المنعقد في عمان بالأردن عام ٢٠٠٦م ، كما وقفت أمام الورقتين المقدمتين من عضوي الورشة الأخ/المحامي عبدالرحمن البكاري، والأخ / أحمد الرباحي / رئيس نقابة المعلمين اليمنين ، كما وقفت الورشة على مشروع التوصيات المقدمة لهذا المنتدى في التقرير الخاص حول حالة الديمقراطية في الوطن العربي في محور البيئة التشريعية لمنظمات المجتمع المدني .

وخلصت الورشة إلى جملة من التوصيات المقترحة لتقديمها إلى منتدى المستقبل الرابع لضمان التزام الدول المشاركة وفقاً لبرنامج مزمن للتنفيذ ، مشفوعة بآليات مقترحة لمتابعة التنفيذ ومصادر التمويل ، وذلك على النحو التالي : -

أولاً :- التوصيات ذات العلاقة بالحكومات المشاركة في منتدى المستقبل :

أ - أدخلت الورشة تعديلات على مشروع التوصيات الخاصة بالبيئة التشريعية لمنظمات المجتمع المدني على النحو التالي :-

١- إلغاء نظام التراخيص واستبداله بنظام الأخطار (العلم والخبر) أو النشر في الصحيفة فقط في كل من الأردن ، البحرين ، تونس ، الأمارات ،

قطر ، السعودية ، سوريا ، مصر ، موريتانيا ، واليمن وبقية الدول المشاركة في المنتدى .

٢- إلغاء إشراف ورقابة الإدارة الحكومية على تكوين ونشاط المنظمات غير الحكومية في تشريعات كافة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

٣- إلغاء القيود التي تنتقص من ممارسة الحق في حرية تكوين الجمعيات غير المعلنة بما في ذلك العقوبات الجنائية على ممارسة النشاط الخاص بالمنظمات غير الحكومية في تشريعات كافة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

٤- كفالة حرية المنظمات في تلقي التمويل اللازم غير المشروط في تعزيز شراكتها في العملية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ، وإلزام المنظمات بالشفافية للكشف عن مصادر التمويل وأوجه الإنفاق (من باب الإيداع وليس كشرط مقيد) ، وكذا كفالة حرية انضمام المنظمات غير الحكومية إلى منظمات واتحادات وشبكات دولية ، إقليمية وعالمية ، وذلك في تشريعات كافة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

٥- إلغاء صلاحية الإدارة الحكومية في حل المنظمات غير الحكومية والنقابات والاتحادات وإيقاف نشاطها في قوانين كل من : الأردن ، الإمارات البحرين ، تونس ، الجزائر ، لبنان ، قطر ، سوريا ، مصر ، موريتانيا ، وتحديد أسباب الحل حصرا ومنح الحق في دعوة الحل لأعضاء المنظمة فقط .

٦- إصدار قوانين تنظيمية في كل من السعودية والإمارات وقطر وعمان تكفل إنشاء منظمات غير حكومية وفقاً للمبادئ الدولية الخاصة بحرية تكوين الجمعيات التي تعمل في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان والتقنية

الاجتماعية والسياسية بصورة متاحة.

٧- إشراك المنظمات غير الحكومية في مناقشة التعديلات القانونية أو إصدار القوانين الجديدة.

٨- كفالة حق المنظمات في إصدار النظم الداخلية وفقاً لمتطلبات المنظمات وليس بناءاً على توجهات الإدارة الحكومية.

٩- دعم علاقات التعاون والتنسيق بين جامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني من اجل تعزيز الحرية والديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٠- إلزام الحكومات بجدول زمني معلن حول تنفيذ تعهداتها الخاصة بحرية عمل منظمات المجتمع المدني وإلغاء القيود العملية والتشريعية التي تعرقل عمل منظمات المجتمع المدني بما في ذلك الإصلاح القانوني والقضائي وتقوية المؤسسة التشريعية وتقديم سياسات واستراتيجيات بغرض تشجيع القطاع الخاص لدعم منظمات المجتمع المدني.

ثانياً: وفيما يتعلق بالتزامات مجموعة الثمان:

أكدت الورشة على بعض التوصيات وأضافت توجيه جديد في هذا الصدد على النحو التالي:

١- تقديم دعم خاص في إصلاح القوانين الخاصة بحرية التنظيم وحرية نشاط المنظمات غير الحكومية بما يحقق مواءمتها مع المعايير الدولية واستيعاب المقترحات الواردة في اولاً.

٢- تمويل برامج المنظمات غير الحكومية ضمن كل دعم مالي أو اقتصادي

أو فني لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٣- اعتماد دعم مالي وفني لصياغة مشروع قانون نموذجي ودعم الأنشطة التشريعية المنفردة على مستوى الدول.

ثالثاً: مسؤولية منظمات المجتمع المدني:

يستوجب تحقيق التوصيات الواردة أعلاه أن تقوم منظمات المجتمع المدني بكل مامن شانه الضغط على حكوماتها للوفاء بالتزاماتها المحددة، وعلى وجه الخصوص يوصي التقرير بما يلي :

١- مبادرة منظمات المجتمع المدني في كل قطر بتقديم مقترحات بتعديل القوانين المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وحرية تكوين ونشاط المنظمات غير الحكومية أو تقديم مقترحات بمضامين قوانين جديدة خاصة بهذا الشأن .

٢- إيجاد تحالفات على الصعيد الوطني والقومي من أجل الحوار مع هيئات الدولة المعنية بهدف تبني التعديلات القانونية أو وضع مشاريع قوانين جديدة وإصدارها.

٣- إقامة الفعاليات التي من خلالها يتم بلورة الرؤى والمقترحات وتوعية المجتمع بأهمية التحول الديمقراطي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن طريق الدراسات والندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش واللقاءات على الصعيدين المحلي والإقليمي.

٤- أوصت الورشة باعتماد الآلية التالية:

- توصي ورشة البيئة التشريعية لمنظمات المجتمع المدني بإعداد مشروع قانون أو قوانين نموذجيه لإنشاء وتنظيم وعمل منظمات المجتمع المدني

المحتكمة إلى المعايير الدولية وتعرض إلى منتدى المستقبل الرسمي الرابع ويتم العمل على صياغة هذه القوانين من خلال :

- تشكيل لجنة الصياغة من ممثلي منظمات المجتمع المدني وخبراء قانونيين، وممثلين عن البرلمانات في المنطقة وبالتعاون والتنسيق والدعم الفني من جامعة الدول العربية ومكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والداعمين الآخرين (منظمات المجتمع المدني بلدان شمال (MEWA قد يصل عددها إلى ٢٥شخصاً -٢٠ شخصاً .

- يتم اختيار منسق للجنة.

- صياغة مشروع لجذب الدعم المالي اللازم لعمل صياغة مشاريع القوانين

- التنسيق المستمر من قبل الجهة المنسقة مع باقي أعضاء اللجنة والجامعة العربية ومكتب المفوضية العليا لحقوق الانسان التابع للأمم المتحدة.

- يقدم أعضاء اللجنة ومؤسسات المجتمع المدني بالعمل اللازم من أجل إنجاح مشروع القانون عن طريق:

١- التواصل مع المؤسسات التشريعية والحكومات لتبني وتأييد مشروع القانون.

٢- إنشاء مرصد الكتروني لمتابعة مدى نجاح المشروع في كل البلدان

- يوصي المنتدى الموازي للمجتمع المدني دول المنظمات المانحة والقطاع الخاص بدعم المشروع .

رابعاً: اتفق أعضاء لجنة ورشة البيئة التشريعية لمنظمات المجتمع المدني الموزاي لمنتدى الرابع على اختيار ممثليهم إلى المؤتمر على النحو التالي:

١- دينا دوهقان - الاردن

٢- سمير ديلو- تونس

٣- بختيار امين- العراق

٤- د .محمد صالح- اليمن

كما تم الاتفاق على تسمية أعضاء لجنة التنسيق والمتابعة لصياغة تشريع نموذجي خاص بتنظيم عمل منظمات المجتمع المدني على النحو التالي:

١- مارك المكاري

٢- رجاء الحياري

٣- عبدالرحمن البكاري

محور التعليم وسوق العمل

عقدت ورشة التعليم وسوق العمل جلسات مكثفة شارك فيها ٢٨ عضواً من اليمن والسعودية وليبيا والمغرب وعمان واليابان وتم في بدايتها تنظيم العمل واتفق على أن يرأس الجلسات الدكتور/ أحمد محمد الأصبحي، والدكتورة آمنه النصيري مقرراً تداول المشاركون القضايا المتصلة بالمحور حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة للصياغة مكونة من الإخوة:

١- د. أحمد بن يحيى البهكلي السعودية

٢- أ. بوبكر لركو المغرب

٣- أ.علي مفتاح باكير ليبيا

٤- د.آمنه النصيري اليمن

٥- أ.عبدالرحمن محمود المشرعي اليمن

خلال الورشة وضع المشاركون مجموعة من المقترحات حول مايرونه متعلقا بمشكلات التعليم وعلاقته بسوق العمل ومن ثم قاموا بصياغة أهم الإشكالات في هذا الصدد وتتلخص في الاتي:

١- محدودية الميزانية التي تخصصها الحكومات للمؤسسة التعليمية

٢- تدني المستوى التقني والتجهيزات واعتماد الأساليب النمطية في التعليم.

٣- غياب السياسات المنهجية والواضحه ذات الارتباط بعملية التعليم

وسوق العمل.

٤- ضعف أداء المعلمين وعدم وجود برامج تأهيل وتطوير قدرات، بصورة مستمرة وبأساليب حديثة وفعالة تواكب أحدث طرق التدريس ونظم التعليم .

٥- انتشار وتفشي ظاهرة الغش كأحد مظاهر فساد المؤسسة التعليمية.

٦- تكريس الجانب النظري التقليدي على حساب الجانب العملي.

٧- عدم وجود تناسب بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق.

٨- غياب فلسفة ورؤية واضحه ملمة بشتى جوانب العملية التعليمية.

٩- ارتفاع معدل نمو السكان بما لايتناسب وحجم السوق وكذا الطاقة الاستيعابية للقنوات التعليمية.

١٠- عدم ربط التعليم بخطط التنمية.

١١- عدم استقلال العمل الأكاديمي.

١٢- إهمال التعليم الفني ومحدودية ميزانيته وكذلك البحث العلمي.

١٣- ظاهرة تسرب الطلاب من المدارس واستغلالهم من قبل الأسر في العمل .

١٤- افتقار المؤسسات المدنية للامكانات المادية التي تؤهلها لاستيعاب أكبر عدد من الصغار المستغلين في عمالة الأطفال وإعادة تأهيلهم.

١٥- عدم الإهتمام بالمرحلة التمهيدية في التعليم وبرياض الأطفال .

١٦- النقص في مدارس الفتيات في الريف وكذا النقص في كوادرها التعليمة.

١٧- التأثير السلبي لظاهرة تعاطي القات في اليمن على العملية التعليمية .

١٨- عدم الاهتمام بميول ومقدرات الطلاب وفرزهم على أساسها .

١٩- افتقاد نظم التعليم المفتوح.

٢٠- عدم رعاية الموهوبين وإقصاء المواد الخاصة بتنمية المهارات من المناهج التعليمية .

٢١-تدني مستوى الثقافة المعرفية والتحصيل النظري والمهارات معا عند الطلاب.

٢٢- غياب النهج الديمقراطي وإهمال موضوعات حقوق الإنسان في كل مراحل التعليم .

٢٣- الإفتقاد إلى دور الأسرة والمجتمع في العملية التعليمية.

٢٤- عدم وجود إرشاد نفسي وتربوي وتوجيه مهني فاعل في المدارس.

٢٥- عدم وجود شراكة بين القطاع الخاص والمؤسسة التعليمية.

٢٦- افتقار المؤسسة التعليمية إلى المرونة في التعامل مع المستجدات والتطوارت العلمية والتكنولوجيه وتبنيها في طبيعة المناهج وفي العمل المدرسي .

٢٧- انتشار الأمية في العالم العربي.

ثم عرضت اللجنة ما توصلت إليه أمام المشاركين وخلص المشاركون إلى التقرير التالي (المرفق) .

وفي نهاية أعمال الورشة تم الاتفاق على تحديد أسماء المنسقين على النحو التالي :

١- د . احمد بن يحى البهكلي السعودية

٢- أ . بوبكر لركو المغرب

٣- أ . علي مفتاح باكير ليبيا

٤- أ .رنا غانم الدبعي اليمن

توصيات ورشة العمل:

انطلاقا من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل وإعلان دكار حول جودة التعليم وجميع المواثيق الدولية ذات الصلة بالحق في التعليم وجودته والحق في العمل نهجت الورشة منهجية قائمة (على تجميع القضايا والمشاكل التي تعرفها المنظومة التربوية في علاقتها مع العمل توجد ضمن الوثائق المقدمة للسكرتاية) لتختار الورشة منها مجموعة ذات أولوية بنت عليها توصياتها القابلة للتحقيق والتقييم عبر مؤشرات محددة وهي :

١- توصيات موجهه للمجتمع المدني:

- عقد ورشات فصلية متخصصة في قضايا محددة تعني المنظومة التربوية وتشغيل يتوج بمنتدى إقليمي حول الموضوع.
- القيام بدراسة خاصة بالعمالة في الاقليم.
- إنشاء مركز للمعلومات وقاعدة البيانات ذات الصلة بالتعليم والعمالة.

٢- توصيات موجهة للحكومات:

- رفع الميزانيات الخاصة بالتعليم.
- ضرورة تمكين المؤسسات التعليمية من التجهيزات الأساسية بما فيها الربط بالانترنت وغيره من وسائط (المدرسة النموذجية).
- تحفيز الهيئة التربوية والإدارية ماديا ومعنويا (التكوين المستمر).
- تعميم التعليم والزاميته ومجانيته بمراعاة تكافؤ الفرص وتعليم الفتاة .
- إعادة تأهيل القوى العاملة والمرأة العاملة أساسا.
- ضرورة الانخراط الجدي في عملية محو الأمية خاصة لدى النساء .
- تحديث المنظومة التربوية بوضع فلسفة تربوية تتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي والحقوقي والفني والإبداعي .
- إشراك الأسر وجمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تدبير المؤسسات التعليمية والجامعية.
- ضرورة العناية بالتعليم الفني والتقني لتمكين التلميذات والتلاميذ من حصص تدريبية في المؤسسات الإنتاجية خلال مسارهم التعليمي العام وتجهيز المؤسسات بالورشات والتجهيزات الضرورية وإسهام القطاع الخاص في ذلك.
- ضرورة رعاية الموهوبين والموهوبات بتخصيص ثانويات ومعاهد خاصة بهم.
- ضرورة رفع ميزانية البحث العلمي وإسهام القطاع الخاص فيها.

- ضرورة منح الجامعات والكليات استقلالية القرار بما يتماشى مع اللوائح والتقاليد الأكاديمية.
- الانفتاح على اللغات والثقافات الأخرى والاستفادة من التجارب المتقدمة.
- ضرورة تمكين المجتمع المدني من الإحصائيات الخاصة بالتعليم والتشغيل.

٣- توصيات خاصة بالدول الصناعية والمنظمات الدولية:

- دعم التوصيات الخاصة بالمجتمع المدني التي خرج بها المنتدى الرابع من حيث الخبرة والتمويل.
- دعم الحكومات فيما يخص التوصيات التي خصها المنتدى الرابع في الموضوع.

هذا وقد انتخب المشاركون في الورشة ممثلين لهم للمشاركة في أعمال منتدى المستقبل الرسمي الرابع هم :

١- د. احمد بن يحى البهكلي - السعودية

٢- أ. بوبكر لركو- المغرب

٣- أ. علي مفتاح باكير- ليبيا

٤- أ.رنا غانم الدبعي - اليمن

الشباب والمشاركة السياسية

عقدت ورشة الشباب والمشاركة السياسية بحضور ممثلين من منظمات ونقابات وإتحادات وأحزاب سياسية ممثلة للدول التالية :

المغرب - موريتانيا - لبنان - فلسطين - سوريا- السعودية - البحرين

عُمان - اليمن

وناقش المشاركون على مدى يومي الورشة مجموعة من الأوراق المقدمة ، أثريت هذه الأوراق من خلال المناقشات حيث تم استعراض المعوقات والتحديات التي تحد من المشاركة السياسية للشباب على مستوى دول المنطقة، حيثُ رآى المشاركون أن أبرز تلك المعيقات والتحديات تتمثل في التالي :

أولا: إشكاليات التنشئة الاجتماعية من خلال الأسرة والمدرسة والوسط الاجتماعي العام .

ثانيا: سن المشاركة المتمثل في التحديد القانوني لسن الانتخاب وسن الترشيح وسن تولي المناصب القيادية.

ثالثاً : التعليم مشتملاً قضايا الأمية ومجانية التعليم وسوق العمل والديمقراطية .

رابعا: الاحزاب السياسية وضعف تفاعلها مع قضايا الشباب ومشاركته .

خامساً : عزوف الإعلام عن تبني إستراتيجيات هادفة لتفعيل دور الشباب .

سادساً : غياب التفعيل الحقيقي للشباب في برامج وإستراتيجيات حكومات المنطقة وإشراكهم في كل ذلك تخطيطاً وتنفيذا وتقييماً.

كانت هذه مجموعة من النقاط أبرز ما تم تناوله ونقاشه في ورشة العمل سابقة الذكر أما ما يراه المشاركون كدور للمجتمع المدني والحكومات يتمثل في تفعيل المشاركة السياسية للشباب فقد تمثل ذلك في ما يلي :

أولاً: دور منظمات المجتمع المدني:

- التشبيك مابين المنظمات الشبابية المشاركة ومن يرغب من المنظمات الأخرى للعمل على تحسين المشاركة السياسية للشباب من خلال برامج التوعية والتدريب للشباب .
- إشراك الشباب في كافة أنشطة المجتمع المدني لتفعيل تواجد الشباب وتدريبهم وتأهيلهم بالخبرات اللازمة للعمل في الحاضر والمستقبل.
- إصدار المطبوعات التي تقوم بالدور الإعلامي لتغطية الأنشطة الخاصة في قضايا الشباب .
- إنشاء منتدى إلكتروني للشباب من خلاله يتم التواصل والحوار والتفاعل من أجل قضايا الشباب .

ثانياً : فيما يخص التوصيات التي رآى المشاركون رفعها إلى الحكومات فكانت كما يلي:

- إلغاء كافة القيود التشريعية الموضوعة والمعرقلة لإنشاء وممارسة عمل

المجتمع المدني وخاصة عمل المنظمات العاملة في مجال الشباب.

- إدراج وتفعيل مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية (التعليم العام حتى الجامعي) وبالشراكة مع المجتمع المدني .

- تعزيز الحريات الديمقراطية في إطار الجامعات من خلال الأنشطة الطلابية المختلفة وعدم إعاقتها .

- دعم عمل واستمرارية التحالفات الشبابية المحلية والإقليمية التي تعمل على دعم قضايا الشباب .

- دعم التجمعات والأنشطة والمشاركات الشبابية عامة والسياسية على وجه الخصوص داخلياً وخارجيا وتشجيعها وتخصيص ميزانية كافية لتوفير الإمكانيات والاحتياجات اللازمة لتواصل الشباب ورفع مستوياتهم وعياً وتأهيلاً ونشاطاً .

- التخطيط واستيعاب الشباب في سوق العمل للتقليل من ظاهرة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للشباب .

وكخطوة عملية قرر المشاركون في الورشة إعداد برنامج عمل يتمثل بالآتي:

عقد ورشتي توعية وتأهيل في قضايا المشاركة السياسية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ ومع بداية النصف الثاني تعقد دورة تدريب مدربين (TOT) في ذات الشأن وفي شهر نوفمبر ٢٠٠٨م تعقد ورشة تقييم للبرنامج تعرض نتائجها في المنتدى الموازي لمنتدى المستقبل القادم .

وقد أختار المشاركون لجنة للتنسيق والمتابعة للأعمال السابقة الذكر

تشكلت من الأخوة :

سارة عبد الكريم	السعودية
نور رستم	لبنان
محمد المسقطي	البحرين
وليد عبد الحفيظ	اليمن
أديب سليم	فلسطين
حفصة أفيلال	المغرب
مطهر البذيجي	اليمن

هذا وقد انتخب المشاركون في الورشة ممثلين لهم للمشاركة في أعمال منتدى المستقبل الرسمي الرابع هم :

- حفصة أفيلال	المغرب
- نور رستم	لبنان
- أديب سليم	فلسطين
- باسم الحاج	اليمن

حرية الرأي والتعبير

أولاً: تقييم الانجازات :كان السؤال الرئيسي هو كالتالي :

هل تحققت بعض التوصيات التي خرج بها المنتدى الثالث بخصوص حرية التعبير والرأي في الاردن؟ كان هذا هو السؤال الرئيسي في محور حرية الرأي والتعبير.

اتفقت كل التدخلات على أنه خلال سنة كاملة لم ينجز من التوصيات السابقة أي شيء بل العكس حصل تدهور لهذه الحرية في أغلب البلدان حيث أقرت بعض الحكومات قوانين جديدة حاصرت بها حرية الرأي والتعبير وحصلت العديد من الانتهاكات لحرية الصحافة ،و-حرية التظاهر والتجمع . وأقرا لمشاركون أن عياب آلية داخل المنتدى لحث الحكومات على الاصلاح ، والمتابعة والمراقبة والضغط من أجل تنفيذ التوصيات يعد من العوامل الأساسية لعدم تحقيق هذه التوصيات على أرض الواقع واتفق المشاركون كذلك على أن هذه التوصيات كانت عامة جداً وغير مرتبطة ببرامج عملية .

في المواثيق الدولية التي تضمن حرية التعبير وعلاقتها بالدساتير :

ناقش المشاركون وعددهم اربعون شخصاً ينتمون إلى منظمات غير حكومية من بلدان مختلفة في المنطقة.

أولاً: علاقة المواثيق الدولية بحقوق الإنسان التي صادقت عليها دول المنطقة بالدساتير القطرية ،واستنتجوا بأن هذه الدساتير لا تتطابق مع هذه

المعاهدات ولا يتم الرجوع إليها في صياغة القوانين . فيما يخص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية طالب المشاركون بأن تصادق الحكومات على البروتوكول الاختياري الأول الذي يعطي الحق لكل فرد بعد استكمال كل مراحل التنظيم القضائي من اللجوء إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة للإنصاف.

ثانياً : يطالب المشاركون من المقرر الخاص لحرية التعبير والرأي التابع للأمم المتحدة بالقيام بدراسة وضع حرية الرأي والتعبير في عدد من بلدان المنطقة ،خاصة التي تنتهك فيها حرية الرأي والتعبير يومياً ،وتقديم هذه التقارير إلى الحكومات المعنية للأخذ بعين الاعتبار توصياتها إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة .

ثالثاً: اقترح المشاركون على المنظمات الغير الحكومية التي تهتم بالدفاع عن حرية التعبير في بلدان المنطقة ان تقدم تقارير مضادة حول أوضاع حرية التعبير والرأي عندما تقدم حكومات بلدانها تقريراً إلى لجنة حقوق الانسان في إطار تطبيق العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية

رابعا: وافق المشاركون على أن القضاء في الكثير من البلدان لا ينظر في قضايا حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر بكل استقلالية و أن القضاة و حتى المحامون غالبا ما يرتكزون في قراراتهم أو دفاعهم على القانون الدولي و الاجتهادات القضائية الدولية في حرية التعبير و الرأي و لهذا يقترح المشاركون تنظيم ندوات للقضاة والمحامون وكذلك الجمعيات المدافعة عن حرية الرأي والتعبير حول القانون الدولي والاجتهادات القضائية الداعمة لحرية التعبير .

في القوانين المنظمة لحرية التعبير و الرأي :

اعتبر المشاركون أن هناك عدة قوانين شديدة التقييد على حرية التعبير و الصحافة ومازال قانون الطوارئ مطبقاً في بعض البلدان منذ عقود ولا يزال قانون الصحافة و المطبوعات و القانون الجنائي تجرمان أشكال متعددة من التعبيرات السياسية و الثقافية و الفنية وغيرها .

وبخصوص الإعلام اعتمد المشاركون عدة محاور أساسية للمناقشة:

١- الحق في ملكية وسائل الإعلام :

طالب المشاركون الحكومات بإنهاء احتكارهم لوسائل الإعلام ،وخاصة السمعية و البصرية منها، ووضع قانون جديد يحول وسائل الإعلام المملوكة من طرف الدولة إلى إعلام عمومي مستقل ومتفتح على كل مكونات المجتمع ويضمن كذلك هذا القانون حق الخواص في الاستثمار في قنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة ،وحق الجمعيات كذلك في امتلاك وإدارة وسائل إعلام خاصة بها، أي ضمان الحق في وجود إذاعات أهلية أو جمهورية كما هو متعارف عليه في كثير من دول العالم .

أما بخصوص الإعلام المقروء اقترح المشاركون ،إلغاء كل الشروط المالية ،السياسية المقيدة لحرية نشر الصحف والمجلات والعمل فقط بنظام الإخطار لغايات التأسيس .

كما اقترح المشاركون إلغاء القيود على تأسيس وسائل الإعلام في الشبكة الإلكترونية.

٢- الحق في مزاولة مهنة الصحافة :

اعتبر المشاركون أن شروط الجنسية أو الشهادة الجامعية أو عضوية نقابة الصحفيين قيوداً للولوج إلى مهنة الصحافة في كثير من البلدان و طالبوا بإلغائها و إعطاء الحق لأصحاب الصحف و الوسائل الإعلامية الأخرى أن يختاروا بكل حرية صحفييهم . .

● هناك عدد كبير من الدول تفرض على من يريد ممارسة مهنة الصحافة أن تتوفر فيه شروط مسبقة أعتبرها المشاركون تشكل حاجزا يتطلب مراجعة مكوناتها .

● الحاجز الأساسي هو ضرورة الإنشاء وعضوية النقابة الرسمية واشتراط الشهادة الجامعية، وضرورة العمل لسنوات عديدة كمتدرب علاوة على وجود نصوص تمييزية على المستوى السياسي والأقليات، والجنسية وبعض الدول تشترط الموافقة الأمنية .

وهذا الأمر يزداد تعقيدا بالنسبة للمرشحين ليكونوا مراسلين لوسائل الإعلام الأجنبية بحيث تتدخل الأجهزة الحكومية في تعيين هؤلاء المراسلين .

وقدم المشاركون عدة توصيات في هذا الموضوع منها :

١- عدم إلزامية عضوية نقابة الصحفيين لممارسة مهنة الصحافة والحصول على البطاقة المهنية .

٢- إعطاء الحق لإدارة المؤسسة الإعلامية في تحديد الشروط المهنية والعلمية في توظيف الصحفيين .

٣- التوقف عن التدخل في إختيار الصحفيين المراسلين من طرف الأجهزة

الحكومية .

٤- يكون من مهمة هيئة تمثيل الصحفيين والناشرين (مستقلة) منح بطاقة الصحفي وليس وزارة الإعلام أو جهاز حكومي أخر .

الحق في الحصول على المعلومات :

لاحظ المشاركون أن أغلب دول المنطقة لاتوجد لديها قوانين خاصة تضمن حق المواطن في الحصول على المعلومات والوثائق الرسمية كما لايوجد في كل البلدان وعي لدى الجمهور حول حقهم في الحصول على المعلومات .

وافق المشاركون أيضا على وجود عدد من القوانين واللوائح والتعليمات التي تمنع وتعاقب. كذلك الموظفين العموميين من الإدلاء بمعلومات .

ولإصلاح هذا الوضع أقترح المشاركون :

- الإسراع في إ قرار قوانين تعطي للمواطن الحق في الحصول على المعلومات. وهذه القوانين يجب أن تعتمد مبدأ الكشف الأقصى للمعلومات والتحديد الدقيق للإستثناءات. يجب أن تتضمن هذه القوانين آليات دقيقة للتطبيق وللتظلم إذا رفضت جهات رسمية عدم كشف المعلومة.

- إلتزام الحكومات على إعتماد الناطق الرسمي للحكومة زيادة على ضرورة انشاء أقسام الاتصال الخارجي داخل الوزارات العمومية مهمتها مساعدة الصحفي على الحصول على المعلومات والوثائق ونشرها وتداولها.

تشجيع مؤسسات المجتمع المدني للعمل في مجال المطالبة بهذا الحق ، وتحسيس الجمهور حول أهميته ليس فقط بالنسبة للإعلاميين بل لكل شرائح المجتمع .

٥- تنظيم ورشات عمل بين الإعلاميين ومسؤولي الإتصال الخارجي في

الإدارات العمومية لكي يتمكنوا من فهم إحتياجاتهم، وبلورة طرق للتعامل من أجل مصلحة الجمهور وحقه في المعرفة .

في تجريم حرية الرأي التعبير والصحافة :

عالج المشاركون العديد من القوانين التي تقيد حرية الرأي والتعبير والصحافة، ومن بينها كذلك التي تنتهك حرية التجمع والتظاهر السلمي والعقيدة. كما لاحظ المشاركون خطورة بعض القوانين الجديدة التي أثقلت البيئة القانونية المعيقة لهذه الحقوق والحريات من بينها قانون الإرهاب، وقانون أمن وسلامة الأمة ألخ. كما لاحظ المشاركون إستمرار العمل بالقوانين الإستثنائية مثل قانون الطوارئ في العديد من البلدان.

وناقش المشاركون كذلك تطور الوسائل غير الرسمية التي تهدد هي الأخرى الحريات منها مثلا التطرف الديني، الإرهاب الفكري والأخلاقي والتأثير المتزايد لاصحاب المال والأحزاب والطوائف والقبائل والعشائر على حرية الرأي والتعبير.

واستنكر المشاركون، الاغتيالات والاعتداءات الجسدية والترهيب والتخويف الذي يتعرض له الإعلاميون من كل الجهات، كما طالبوا بإطلاق سراح كل سجناء الرأي وانتقدوا موقف القضاء في العديد من القضايا، حيث أظهر عدم استقلاليته وتشبثه بالعقوبات الحبسية والغرامات الباهضة،خاصة في قضايا التعبير والنشر واقترح المشاركون ما يلي :

١- مراجعة كل التشريعات والقوانين التي تجرم حرية التعبير والرأي بما فيها إلغاء العقوبات السالبة... والاستعاضة عنها بالغرامات المالية المنطقية . كما طالب المشاركون إلغاء كل القوانين الاستثنائية بما فيها رفع حالة الطوارئ في بعض البلدان .

٢- رصد الانتهاكات لحرية التعبير والرأي من طرف الجماعات الغير الرسمية أو التي لها علاقة بأجهزة أمنية رسمية وتنظيم مؤتمر اقليمي حول هذه الظاهرة بهدف القضاء عليها .

٣- التوقف عن استعمال الاعلانات الحكومية أو الخاصة أداة للضغط على الإعلاميين أو التدخل في استقلاليته السياسية التجريدية لوسائل الإعلام .

٤- إقرار قانون ينظم سوق الإعلانات بهدف القضاء على الآثار السلبية لتوظيف المال في الإعلام عبر الإعلانات والقضاء على الفساد في هذا القطاع بفرض الشفافية وشروط قانونية سليمة وعادلة لتوظيف الإعلانات في وسائل الإعلام.

٥- آليات الدفاع والحماية :

لاحظ المشاركون ضعف آليات الدفاع وحماية حرية الرأي التعبير في كثير من بلدان المنطقة ولاحظوا ان القضاء الحامي الأول لحقوق الانسان ليس حيادياً ولا مستقلاً وان المؤسسات التي تمثل الصنفين والإعلاميين ليست في كثير من البلدان الا أجهزة لمراقبة الصنفين والتحسين عليهم أما المجتمع المدني فتنقصه القدرات المادية والمهنية على أن تعمل هذه المسؤولية وتم التركيز بالأساس على الحماية الدولية في البلدان التي تعيش اضطرابات أمنيه خطيرة حيث يتعرض الكثير من الصنفين إلى القتل والتهديد اليومي في غياب المحاكمة والتحقيق حول هذه الانتهاكات الخطيرة ومن التوصيات التي قدمها المشاركون:

١- دعم الهيئات المتمثلة للصنفين في استقلاليتها عن الحكومة ودعم مؤسسات المجتمع المدني التي تكمل في مجال الدفاع والحماية أو عدم الضغط عليها أو منع نشاطاتها أو منعها من التعاون مع الجهات الداخلية أو الخارجية

التي تحول نشاطاتها.

٢- رصد ونشر تقارير حول هذه الانتهاكات لفضح مرتكبيها.

٣- التعاون والتنسيق بين المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال على المستوى الإقليمي والقطري.

٤- الاستفادة القصوى من آليات الحماية الدولية وخاصة تلك التابعة للأمم المتحدة كمثل المقرر الخاص لحرية التعبير والرأي ولجنة حقوق الانسان.

٥- إقامة مراكز للمساعدة القانونية للإعلاميين وتقديم الاستشارات القانونية لهم في قضايا النشر تتولى كذلك الدفاع عنهم أمام المحاكم.

٦- نشر ثقافة حقوق الانسان وخاصة ثقافة الحوار والاختلاف وحرية الاعتقاد والتعبير والرأي في التعليم على كل المستويات مع الحرص على إدراجها في المناهج التعليمية.

٧- إعطاء المرأة الإعلامية اهتماما اكبر في مجال التكوين والتعريف والمناصرة وتمكينها من ولوج مراكز صناع القرار في وسائل الإعلام المختلفة.

هذا وقد انتخب المشاركون في الورشة ممثلين لهم للمشاركة في أعمال منتدى المستقبل الرسمي الرابع هم :

مازن درويش	سوريا
توكل كرمان	اليمن
سعيد السلمي	المغرب
خليل القناعي	الكويت

مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في سطور

- حاصل على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي ، والاجتماعي ، بالأمم المتحدة .
- عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان .
- تأسس مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في نوفمبر ١٩٩٥م كمنظمة غير حكومية وشارك في تأسيسه عدد من نشطاء حقوق الإنسان في اليمن وبعض الشخصيات العربية الأخرى . وجاء تأسيس المركز ليسد نقصاً حاداً في نشاط حركة حقوق الإنسان في اليمن من خلال تخصصه في مجال التدريب وتأهيل نشطاء حقوق الإنسان ، ونشر الوعي بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان .
والمركز متخصص في نشر الوعي بحقوق الإنسان عن طريق الأنشطة والدورات التدريبية واللقاءات الفكرية والإرشيف المكتبي والمطبوعات والنشرة الدورية .
- يتبنى المركز لهذه الأغراض برامج علمية وتعليمية تشمل القيام بدورات تدريبية وورش عمل لنشطاء حقوق الإنسان وللفئات المتخصصة في المجتمع كالمعلمين والأطباء والصحفيين والمحامين وأعضاء منظمات حقوق الإنسان ، وعقد المؤتمرات والندوات الدراسية وتقديم الخدمة المكتبية والعلمية للباحثين في مجال حقوق الإنسان وإصدار مطبوعات وكراسات ومجلة دورية من أجل تعزيز الوعي بحقوق الإنسان ونشر المبادئ العامة ملتزماً بالضوابط الراسخة للعمل الفكري والعلمي والتعليمي .
- يتعاون المركز مع الهيئات العامة والفكرية والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان التي تزاول نفس النشاط وفي نفس نطاق اهتمامه على أساس المساواة والنزاهة التامة والحيادية في الأمور السياسية ، حيث يمثل المركز مؤسسة خاصة مستقلة غير منخرطة في أي نشاط سياسي ولا ينظم لأي هيئة سياسية محلية أو عربية أو دولية أو أي هيئات أخرى تؤثر سلباً على المنهج العلمي النزيه لأنشطته .

الهيئة الإستشارية:-

- أ.د.عبد العزيز المقالح : رئيس جامعة صنعاء سابقاً - رئيس مركز الدراسات والبحوث اليمني .
- أ. يحيى العرشي: وزير الثقافة سابقاً ,رئيس جمعية الهلال الأحمر اليمني السابق .
- د.أمين مكي مدني : الممثل الاقليمي للمفوضية السامية العليا لحقوق الإنسان للأمم المتحدة - بيروت.
- أ.د.محمد أمين ميداني : رئيس المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان - فرنسا .
- أ. عبدالله خليل : محام وخبير في مجال حقوق الإنسان .
- أ. راجي الصوراني: مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان .
- أ. مجدي حلمي : صحفي وخبير في مجال حقوق الإنسان .
- شارك ضمن أول هيئة استشارية للمركز الراحلين/ الدكتور/ عبدالعزيز السقاف مؤسس ورئيس تحرير صحيفة (يمن تايمز)والاستاذ/ أحمد عثمان رئيس المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي .

الهيئة الإدارية:-

- حافظ محمد زين
- كريمة مرشد
- د. محمد أحمد المخلافي
- أ. فاروق عبده قائد

المدير العام : عزالدين سعيد أحمد الأصبحي

العنـــوان:-

الجمهورية اليمنية -تعز

ص.ب: ٤٥٣٥

تليفاكس : ٠٠٩٦٧-٤-٢١٦٢٧٩

البريد الالكتروني :*HRITC@y.net.ye*

الانترنت : *www.hritc.org*

إصدارات مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان

أ- سلسلة الكتب:

١- قائمة مطالب المرأة ضد الفقر والعنف. - ترجمة /حافظ محمد زين .

٢- ترجمات في الحماية الدولية لحقوق الإنسان .-د/ محمد أمين الميداني .

٣- الدو لة والمجتمع المدني في اليمن .- تحليل سوسيولوجي لأنماط العلاقات والتفاعلات في مرحلتي التشطير والوحدة د/فؤاد الصلاحي

٤- إحترام فكرة القضاء الحديث في الوطن العربي د/ محمد المخلافي.

٥- ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدني (مقارنة سوسيولوجية للدور السياسي للقبيلة في اليمن وتحديد علاقتها وموقعها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي) د/فؤاد الصلاحي

٦- المرأة اليمنية والتصنيع (دراسة ميدانية)- د/ فوزية حسونه .

٧- سياسة تدريس القانون في كليات الحقوق اليمنية وأثرها على العدالة
د/ محمد المخلافي .

٨- الإصلاح التربوي .. ماذا يعني ؟وكيف يجب أن يكون ؟
د/ عبدالله الذيفاني .

٩- المشاركة السياسية للمرأة اليمنية.
مجموعة مؤلفين - تحرير /عزالدين سعيد.

١٠- نحو تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
(أعمال الندوة العربية الخاصة بتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان).
(٢١-٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢م)
تحرير/ عزالدين سعيد

١١- التفتيش في قانون الإجراءات الجزائية اليمني(دراسة مقارنة)
د/ الهام العاقل .

١٢- لجنة القضاء على التمييز العنصري (١٩٦٩-٢٠٠٢م)
علاء قاعود .

١٣- المحكمة الجنائية الدولية - الجزء الاول(مراحل تحديد البنية القانونية)

د/ أحمد الحميدي .

١٤- الأطر القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في اليمن

(رؤية تحليلية للاسس القانونية والتشريعية) د/محمد مغرم .

١٥- نطاق صلاحية مأموري الضبط القضائي في مباشرة إجراء القبض على المتهم في حالة الجريمة المشهودة (المشروعية والبطلان).

القاضي / عبدالسلام مقبل .

١٦-المحكمة الجنائية الدولية - الجزء الثاني- (العوامل المحددة لدور المحكمة الجنائية الدولية)

د. أحمد الحميدي

١٧-مدى انطباق الشرعية على نظام العقوبات الدولية

أ. محمد عبدالرحمن الذاري

١٨- جدار غير شرعي " فتوى محكمة العدل الدولية"- علاء قاعود

١٩-البطلان في قانون الإجراءات الجزائية اليمني (دراسة مقارنة)

د.إلهام العاقل

٢٠- من أجل تعزيز الحوار الديمقراطي (وثائق خاصة بالمبادرات المختلفة لبرامج الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط)

تقديم وتحرير الأستاذ/ عز الدين سعيد أحمد

٢١-واقع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وأثره على الشراكة في اليمن .

أ.د/ محمد أحمد المخلافي د/ عبد الباقي شمسان

٢٢-دراسات في الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان

د. محمد أمين ا لميداني

٢٣-تقييم برامج الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي .

٢٤- دور المثقف في صنع التحولات الديمقراطية.

"أعمال الندوة الخاصة بدور المثقف في صنع التحولات الديمقراطية"

(١٦-١٧ مايو ٢٠٠٧م -صنعاء)

٢٥-دور البرلمان في الإصلاحات الديمقراطية.

"أعمال الندوة الخاصة بدور البرلمان في الإصلاحات الديمقراطية"

(٣ سبتمبر ٢٠٠٧م- صنعاء)

٢٦- حرية تكوين الجمعيات في الجمهورية اليمنية

د/ عبدالباقي شمسان

ب- سلسلة وثائق حقوق الإنسان:

- الشرعة الدولية لحقوق الإنسان -عزالدين سعيد أحمد .
- حقوق المرأة في الوثائق الدولية .

جـ- ترجمات:

- سياسة التمييز العنصري -ترجمة حافظ محمد زين مراجعة يوسف أبو راس .

د- سلسلة الأدلة:

- دليل المنظمات غير الحكومية في اليمن .
- دليل المرشح للعملية الانتخابية

إعداد /عزالدين سعيد أحمد.

- دليل تدريد، المدربين الخاص بالشرطة في مجال حقوق الإنسان .
- دليل المدرب في مجال حقوق الإنسان (تحت الإعداد)

هـ- الدوريات:

- مجلة حقوقنا: فصلية باللغة العربية والإنجليزية .
- الشبكة: نشرة دورية خاصة ببرنامج الحد من سوء استخدام الأسلحة الصغيرة.
- المحكمة : نشرة دورية خاصة بالمحكمة الجنائية الدولية .
- الملف الصحفي: وهو ملف شهري يرصد أهم ماتنشره الصحافة اليمنية حول أوضاع حقوق الإنسان في اليمن.